جامعة إبن خلدون تيارت كلية العلوم
الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم مالية و محاسبة تخصص: مالية وبنوك

تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي

دراسة حالة - البنك الخارجي الجزائري - BEA -

إعداد الطلبة:
- بن حليمة أم الخير
- زروقي صبرينة

الأستاذ المشرف:
- د. بن حليمة هوارية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
بلخضر نصيرة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
بن حلمية هوارية	أستاذة محاضرة –ب–	مشرفا ومقررا
بوجحيش خالدية	أستاذ محاضر –ب–	مناقش أول
جيلالي خالدية	أستاذ مساعد –أ–	مناقش ثاني

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ 2022/06/14.

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه

الصادق الأمين وعلى صحباته

العز الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين أما بعد

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة

الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة

ويشرفنا ان نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص

والتقدير الخاص الى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وساهم في تذليل ما واجهتنا من صعوبات

ونخص بالذكر: الاستاذة بن حليمة هوارية المشرفة على المذكرة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها إرشاداتها ونصائحها طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

إهداء

لقوله تعالى:"وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا" عملا بهذا القول الكريم كان هذا الإهداء

إلى التي أحاطتني بحنانها وعطفها وسهلت عليا طريق العلم إلى منبع التضحية والعطاء قرة عيني أمي الحنونة أطال الله في عمرها

إلى الذي أدين له بتوفيقي لكونه شجعني على خوض دروب العلم أبي الغالي أطال الله عمره.

إلى إخوتي أدامهم الله لي مدى الحياة.

إلى كل عائلتي الحبيبة

إلى أصدقائي الأوفياء.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى فضاء المحبة وبهجتنا " أمي الغالية "

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال " أبي العزيز حفظه الله "

ولكل العائلة الكريمة لكل الأصدقاء

ولكل من تمنى لي الخير

ولك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

إهداء .....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال.....

الملخص .....

مقدمـــــة..... I

الفصل الأول: عموميات حول إدارة المخاطر البنكية

تمهيد 8

المبحث الأول: المخاطر البنكية.....9

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية 9

المطلب الثاني: ادارة المخاطر البنكية 17

المطلب الثالث: اسباب المخاطر البنكية وإجراءات الحد منها 22

المبحث الثاني: الطرق و الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر الإئتمانية.....26

المطلب الأول: تعريف وأنواع المخاطر الإئتمانية ووسائل الحد منها 26

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الإئتمانية 34

المطلب الثالث: تقدير المخاطر الإئتمانية 37

خلاصة الفصل:.....44

الفصل الثاني: تسيير المخاطر الإئتمانية بإستخدام القرض التنقيطي

المبحث الاول: ماهية القرض التنقيطي.....47

المطلب الأول: تعريف القرض التنقيطي.....47

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن طريقة القرض التنقيطي وأهم الدراسات حوله..... 49

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف القرض التنقيطي 65

المبحث الثاني: أساسيات القرض التنقيطي 67

المطلب الاول : إستعمالات القرض التنقيطي.....67

المطلب الثاني: مراحل اعداد النموذج التنقيطي.....68

المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي. 74

خلاصة الفصل.....76

الفصل الثالث: تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي

-دراسة حالة في بنك BEA 77

تمهيد 78

المبحث الاول :عموميات حول البنك الخارجي الجزائري BEA.....79

المطلب الاول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري.....79

المطلب الثاني: تقديم الوكالة 108 لبنك الخارجي الجزائري بتيارت 84

المطلب الثالث: انواع القروض المقدمة في الوكالة 108 وخطوات منحها.....88

المبحث الثاني: تطبيق نموذج القرض التنقيطي 91

المطلب الأول: الإطار المنهجي وعينة الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة 91

المطلب الثاني: تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة 92
المطلب الثالث: تحليل المحاور وإختبار الفرضيات 104
خلاصة الفصل 116
الخاتمـــة 118
قائمة المراجع 121
الملاحق 128

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجـــــدول	الصفحة
(01-02)	النسب المالية الخاصة بنموذج ألتمان	50
(02-02)	قيم متغيرات نموذج Edmister وفق نظام الترميز	52
(03-02)	العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القاعات حسب نموذج كونان وهولدر.	56
(04-02)	نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون Y.collonges	58
(05-02)	نموذج Altmane MC Gough للنسب المالية	62
(06-02)	تصنيف المؤسسات حسب نوذج ألتمان	62
(07-02)	أسباب فشل المؤسسات حسب ARGENTTI	62
(08-02)	عينة الإنشاء وفق معدلات التصنيف	73
(01-03)	تطور رأس مال البنك الخارجي الجزائري BEA	81
(02-03)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	92
(03-03)	توزيع أفراد العينة حسب السن	93
(04-03)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	94
(05-03)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	95
(06-03)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	96
(07-03)	توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة	97
(08-03)	توزيع الأفراد حسب عدد العمال	98
(09-03)	طبيعة النشاط الإقتصادي الممول	99
(10-03)	أنواع حجم المؤسسات المستفيدة من القرض	100
(11-03)	توزيع القروض المقدمة من طرف البنك	101
(12-03)	سعر الفائدة المطبق	102
(13-03)	عوامل تحديد سعر الفائدة	103
(14-03)	معاملات الثبات للإستبيان والمحاور بإستخدام الثبات كرونباخ-ألفا	104

(03-15)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول	105
(03-16)	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري حول إجابة أفراد العينة للمحور الثاني	107
(03-17)	مستوى دقة محور إدارة المخاطر الإئتمانية	109
(03-18)	مستوى دقة محور القرض التنقيطي	111
(03-19)	نتائج تحليل التباين للإنحدار	113
(03-20)	تقدير النموذج ومعامل التحديد والإرتباط للفرضية الأولى	113

قائمة الأشكال

الرقم	عنـــــــوان الشكـــــــل	الصفحة
(01-01)	أنواع المخاطر البنكية	15
(01-02)	مراحل إدارة المخاطر البنكية	21
(01-02)	منحنى دالة التنقيط	72
(01-03)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	82
(02-03)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة 108 بتيارت	87
(03-03)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	92
(04-03)	توزيع أفراد العينة حسب السن	93
(05-03)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	94
(06-03)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	95
(07-03)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	96
(08-03)	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة	97
(09-03)	عدد العمال في المؤسسة	98
(10-03)	القطاعات المستهدفة من طرف البنك	99
(11-03)	المؤسسات المستهدفة في منح القرض	100
(12-03)	أنواع القروض المقدمة في البنك	101
(13-03)	سعر الفائدة المطبق	102
(14-03)	عوامل تحديد سعر الفائدة	103
(15-03)	العلاقة بين الأخطاء المعيارية والقيم الحقيقية للفرضية الأولى	114
(16-03)	توزيع الثبات	115

الملخص:

تعد المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي ومخاطر الإئتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، لذا فإن قدرته على تحديد وإدارة مخاطره تعتبر أمرا هاما في تحديد ربحيته على المدى البعيد وتعزيز إستقراره، من هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في تحقيق النمو والتطور لأعمال البنك.

لهذا فطريقة التنقيط تعتبر أحد الوسائل التقنية التي تستخدمها الإدارة البنكية وتعد أكثر دقة وأكثر موضوعية خاصة بأخذ عينات كبيرة الحجم ومتغيرات أكثر تنوعا لدراسة ملف القرض.

من خلال الدراسة الميدانية للبنك الخارجي الجزائري وكالة تيارت 108 يتضح لنا أن طريقة القرض التنقيطي من الطرق الإحصائية التي أثبتت نجاعتها في عملية التنبؤ بقدرة العميل على السداد في أجل الإستحقاق إلا أن طريقة القرض التنقيطي تبقى محدودة القدرة في تجنب البنوك لخطر عدم السداد بل تعمل على التقليل منها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر البنكية، مخاطر الإئتمان، إدارة المخاطر، القرض التنقيطي.

Summary:

The risk is an integral part of banking and credit risk is one of the main risk of the bank, so its ability to identify and manage its risk is important in determining its long-term profitability and enhancing its stability, from here highlighting the importance of management risks achieve growth and development of the business. this scoring is one of the way technical means used by bank management is more accurate and more special objective by taking large samples more diverse variables and study the loan file.

Through the field study of the Algerian foreign bank, Tiaret Agency 108, it becomes clear to us that the point loan method is one of the statistical methods that have proven its efficiency in the process of predicting the constomer's ability to pay in due time, however the scoring method remains limited in its ability to avoid banks for the risk of non-payment, but rather works to reduce it.

Key words: banking risk, credit risk, risk management, rate loan.

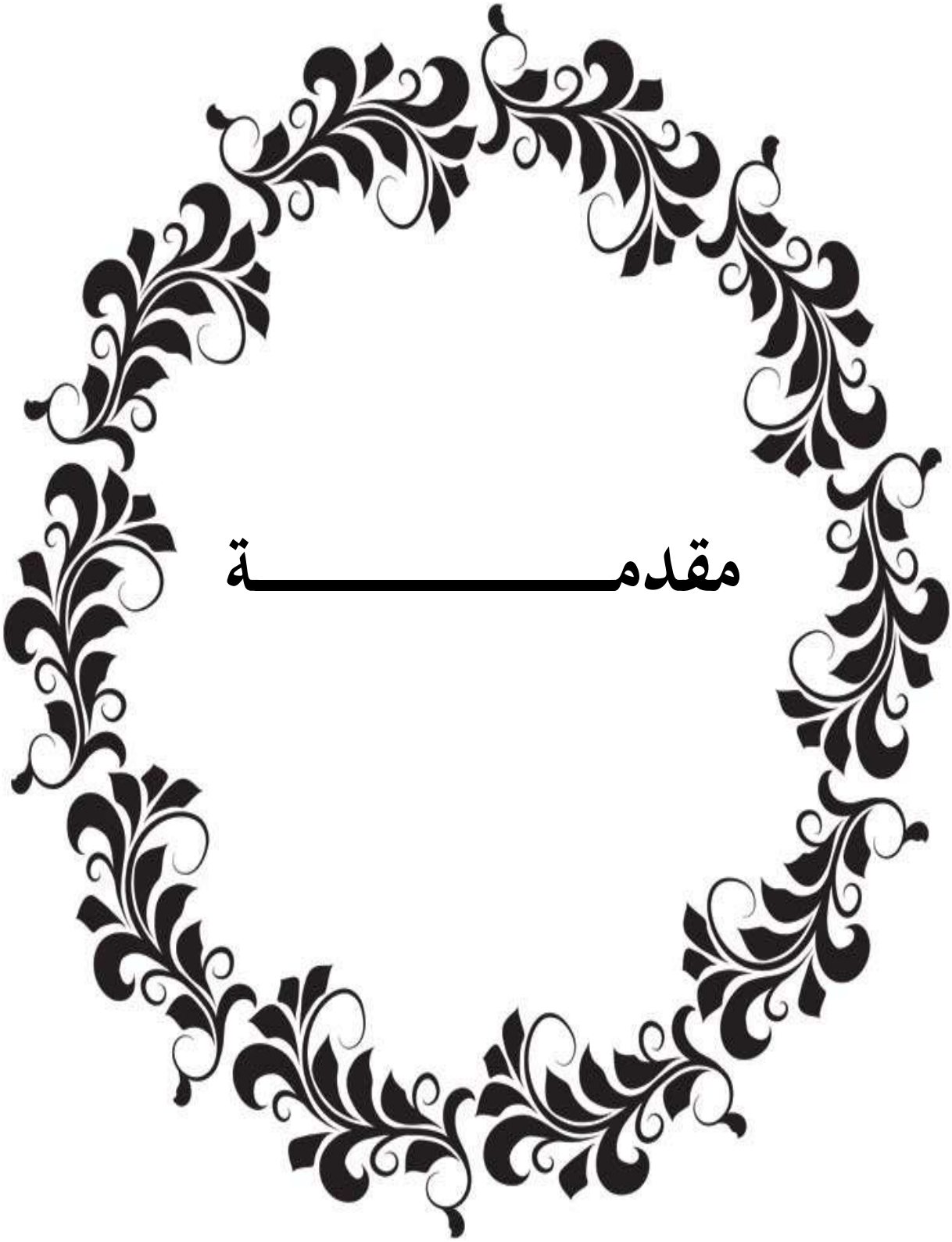

مقدمـــــــــــــة

مقدمـــــة:

إحتل النظام البنكي أهمية بالغة لفترات طويلة وهذا في مختلف الأنظمة الإقتصادية، إذ يعتبر الجهاز البنكي من القطاعات التي يرتكز عليها في تسيير رؤوس الأموال عن طريق منح القروض الممولة للمشروعات في شتى الميادين، حيث تعمل البنوك دائما على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الاموال وتوجيهها نحو الأفضل وهذا لايتسنى لها إلا عن طريق توظيف مواردها توظيفا حسنا من خلال الحد من تركيز عمليات الإقراض وتقييد حدوده لأن التوسع في منح القروض البنكية دون ترشيد قرار منح الإئتمان يؤدي إلى مخاطر عديدة وتؤثر على نشاط البنك يجب على البنك إدارة هذه المخاطر البنكية.

وتكمن عملية إدارة المخاطر البنكية في كون تحمل البنك لحجم كبير من المخاطرة من شأنها أن يؤدي إلى خسارة كبيرة، كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة عائده وهذا ما يدفع البنك إلى البحث عن الطرق العلمية الدقيقة التي من شأنها أن تساعده في القيام بهذه العملية الحساسة.

ورغم أن منح الإئتمان يعتبر من الوظائف الرئيسية والعامة للبنك ويشكل المصدر الأساسي لدخله، إلا أنه يمكن أن يكون مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها وذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند تسليمه أمواله للغير على إعتبار أن وظيفة الإقراض تكتنفها عدة مخاطر، وهذا يؤدي بنا للإهتمام بموضوع إدارة هذه المخاطر خاصة مخاطر الإئتمان حيث يتم إدارتها من خلال تشخيص الوضعية العامة لطالبي القروض سواء شخص أو مؤسسة.

لذا عادة ماتعتمد البنوك البنوك التجارية في تقديرها لمخاطر الإئتمان على أدوات التحليل المالي التي تسمح بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة الطالبة للقرض ومدى قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها، على الرغم من أن تلك الأدوات ساعدت البنوك إلى حد ما في تشخيص الحالة المالية للمؤسسات إلا أنها قد تعرضت إلى عدة إنتقادات أدت بدورها إلى ضرورة البحث عن أساليب أخرى أكثر حداثة ودقة للكشف المسبق عن حجم المخاطر الإئتمانية، وتتضمن هذه الأساليب ما يعرف بالقرض التنقيطي الذي يعد أحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات والأكثر إستعمالا في هذا المجال بحيث يتميز بإمكانية فعل المؤسسات إلى مجموعتين تضم الأولى فئة المؤسسات السليمة أما الفئة الثانية تضم المؤسسات المتعثرة وكذا قدرته على جمع كل من المتغيرات المالية وغير المالية في نموذج تنبؤي لتقدير المخاطر الإئتمانية لذلك إرتأينا أن تكون دراستنا حول طريقة التنقيط في إدارة المخاطر الإئتمانية على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري رقم

108 بولاية تيارت من أجل الوقوف على مدى فعالية القرض التنقيطي في معالجة مخاطر الإقراض في هذا البنك.

الإشكالية العامة:

وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية القرض التنقيطي لتسيير المخاطر البنكية في البنوك التجارية وبذلك يمكن صياغة إشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القرض التنقيطي في إدارة مخاطر الإئتمان وإتخاذ القرارات السليمة في البنك الخارجي الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر البنكية؟
- كيف يمكن تسيير المخاطر البنكية؟
- ما هو واقع وحقيقة طريقة القرض التنقيطي في البنك الخارجي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة عن التساؤلات السابقة نضع الفرضيات التالية:

- طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح باعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح القرض.
- التمييز بين المجموعتين السليمة والعاجزة يستند إلى عدد من المتغيرات المستقلة التي تعبر خصائص بارزة في هذه المجموعات.
- تعتبر مسئلة إدارة المخاطر الائتمانية امر جوهري في سبيل بقاء واستمرارية البنك وتفادي الوقوع في المخاطر.

أسباب إختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي دفعتنا لإختيار موضوع البحث تكمن في الجانب الموضوعي والجانب الذاتي:

- الجانب الموضوعي يتمثل في معرفة مدى إستخدام البنوك التجارية للأساليب الإحصائية في تقييم مخاطر البنك ولفت الإنتباه إلى أهمية الطرق الإحصائية (طريقة القرض التنقيطي) في إدارة وتسيير المخاطر البنكية خاصة مخاطر الإئتمان منها.
- الجانب الذاتي فالرغبة والميول في تناول مثل هذه المواضيع التي تتمثل تتناسب مع التخصص الذي ندرسه.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في محاولة الوقوف على المخاطر التي تتعرض لها القروض البنكية ومالها من تأثير على كيفية تسيير البنوك.
- اظهار أهمية الأساليب الكمية في إتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

أهداف الدراسة:

- بناءا على ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف إلى الوصول إلى بضعة أهداف وهي:
- إدارة المخاطر البنكية بنماذج رياضية إحصائية يمكن الإعتماد عليها في إدارة المخاطر البنكية.
- تحديد مدى مساهمة النموذج التنقيطي في إدارة مخاطر الائتمان وكيفية تسييرها.
- معرفة مدى إعتماد البنوك الجزائرية على نموذج القرض التنقيطي كأداة من أدوات إدارة المخاطر البنكية (مخاطر الإئتمان).

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد المراجع المرتبطة مباشرة بموضوع القرض التنقيطي.
- عدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من قبل معظم البنوك في الجزائر وهو الأمر الذي صعب عملية البحث.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية للدراسة بالبنك نظرا لسرية الملفات وأرقام وحسابات الزبائن.

هيكل الدراسة:

بغرض إنجاز هذا البحث ثم تقسيمه إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة، وتعقبهم خاتمة متضمنة للنتائج وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول والذي قدم تحت عنوان عموميات حول إدارة المخاطر البنكية والذي تضمن مبحثين بعنوان المخاطر البنكية، أما المبحث الثاني فكان عنوانه على النحو التالي الطرق والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الإئتمانية.

أما الفصل الثاني فكان حول إدارة المخاطر الإئتمانية بإستخدام القرض التنقيطي بحيث تضمن مبحثين الأول تم التطرق فيه إلى ماهية القرض التنقيطي أما المبحث الثاني فكان عنوانه أسياسيات القرض التنقيطي.

أما الفصل الثالث فكان حول دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري bea وكالة تيارت رقم108 ففي المبحث الأول تم فيه إعطاء لمحة حول البنك الخارجي الجزائري والتعريف بالوكالة وأهم وظائفه وأهدافه، أما المبحث الثاني فكان حول الدراسة التطبيقية للقرض التنقيطي حيث إعتمدنا على أداة الإستبيان Spss.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبه حددنا مجال دراستنا كما يلي:

الإطار الزماني للدراسة: كانت الدراسة في الفترة في 20 مارس إلى 25 ماي

الإطار المكاني للدراسة: تمت الدراسة في البنك الخارجي الجزائري وكالة 108 بولاية تيارت.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تعتمد في دراستنا هذه على كل من:

المنهج الوصفي: حيث نتبنى المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث.

المنهج التحليلي: وذلك من أجل تحليل المعلومات والبيانات المحصل عليها في جانب الدراسة التطبيقية.

المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى نشأة وتطور القرض التنقيطي وكذا البنك الخارجي الجزائري bea.

منهج دراسة الحالة: في الجانب التطبيقي من البحث تم إختيار وكالة 108 البنك الخارجي الجزائري بتيارت كعينة لمعرفة مدى تطبيقها لطريقة القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الإئتمانية.

الدراسات السابقة:

1- صوار يوسف: محاولة تقدير عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية –دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية "BADR" عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، بكلية العلوم الإقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير بجامعة أبي بكر بتلمسان، سنة 2008، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأدوات الحديثة التي تسمح للبنوك التحكم في تسيير خطر القرض، ببحث مدى مساعدة الطرق الحديثة من خلال القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية لتسيير خطر القرض وتسهيل وتسريع عملية إتخاذ القرار فيما يخص منح القرض.

وفي الأخير تم التوصل على النتائج التالية:

-صعوبة تقدير خطر عدم التسديد بالبنوك الجزائرية.

-التوصل إلى إمكانية تعميم طريقة القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية لتسيير خطر القرض وتسهيل عملية إتخاذ القرار فيما يخص منح القروض.

2- محمد عبادي: تقدير مخاطرة القرض بإستخدام القرض التنقيطي والشبكات العصبية الإصطناعية كأدوات مساعدة في إتخاذ القرار في البنوك التجارية تخصص مالية المؤسسة بجامعة باجي مختار بعنابة، سنة 2004، هدفت الدراسة إلى تحديد نماذج رياضية بإمكانها التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة وقياس مدى دقة هذه النماذج في التنبؤ ليتم إدخالها حيز التطبيق إن أمكن في البنوك التجارية الجزائرية وتحسيسها بأهميتها ونجاعتها، كأدوات مساعدة على إتخاذ القرار والرامية إلى تقليل تلك المخاطر، وذلك من خلال تطبيق طريقة القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الإصطناعية.

واهم نتيجة خلص إليها الباحث هي:

-إمكانية تطبيق هذه الطرق وأهميتها وذلك لما حققته من معدلات تصنيف صحيح عالية الدقة وأكثر مرونة في التعامل بها، كأدوات مساعدة لطريقة التحليل الإئتماني في إتخاذ قرار منح القروض من عدمه.

3- دراسة حورية قبايلي: إدارة المخاطر البنكية في الجزائر –دراسة حالة بنك التنمية المحلية- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2014، وهدفت الدراسة إلى أن الجزائر تتوفر على معطيات ومؤشرات وكذا الإمكانيات التي تسمح لها لتكون مؤهلة لمسايرة العالمية في مجال المخاطر المصرفية، ولكن في المقابل تتميز هذه المسايرة بنوع من البطئ النسبي.

تلخصت نتيجة هذه الدراسة إلى أن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فإنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر كونه يتعامل بالإقراض.

4- دراسة نور الدين مزياني وآخرون: أهمية إستخدام طريقة التنقيط في عملية إتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، وهي عبارة عن مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول إستخدام الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإرادية بجامعة 20 أوت 1955، بسكيكدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الدراسة المالية للقوائم المالية غير كافية لإتخاذ قرار الإقراض، وتعتبر طريقة التنقيط من بين الأساليب الكمية المساعدة على إتخاذ هذا القرار على مستوى البنوك نظرا لكونها تعمل على تخفيض خسارة القروض الممنوحة بما يضمن إتخاذ القرار الأفضل لمنح القروض.

5- دراسة محمد بوزيان وصوار يوسف: محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة، وهي عبارة عن مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة بجامعة الزيتونة الاردنية، سنة 2007، حيث توصلت هذه الدراسة الى ان طريقة التنقيط يمكن الاعتماد عليها بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض، وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يأتي إلا بتأسيس نظام معلومات فعال.

الفصل الأول:

عموميات حول إدارة المخاطر البنكية

تمهيد

تعتبر عملية منح الائتمان من اهم النشاطات المصرفية،بحيث تقوم البنوك بجمع ودائع الافراد ثم تقديمها في شكل قروض لزبائنها، ويمثل الائتمان الجانب الاكبر من اصولها كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الاكبر من ارادتها،ورغم ما يحققه الائتمان من ربحية للبنك الا انه يعرضه الى مخاطر قد تلحق به خسائر تهدد استمراريته وعمليا لا يمكن فصل المخاطرة عن منح الائتمان، ومهما كانت الضمانات المقدمة فغالبا ما تكون هذه المخاطر مصدرها المؤسسات الطالبة للإئتمان سواء تعلق الامر بالمؤسسة في حد ذاتها او محيطها.

هذابالاضافة الى ما يواجهه البنك من مخاطر اخرى مصدرها البنك في حد ذاته، ويترتب على هذا ضرورة وضع سياسة فعالة في منح الائتمان ومتابعته ودراسة اهم مخاطره.

لذلك ارتأينا ان نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: المخاطر البنكية

المبحث الثاني: الطرق والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر الإئتمانية

المبحث الأول: المخاطر البنكية

تعتبر الصناعة البنكية من اكثر الصناعات التي تحتوي على المخاطر لذا فقد كان من الضروري التركيز على المخاطر المختلفة التي تنجم عن مزاولة نشاطه ومراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الاجراءات الرقابية للسيطرة على الاثار السلبة لهذه المخاطر و ادارتها بطريقة سلمية.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية

يعرف النشاط البنكي باعتباره نشاطا تجاريا بدرجة كبيرة من المخاطر فكل عمل تجاري لا يخلو من المخاطر وهذه المخاطر تختلف من بنك لأخر ومن عملية لأخرى لفهم هذه المخاطر يجب ان نتطرق لتعريف المخاطر البنكية مصادرها و اهم انوعها.

أولا: تعريف المخاطر البنكية

من بين التعاريف للمخاطر البنكية نجد التالي:

التعريف الأول: المخاطر البنكية هي احتمال ان تكون نتائج التنبؤات خاطئة فاذا كان هناك احتمال عالي في ان تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون منخفضة ايضا.[1]

التعريف الثاني: تعرف ايضا المخاطر البنكية على انها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق اهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى اثارها الى القضاء على البنك وافلاسه.[2]

التعريف الثالث: المخاطر البنكية هي احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. [3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر البنكية:

تعرف المخاطر البنكية على انها تلك الخسائر المحتملة التي قد يقع فيها البنك وذلك خلال ممارسة نشاطه أو هي الاضرار التي قد تصيب البنك نتيجة عدم التأكد أو التنبؤ الصحيح بالعوائد المحتمل الحصول عليها.

---

[1] – طارق عبد العال حماد، **تقييم اداء التجارية تحليل العائد و المخاطرة البنوك**، الدار الجامعية ،مصر،2001 ص 30.

[2] – حربي محمد عريقات،سعيد جمعة، **ادارة المصارف الاسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل، الاردن، 2010، ص310.

[3] – حسين بلعجوز، **ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة منافسة مخاطر– تقنيات ايام 6و7جوان جامعة جيجل2005، ص 30.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية

تعاني البنوك من تعدد وتنوع المخاطر مما دفع العديد من المؤلفين للكتابة عنها وقد اتبع كل منهم تصنيفا معينا لها الا اننا سنحاول تصنيفها الى ما يلي:

أ- المخاطر المالية: تعتبر المخاطر المالية من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية وذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقد والاسهم والسندات ومن اهمها مايلي:

1- مخاطر الائتمان: عند بعض الخبراء نجد تسميات اخرى مخاطر القرض أو مخاطر عدم التسديد تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في اصل القرض وفوائده وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد اصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد أو انه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن ان يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد اصل القرض وفوائده.

وبسبب الاثار السلبية التي تخلقها المخاطر الائتمانية على اداء البنك ونشاطه وجب على هذا الاخير الاخذ بمعايير الائتمان وذلك عبر تحليل الائتمان قبل منحه لتقييم مدة المقترض على تسديد القرض أو المطالبة المسبقة بالضمان أو من خلال بواليص التأمين خاصة وان الكثير من الشواهد والمعلومات الواقعية تؤكد تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة وتؤكد على انعكاساتها الخطيرة على اداء البنك ومستقبله من خلال تهز كيانه وتهدد استقراره ووجوده. [1]

2- **مخاطر السيولة:** عني مخاطر السيولة تزايد الصعوبات التي يوجهها لتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماته المتعددة واهمها سحوبات العملاء من اصحاب الودائع أو عدم قدرته في تقديم القروض الى العملاء بسبب انخفاض أو نقص السيولة أو تلبية رغبات ادارة المحفظة من التدفقات النقدية الاستثمار في الأوراق المالية المتاحة وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها وعدم الاستفادة من القروض المتاحة للحصول على التدفقات النقدية الخارجية من البنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل تكون بداية لحدوث العائد و يأتي النقص في السيولة لأسباب متعددة اهمها زيادة حجم الموجودات المصرفية التي يمكن تحويلها الى نقد بسهولة أو بسرعة وبدون خسائر لتلبية احتياج العملاء أو بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لتغطية ظاهرة العجز أي اذا استمر يمكن ان يؤدي الى افلاسه وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة على البنوك المتخصصة في نشاطات الاموال الالكترونية اذا لم

[1] - فضيل فارس، **التقنيات البنكية ،محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الموساك رشيد الجزائر 2013 ص106.

تستطيع التأكد من كفاية الارصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد.

اضافة الى ذلك قد يؤدي الى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية ويمكن قياس سيولة البنك من خلال وسائل متعددة اهمها السحب بالإضافة الى الرصيد لدى البنك المركزي أو الاقراض والاقتراض من البنوك الاخرى والاقتراض من البنك المركزي.[1]

3- مخاطر سعر الصرف: تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الاجنبية وحدوث تذبذب في اسعار العملات والتي يكون لها تأثير في الاحوال والالتزامات المسعرة بالعملات الاجنبية والانشطة خارج الميزانية وتزداد عندما يحصل تغيير في معدلات أسعار الصرف العملات الاجنبية عندما تكون مبالغ الاصول تختلف أو خسارة ويظهر تأثيرها في القيمة السوقية الملكية حملة الاسهم.[2]

4- مخاطر السوق: وهي مخاطر مخاطرة الانحرافات السلبية لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات ويقوم تقويم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق اسعار الفائدة ومؤشرات بورصات الاسهم واسعار الصرف ان التحكم في مخاطرة السوق يعني ان تباينات قيمة محفظة معينة يجب ابقاؤها بين قيم حدية معينة ويمكن أن توضح حدود في حساسية المحفظة و/أو في الانحرافات المحتملة للقيم بالنظر لمثل هذه الحدود تقوم ادارة المخاطر على التسوية المتواصلة لحساسية المحفظة.[3]

5-مخاطر اسعار الفائدة: وتنشأ عن تقلبات اسعار الفائدة بما قد يؤدي الى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أو الاعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول و تتصاعد مخاطر اسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام فعال للمعلومات لدى البنك يتيح الاتي الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائدة على الاصول تحديد مقدار الفجوة بين الاصول والالتزامات لكل عملية من حيث اعادة التسعير ومدى الحساسية لتغيرات اسعار الفائدة يتوقف مقدار مخاطر اسعار الفائدة على مدى اختلاف اسعار الفائدة عن التوقعات التي ينبت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.[4]

6- **مخاطر التضخم**: اما مخاطر التضخم فيترتب عليها انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في اصل

---

[1]- دريد كامل أل شيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن،2012، ص242.

[2]- محمد داود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان و مخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الاردن،201 ، ص 221.

[3]- صلاح حسن، **تحليل و ادارة و حوكمة المخاطرة المصرفية الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر،2010، ص23.

[4]- صلاح حسن، **الرقابة على اعمال البنوك و منظمات الاعمال، تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر 2010، ص246.

القرض والفوائد التي يتحصل عليها لذا يشير البعض على مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي تشير مخاطر انخفاض القوة الشرائية على المخاطر المحتملة نتيجة التضخم.[1]

7-**مخاطر عدم الملائمة:** عدم الملائمة هو تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في امواله الخاصة وذمته المالية الى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع حيث لا يتوفر على سيولة ولا على اصول اخرى يواجه بها خصومه وعليه فان مخاطر عدم الملائمة أوسع من مخاطر عد السيولة حيث ان عدم الملائمة يستلزم عدم السيولة اما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم الملائمة.[2]

وتعتبر مخاطر عدم الملائمة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك بما فيها ذلك خطر القرض، خطر عدم السيولة.

ب – المخاطر الغير مالية:

وهي المخاطر التي لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية و تقديم الخدمات البنكية ولا تقل اهميتها على اهمية المخاطر المالية كونها تؤثر في الوضعية المالية للبنك وقد تؤدي الى افلاسه، ويمكن تقسيمها الى مايلي:

1 – المخاطر التشغيلية: ان سبب هذا النوع من المخاطر هو حالة عدم التأكد المتعلقة بالإيرادات المصرف التجاري التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للمصرف التجاري أو بسبب اخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين أو اضرابات يقوم بها العاملين والعديد من الاسباب الاخرى التي لا سبيل لذكرها جميعا هنا، ان تأخير هذه الاحداث السلبي وبشكل غير متوقع على ايرادات المصرف هو الذي يجعلها ضمن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية.[3]

وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات وضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف فهذه الضوابط تعمل على التأكد من أن المصارف يقوم بعمليات بشكل حذر بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الادارة وأن هناك حماية للموجودات وسيطرة على الالتزامات بالإضافة الى ان النظام المحاسبي يقدم معلومات كاملة وصحيحة عن الاداء

[1] – بلعزوز بن علي، **ادارة المخاطر : ادارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الاردن، 2013 ص185.

[2] – حاكم محسن الربيعي وحميد عبد الحسين الراضي، **حوكمة البنوك و أثرها على الاداء و المخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري الاردن،2011، ص176.

[3] – أسعد حميد العلي، **ادارة المصارف التجارية ،مدخل ادارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، العراق،2013 ص 357.

المصرف في الوقت المناسب.[1]

2 – المخاطر الاستراتيجية: هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن ان يكون لها تأثير على ارادات البنك وعلى راس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ القرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات والاجراءات الداخلية في القطاع المصرفي.

تنشأ هذه المخاطر في العمليات المصرفية الالكترونية بسبب الاخطاء أو الخلل الذي قد يحدث نتيجة تأتي استراتيجيات وخطط تقديم هذه العمليات والخدمات وتنفيذها التي قد تقع فيها الإدارات العليا وذلك نتيجة الحاجة الملحة لتقديم هذه الخدمات في ظل تزايد الطلب عليها من جهة واشتداد المنافسة المصرفية في هذا الشأن من جهة اخرى والمخاطر الاستراتيجية ترتبط بقضايا التوقيت فمثلا قد تنشأ مخاطر استراتيجية في حالة تباطؤ ادارة البنك في ادخال التقنيات المصرفية الحديثة أو الاسراع في ذلك.[2]

3 – المخاطر القانونية: تظهر هذه المخاطر بسبب التزامات البنك نتيجة للقوانين والتشريعات السيادية الحكومية كزيادة النسبة القانونية في الاحتياطي الالزامي الى راس المال أو فرض شروط تؤدي الى تخفيض قيمة الموجودات المصرفية بسبب التشريعات كالزام البنك بالمساهمة في التكفل الاجتماعية ومخاطر قانونية اخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ قانونا.

مما يؤدي الى ان تظهر الاصول بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات اكبر مما هو متوقع.[3]

4 –مخاطر السمعة: يرتبط نجاح المصارف في اعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة و تنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام المصارف بتقديم خدمات غير كفؤة.

أو عندهم انتظام تقديم الخدمة، كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الافصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

كذلك ترتبط هذه المخاطر بسوء الادارة وعدم نزاهتها والكثير من التصرفات غير المنضبطة مما تنعكس سلبا على الاداء المصرفي في جميع انشطته.[4]

5 – المخاطر السياسية: هي تلك المخاطر الناشئة عن تغير في السياسة الداخلية والخارجية بحيث تتعرض

---

[1] – عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **اساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية،2015، ص 218.

[2] – مصطفى ابراهيم عبد النبي، **دور السلطات التنفيذية في مواجهة مخاطر الصيرفة الالكترونية**، مجلة المصرفي، العدد الثاني والثلاثون، بنك السودان المركزي، جوان 2004، ص19.

[3] – دريد كامل أل شيب، **ادارة البنوك المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[4] – صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري، الاردن، 2012، ص 59.

البنوك لتجميد الارصدة أو الاصول في البلدان الخارجية أو مصادرتها في حالة التغيير في السياسات الحكومية لتلك البلدان كما تؤثر الاحداث السياسية وتخلق مخاطر للعميل البنكي ومنها العولمة والاضطرابات السياسية والتأميم.[1]

[1] – صالح مفتاح، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20/21 اكتوبر، 2009، ص04.

الشكل رقم (01-01) أنواع المخاطر البنكية

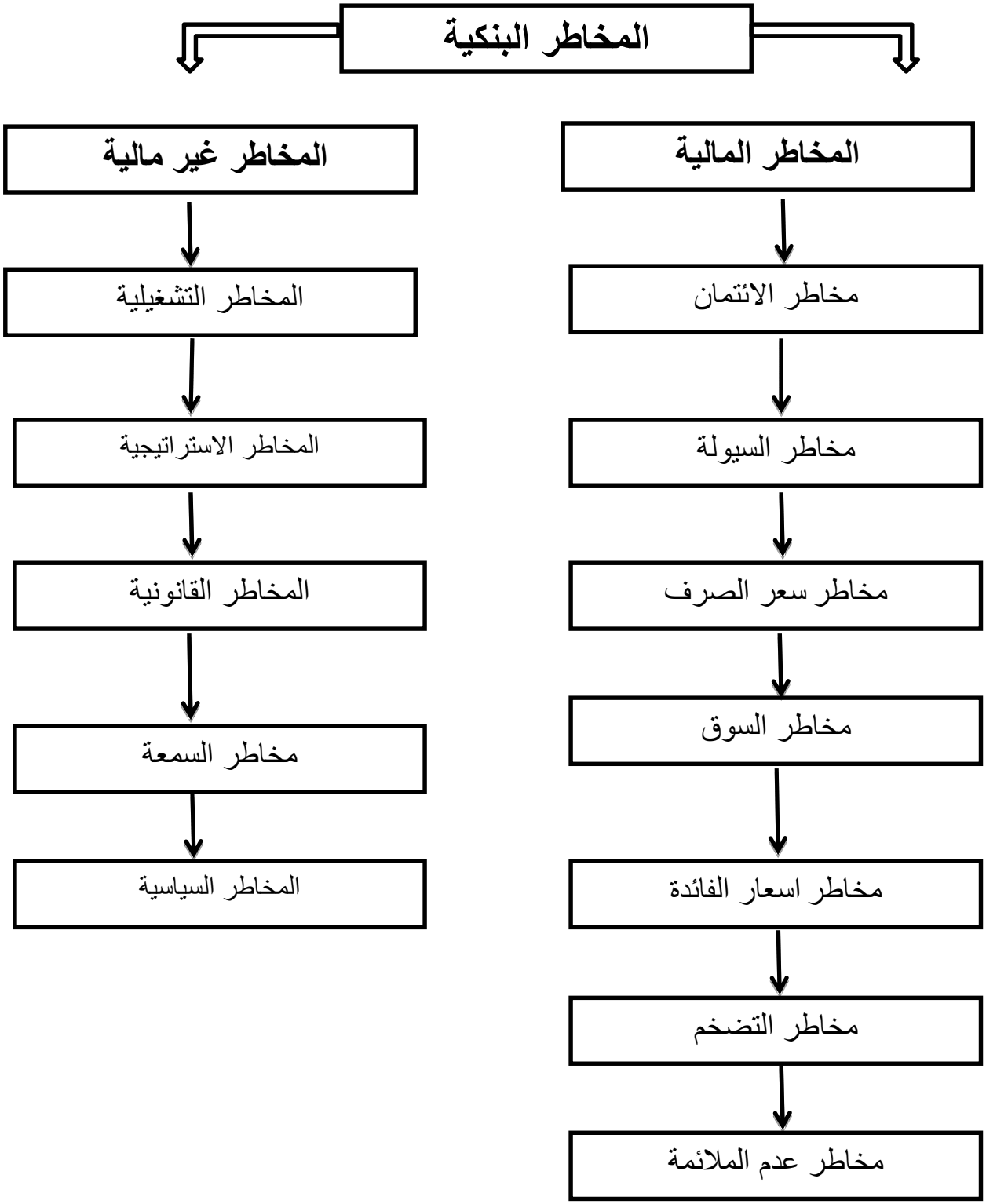

المصدر :من اعداد الطالبتين بالتصرف

ثالثا: مصادر المخاطر البنكية

1- المخاطر النظامية:systemeatic risk و تعني المخاطر العامة

المخاطر المنتظمة تعرف بالمخاطر السوق والتي تعتبر مخاطر غير قابلة للتنويع والتوزيع والتي تمس الاسواق بأكملها وهي مخاطر السوق والخطر الذي يتعرض له المستثمر يكون بشكل منتظم اذا كان يرغب بالاستثمار في الاسهم.

وتتمثل في المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بسبب مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية المشتركة بين الدول والتي تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل دون ان يكون للإدارة ومتخذي القرار اي قدرة في تحديدها أو حصرها وكذا تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل مخاطر التضخم ومخاطر انخفاض القوة الشرائية ومخاطر التغيرات التكنولوجية ومخاطر تغير اسعار الصرف للعملات الاجنبية وغيرها من المخاطر المماثلة لها.[1]

2- المخاطر الغير نظامية: unsystemeatic risk وتعني المخاطر الخاصة

ويقصد بالمخاطر غير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل الظروف معينة ومن الامثلة على هذه الظروف ضعف الادارة المصرفية والاخطاء الادارية والاضطرابات العالمية وتغير اذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة ان مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية وغير السوقية والتي من شأنها ان تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك منح القرض في الاجل المتفق عليه والمخاطر غير منتظمة جزء من المخاطر الكلية والتي يمكن تفاديها من خلال التنويع.[2]

3- **المخاطر الكلية tolol risk**: تمثل هذه المخاطر حصيلة جمع المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية لأي ورقة مالية وتعرف بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أو اي نوع من انواع الاستثمارات الاخرى.[3]

---

[1] -celine bonola ,annececile richard ,choix de de portefeuille et allocation d actifs université chançarde Bernard lyon 1,France ,p 10.

[2]- shannon p ,poatt,cost if capital, 2 nd edition ,john wiley ,sons ,INC canada ,2002 p 299.

[3] – حيدر يونس الموسوي، **ادارة المخاطر و السيولة المصرفية**، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 2، جامعة كربلاء العراق،2011، ص 05.

المطلب الثاني: ادارة المخاطر البنكية

يبقى العمل البنكي متلازما مع المخاطر البنكية ولكن تنوع الخدمات والانشطة البنكية زاد من تعقيد المخاطر البنكية وزيادة اثارها السلبية ولمواجهتها اصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية في ظل الاخفاقات البنكية و الازمات المصرفية المتكررة في السنوات الاخيرة الى التأكيد على اهمية ادارة المخاطر البنكية بطريقة سلمية وفعالة وعليه سنتطرق الى تعريف ادارة المخاطر البنكية ومبادئها واهم المراحل التي تمر بها.

أولا: تعريف ادارة المخاطر البنكية

تعددت مفاهيم ادارة المخاطر البنكية من بينها ما يلي:

التعريف الأول: لقد عرفت اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي ادارة المخاطر المصرفية على انها ادارة مستقلة في البنك تقوم بتطبيق السياسات الخاصة بالمخاطر والتأكد من تنفيذ اللوائح الخاصة بالنشطات المصرفية بالإضافة الى وضع نظام شامل لمراقبة تلك النشاطات بشكل دوري بالإضافة الى الحصول على معلومات كافية من اي نشاط جديد يرغب البنك بتمويله وذلك خلال اجراء دراسة جدوى لتحديد حجم العوائد والمخاطر المتوقعة.[1]

التعريف الثاني: كما تعرف ادارة المخاطر البنكية بأنها مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الاجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن ان تحدث.[2]

التعريف الثالث: ادارة المخاطر هي عملية مستثمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شانها ان تقلل الى حد مقبول من حالة عدم اليقين المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي تؤثر على البنك بعبارة اخرى هي الميل الطبيعي المنظمة من اجل الموازنة بين القرض والتهديدات.[3]

[1] – محمد محمود المكاوي، **ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2012، ص35.

[2] – صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية**، مرجع سبق ذكره ص41.

[3] -la urent condanun and others ,**risk oeuantifiction management diagniisand hedging** ,john wiley sons ,the atrium ate ,2006,p 7,

ثانيا: مبادئ واهداف ادارة المخاطر البنكية

ان نجاح عملية ادارة المخاطر البنكية في اي بنك يستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الاساسية التي تحدد بدقة خطة العمل والمهام المحصورة بها قصد الوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة ويمكن ان نوجزها في النقاط التالية:

1- مبادئ ادارة المخاطر البنكية:

لإدارة المخاطر البنكية سبعة قواعد رئيسية والمتمثلة في:

أ-مسؤولية مجلس الادارة و الادارة العليا: يتم وضع لا سياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الادارة العليا ويتم اعتمادها واقرارها من قبل مجلس الادارة، بحيث تشمل هذه السياسات امورا رئيسية هامة هي تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين واستراتيجية المصرف هنا بالإضافة الى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الاشرفية وضرورة وجود ثقافة مؤسسية اتجاه المخاطر وحتى تكون الاستراتيجية فعالة فانه لابد ان تكون مثقفة مع مستوى المخاطر المقبولة من مجلس الادارة العليا.[1]

ب-وضع اطار لتسيير المخاطر: يجب ان يكون لدى البنك اطار لتسيير المخاطر يتحقق بالفعالية، الشمول والاتساق، ويجب على الادارة ان تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم اطار تسيير المخاطر الذي تم اختياره.[2]

ج-تكامل ادارة المخاطر: حتى يمكن التحقق من التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وادارتها بصورة سلمية يجب ان لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض حيث ان التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا للتداخل الموجود بين مختلف المخاطر التي يوجهها البنك.[3]

د- محاسبة خطوط الاعمال: من المعروف ان انشطة البنك يمكن تقسيمها الى خطوط اعمال besiness lines ونشاط الشركات activity corporate، مثل التجزئة retain activity لذا فان المسؤولين عن كل خط من الخطوط الاعمال يجب ان يكونوا مسؤولين عن ادارة المخاطر المصاحبة لخط الاعمال المحاط بهم.

---

[1] - خالد وهيب الرأوي، **ادارة المخاطر المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الاردن،1999، ص 10.

[2]- مهندحنانو لاعيسى، **ادارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية، الاردن، 2010، ص120.119.

[3] - زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي،2012 ص92.

هـ- تقييم و قياس المخاطر: جميع المخاطر يجب ان تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة وحيث أمكن يتم التقييم بطريقة حتمية ويجب ان يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الاحداث المتوقعة.[1]

و-المراجعة المستقلة: تقييم المخاطر يجب ان يتم من قبل جهة مستقلة يتوفر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختيار فعالية انشطة ادارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية اطار ادارة المخاطر.

ي-وضع خطط للطوارئ: وهي معززة بإجراءات امنية وقائية ضد الازمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة وذلك للتأكد من ان البنك قادر على تحمل اي ازمة أو تعطل في الانظمة أو اجهزة الاتصالات على ان تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.[2]

2- اهداف ادارة المخاطر البنكية:

تتمثل اهداف ادارة المخاطر البنكية فيما يلي:[3]

- المحافظة على الاصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
- احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الانشطة الاعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من ادوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من انواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على حد من الخسائر لكل نوع من انواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- العمل على حد من الخسائر وتقليلها الى ادنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها الى جهات خارجية.
- اعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد اية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الادوات التي تعود الى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر.
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الارباح رغم اي خسارة عارضة.

---

[1]- نبيل حشاد، **دليل ادارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل 2**، اتحاد المصارف العربية، لبنان،2005،ص 28.

[2] - صلاح حسين، **الرقابة على اعمال البنوك و منظمات الاعمال**، مرجع سبق ذكره، ص27.

[3] زناقي بشير ومعاريف محمد، **أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك- دراسة إستطلاعية بفروع البنوك العمومية العامة بولاية عين تموشنت**، مجلة البديل الإستراتيجي، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة الدكتوراه مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018، ص341.

- ان ادارة المخاطر والتخطيط الاستثمارية للعمل هما عمليتين مرتبطتين ببعضهما البعض ولا يجوز فصلهما في حين ان عملية ادارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تقوم ادارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار بناءا على ذلك فان ادارة المخاطر تكون قبلية ومتزامنة وبعدية من خلال تجنب الخطر قبل وقوعه والتعامل معه اذا حدث فعلا بالتحويل أو التحمل ثم اتخاذ الاجراءات الازمة للتحقق من أثرها.[1]

ثالثا: مراحل ادارة المخاطر البنكية

هناك مراحل نذكر اهما:

1- تحديد المخاطر: اي تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر فمخاطر الاقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر بالقرض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي اليه المقترض وتؤدي الى تعطيل الانتاج.

2- قياس المخاطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد وكذلك تقويم غرض القرض وطبيعة المشروع الذي سيمول.

3- ضبط المخاطر: اي تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.

4- مراقبة المخاطر: اي ادارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة مع تفويض الصلاحيات الاكثر كفاءة.

ويعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو اكثر من الاساليب التالية للتعامل معه:

تجنب المخاطر: ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.

السيطرة عليها: ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الادارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة كما يتضمن تحديد المخاطر حتى ولو وقعت بعد ذلك.

تحويلها: ويعني التأمين في حالة تكوين الصادرات أو التغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملات.[2]

[1] - زناقي بشير ومعاريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[2] -محمد عقل مفتاح، **وجهات النظر المصرفية**، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، الاردن، 2006، ص 273.

الشكل رقم (01-02): مراحل ادارة المخاطر البنكية

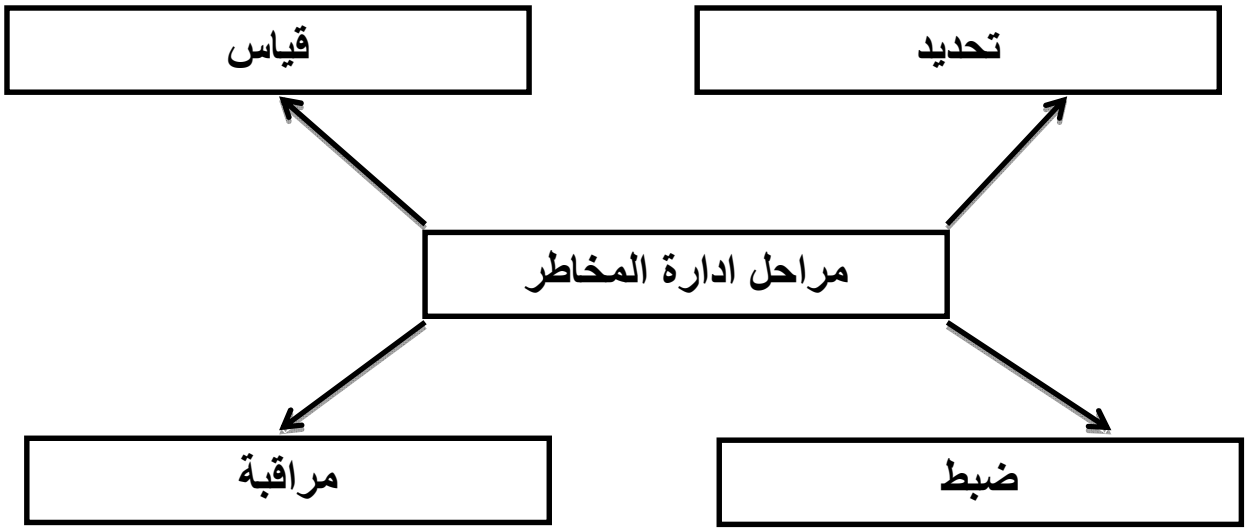

المصدر: من اعداد الطالبتين بالتصرف

المطلب الثالث: اسباب المخاطر البنكية وإجراءات الحد منها

رأينا سابقا ان المخاطر البنكية متنوعة ومتعددة وهي تؤثر في أداء وربحية البنك لذلك علينا ان نتعرف بالتفصيل على اسباب نشوء المخاطر البنكية فمنها الاسباب المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية ومنها اسباب خارجية، و كيفة الحد من مخاطرها والسيطرة عليها.

أولا: اسباب المخاطر البنكية:

1: الأسباب المتعلقة بعمل البنك

هناك عدة اسباب تعود الى البنك نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله هي:[1]

- نقص الاهتمام بتحدي وتحليل مخاطر القروض بشكل موضوعي وعدم اتباع المنهجية الموضوعية من قبل البنك عند دراسة المعاملة الائتمانية كل على حدى، اي كل ملف له وضعيته الخاصة.

كما يجب ان يتم ذلك ضمن السياسة الائتمانية العامة للبنك وعدم تجاوزها.

- الخطأ في تقدير الضمانات وعدم المتابعة و المراجعة الدورية للضمانات القائمة فالبنك ليس ملزما فقط بطلب الضمانات من العميل بل يجب عليه ان يحرص على ملائمتها طيلة مدة القرض.
- قد يسمح البنك للمقترض باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة وبشكل خاص يتنافى مع متطلبات القرض.
- عدم قيام ادارة القرض في البنك بتحديد وفهم الغرض من القرض المطلوب.
- عدم الحرص على التطابق للمعلومات المتاحة بين البنك والزبون حيث انه في الاصل يجب ان يعمل البنك على جمع جميع المعلومات لا ضرورية عن الزبون وعن العملية التي من اجلها اتجه الى البنك بطلب المعاملة غير انه قد يحدث عدم التطابق بين المعلومات المتوفر لكليهما ويقصد بعد التطابق المعلوماتي بين المتعاملين ان احدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الاخر الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول الى ايجاد صيغة تجعل كلا الطرفين في وضع متساوي من حيث المعلومات المتاحة تسمح لكل منهما التقرير وبشفافية كبيرة يخدم مصالحه.[2]

وهذا الاختلاف يؤدي الى وجود عوامل اساسية يمكن ان تندرج ضمن مجموعتين كالاتي:

---

[1] -محمد داود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، لاردن، 2013، ص405.

[2] – عبد الجليل بوداع، **معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 18 جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص115.

أ- عوامل خارجية: وتشمل العوامل التالية حسب:[1]

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو حدوث انهيار غير متوقع في اسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها أثار على الطرف المقابل.

ب- عوامل داخلية: وتشمل العوامل التالية:

- ضعف ادارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف اجراءات المتابعة والرقابة عليها.
- عد الالتزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقترض.

ان سلوك وأخلاقيات العميل حيال القروض الممنوحة له من قبل البنك مرتبطة اساسا بمدى التصريحات المقدمة من طرف العميل، و هذه الاخيرة ان كانت مقدمة بشكل صحيح ودقيق تكون هنا نية العميل صادقة في سداد مبلغ القرض والعمولة، ويكون العكس اذا مالجأ العميل الى التصريح بأرباح المؤسسة بأرقام مغايرة للواقع فهذا تكون نيته في تقديم المبررات الكافية لعدم تسديد اقساط القرض في اجاله المحددة والمتفق عليها في العقد.

- عدم توافر انظمة رقابة و مراجعة فعالة على الاقراض لدى البنك.

2: الأسباب المتعلقة بالبنية الخارجية

هناك العديد من اسباب المخاطر البنكية والراجعة للبيئة الخارجية هي تعتبر من الاسباب التي تخرج عن ادارة البنك والمقترض، اذا انهم لا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها وتشمل الجوانب التالية:[2]

- منها ما هو راجع للوضع الاقتصادي العام بحيث يتراجع الاداء الاقتصادي العام بسبب الانكماش أو الركود.
- وقد تتعلق بالقوة القاهرة أو الاحداث المفاجئة سواء بصفة عامة أو تخص الزبون أو البلاد.
- عدم الاستقرار الامني والسياسي.
- ضعف انظمة الرقابة الخارجية على البنوك.
- عدم الاستقرار القانوني وتغير غير متوقع في التشريعات والانظمة التي تؤثر في القدرة العميل على

[1] – سمير الخطيب، **قياس ادارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، مصر، 2008، ص127.

[2] – محمد داود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان و مخاطره**،مرجع سبق ذكره، ص 406.

توليد الارباح والتدفقات النقدية بطريقة لا يمكن توقعها.

- وهنا نميز بين نوعين من الخسائر في المصارف وهي:[1]

– **خسائر متوقعة:** وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة.

– **خسائر غير متوقعة:** وهي الخسائر التي تتولد نتيجة الاحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في اسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس حالة لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

ثانيا: اجراءات الحد من المخاطر البنكية

اجراءات الحد من المخاطر البنكية هيا أليات وترتيبات ادارية تتضمن نوعية هذه الخاطر وقياس وتقييم امكانية حدوثها واعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من اثارها الى ادنى حد ممكن وبالتالي فان الهدف من هذه الاجراءات هو حماية اصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن، وتنقسم اجراءات الحد من المخاطر الى نوعين:[2]

1– التسيير العلاجي:

وهو المتمثل في كل السياسات والاجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته واجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو اثناء تحققه وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية والتسيير العلاجي ويستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القرض الى قيم منقولة.

2– التسيير الوقائي:

وهو متمثل في كل الاجراءات و السياسات الضمانات الملائمة التي يراعيها البنك قبل واثناء اتخاذ قرار منح القروض يتنوع العملاء وتقسيم الاخطار بين البنوك ام الاجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

أ: توزيع خطر القرض بين البنوك

اذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على ان يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية اخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد ويتم تقسيم القرض بين البنوك

[1] – أحمد مشنف، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] – بوعشة مبارك، **مداخلة حول ادارة المخاطر مع الاشارة الى حالة الجزائر**، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2009، ص43.

بأسلوبين هما:

– **الاسلوب الرسمي:** ان الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح وصريح يهدف الى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

– **الاسلوب الغير رسمي:** تتحد البنوك و فق هذا الاسلوب بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الاسلوب الرسمي، عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدى في اطار علاقات ثنائية.

ب: التعامل مع عدة متعاملين

تفاديا لها يمكن ان يحدث من اخطار فيما يتعلق يتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجأ الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ج: عدم التوسع في منح القروض

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة فيما لا يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله.

د: تطوير انظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار بالأخص فيما يتعلق بالجانب الاداري والمحاسبي، يجب عليه ان يطور أجهزة الرقابة الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض، الاخطار التي يمكن ان تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها.

المبحث الثاني: الطرق و الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر الإئتمانية

تعد المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، ومخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، لذا فإن قدرته على تحديد وإدارة مخاطره تعتبر أمرا هاما في تحديد ربحيته على المدى البعيد و تعزيز إستقراره، ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في تحقيق النمو والتطور لأعمال البنك.

المطلب الأول: تعريف وأنواع المخاطر الإئتمانية ووسائل الحد منها

أولا: تعريف المخاطر الإتمانية

هناك عدة تعاريف للمخاطر الإئتمانية نذكر منها:

- **التعريف الاول:** تنشأ المخاطر الإئتمانية من إحتمالية عدم سداد المقترضين إلتزاماتهم المالية المستحقة للمصرف، وأبرز هذه الإلتزامات والمتطلبات المالية القروض والسندات، فقد يكون هناك سداد و لكن ليس بكامل المبلغ المتفق عليه، أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها.[1]
- **التعريف الثاني:**

تشير المخاطر الإئتمانية إلى تلك المخاطر المقترضة و المتمثلة في عدم تأكد المقترض وهو البنك من قيام المقترض وهو العميل بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد إستحقاقه.[2]

- **التعريف الثالث:** تتعلق المخاطر الإئتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطرة عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بإلتزاماته في أجل الإستحقاق، أو عندما يفتح البنك خطاب إعتماد مستندي لإسترداد البضائع نيابة عن العميل، ويعجز عن توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.[3]

---

[1] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية– مدخل إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص346.

[2] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 339.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006، ص66.

- **التعريف الرابع**: تنشأ المخاطر الإئتمان من إحتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض من الوفاء بإلتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر إقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للإئتمان المتعثر.[1]

ومن خلال ماسبق يمكن تعريف المخاطر الإئتمانية بأنها:

تلك المخاطر التي تنتمي لمخاطر الأعمال المرافقة للنشاط الأساسي لعمل البنوك، والتي تعني بمفهومها العام إحتمالية عدم إسترداد قيمة القروض، أي عدم تسديد أقساط القروض أو فوائدها بشكل كلي أو جزئي في الوقت المحدد، مما ينتج عنه خسارة مالية للبنك.

ثانيا: صور المخاطر الإئتمانية

إن خطر الإئتمان يمكن ان يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك أثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي أهم الصور التي تعترض النشاط المصرفي:

1-مخاطر السيولة: إن مخاطر السيولة سوف تظهر بوضوح إذا لم تتبع دائرة الخزينة بالمصرف سياسة التماثل، حيث يظهر عدم التماثل بين إستحقاقات ودائع العملاء المربوطة وإستحقاقات الاموال المستثمرة لدى الغير.[2]

و من اسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[3]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الاصول والإلتزامات من حيث آجال الإستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على إستخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى إلتزامات فعلية.
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والإلتزامات الحادة في اسواق المال.

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] زياد رمضان ومحفوظ جودة، **إدارة مخاطر الإئتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 75.

[3] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **المخاطر الإئتمانية – تحليلها قياسها إدارتها والحد منها**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة- كلية العلوم الإقتصادية والإدارية- جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص 3- ص4.

2- **مخاطر التسعير**: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.[1]

3- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل**: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات إئتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، حيث يتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل إختناقات أو طويلة تؤثر على إتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

4- **مخاطر تقلب أسعار العملات**: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

5- **مخاطر التنفيذ**: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو القبول.

6- **مخاطر الأخطار والتبليغ**: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان أي إنحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

[1] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **المخاطر الإئتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها**، نفس المرجع، ص4- ص5.

7- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للإئتمان: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

8- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن مثلا 25 %.
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 أشهر، تقديم مبررات قوية.
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات.
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.

9- مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.[1]

10- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد الديون غير المنتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الرّبع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

11- مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة

[1] قبايلي حورية، **إدارة المخاطر الإئتمانية**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 5، العدد 8، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2014، ص 6-ص7.

محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر، والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

12- مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان، وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل، وتختلف الأسباب بإختلاف الحالات الإئتمانية المتعثرة، ومن أهمها:

أ: خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على السداد.

ب: خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك[1]: أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء المعلومات عن شخصيته لأجل الحصول على إئتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الإئتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض سداد قيمة المبلغ مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه، ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع السداد في الموعد المحدد لفترة أقل من 3 أشهر بعد حلول موعد السداد وخرق الإتفاق، لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ 3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات الكافية لسداد قيمة القرض مع الفوائده.

13- مخاطر السوق: وتتمثل في تلك المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على السوق بصورة سلبية، وبالتالي تتأثر بها قدرة العميل المقترض عن السداد[2]، ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.[3]

14- مخاطر التركيز: والمقصود بالتركيز قيام البنك بمنح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد أو شركة واحدة أو التوسع في منح الإئتمان لقطاع معين، أو إلى حصر التسهيلات في منطقة جغرافية

[1] عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة الإئتمان**، دار وائل، الأردن، 1999، ص 283.

[2] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص 365.

[3] حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الإئتمانية**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

معينة[1]، حيث تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الإهتمام إلى مخاطر التركيز التالية[2]:

أ- العملاء: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة، بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

ب- النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقّيد بتعليمات السلطة الرقابية.

ج- الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

د- الاستحقاقات: إن تركّز إستحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ،ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

15- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها.[3]

أما المخاطر القانونية فمن خلال تغير القوانين والتشريعات تعطي المجال للبنوك للتوسع أو التضييق أكثر في عملية منح الإئتمان، تقوم البنوك بفرض نسب أكثر تشددا كنسبة الإئتمان إلى إجمالي الودائع الموجودة بالمصرف.[4]

16- مخاطر تآكل الضمانات: تعرف بأنها ما يقدمه العميل للبنك كتأكيد على جديته في سداد قيمة الإعتماد وفوائده في تاريخ الإستحقاق[5]، ولكون الضمان بديل عن السداد في

---

[1] دريد كامل آل شيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 241.

[2] حورية قبايلي، **إدارة المخاطر الإئتمانية**، نفس المرجع.

[3] مفتاح صالح وفريدة معارفي، **المخاطر الإئتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] حنين عتوم، مقالة **ماهية المخاطر الإئتمانية ووسائل الحد منها**، 2020، ص 1، المنشورة على الموقع التالي:

E3arabi.com

[5] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص 410.

حالة عجز الزبون فإن البنك يركز في إختياره للضمان على شكل الضمان ومدة القرض الموجه للتغطية[1]، ويكون تركيزه عموما على تقييم الضمانات التالية:

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

ثالثا: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد ادارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما ان المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من إستراتيجيات الاداء البنكي، وذلك بوضع مجموعة من الضوابط التي تحمي أموالها وذلك عن طريق:[2]

ا- دعم أنظمة العمل: إن نجاح أي بنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرضي، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتكز أساسا بسلامة أنظمة العمل بمدى كفاية الرقابة الداخلية ويتحقق الوصول إلى ذلك بمراعاة الآتي:

- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية الانجاز في يد شخص واحد.
- الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة، والعمل على تحديد الاستعمالات عن المدنيين بصفة دورية والمراجعة المستمرة لمراكز المدنيين والضمانات.
- وضع التنظيم الداخلي على نحو يشمل اكتشاف اي خطأ أو التلاعب بطريقة تلقائية.

ب- الحد من التوسع الائتماني: يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الارباح ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوفر في بعض القروض اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع لنفسه حدود لقروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل ووضع حد أقصى للقروض التي تقدم للعميل للحد من المخاطر المرتبطة به، مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من مخاطرها.

ج- الحصول على ضمانات: قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلى أن رأسمالها غير

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 166.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعية، مصر، 2007، ص 163- ص164.

متناسب مع حجم نشاطها ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض.

د– التأمين على الضمانات: تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين و التي قد تنتج عنها هلاكها أو فقدانها جزئيا أو كليا ومن ثم تطلب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو قيام البنك بذلك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.

هـ– تأمين القرض: وله عدة صور أهما كالتالي:

- **التأمين ضد إعسار المدينين:** تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل فواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، وقد يتطلب تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك كضمان لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون.
- **التأمين على الكمبيالات:** تعتبر من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الإستحقاق، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الاذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان للقرض.
- **تجميع مخاطر القروض:** لما كانت البنوك تقوم بمنح القرض لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بإلتزامات عميله إتجاه البنوك الأخرى فقد إتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الإئتمانية

تواجه البنوك تحديات كبيرة حول كيفية إدارة مخاطر الإئتمان لذا يجب عليها إتخاذ خطوات وعدة إجراءات قبل منح الإئتمان ، وذلك لضمان سلامة وملاءة البنك من أجل التقليل من هذه المخاطر.

أولا: تعريف إدارة المخاطر الإئتمانية

تعرف إدارة المخاطر الإئتمانية على أنها:

- **التعريف الأول**: هي ذلك النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيظها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه االبنك.[1]
- **التعريف الثاني**: تعني وتهدف إلى إستخدام البنك لكافة الوسائل لتنمية ورقابة نشاطاته في منح الإئتمان، ويتكون ذلك المنهج من الإستراتيجية الإئتمانية (سياسات وإجراءات منح الإئتمان)، تنظيم الوظيفة الإئتمانية (عملية منح الإئتمان وصرفه ومتابعته ورقابته وتحصيله)، وكذا السياسات المحاسبية للقروض وإعداد التقارير عنها.[2]
- **التعرف الثالث**: يقصد بإدارة المخاطر الإئتمانية كيفية إتخاذ القرار الإئتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الإئتمان بالفروع الإلتزام بها لتجنب المخاطر الإئتمانية.[3]
- **التعريف الرابع**: هي نشاط يهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن إحتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة.[4]
  - ومن خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن تعريف إدارة المخاطر الإئتمانية بأنها:

النشاط الإداري الذي يهدف إلى تحديد وقياس المخاطر الناشئة من عملية منح الإئتمان، وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة.

---

[1] حرفوش سهام وصحراوي إيمان، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التخفيف من شدة الازمات الحالية**، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص6.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية –مدخل إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] حدوش شروق، محاضرة حول **إدارةالمخاطر المالية– إدارة المخاطر الإئتمانية**، جامعة ابو بكر بلقايد تلمساني 31-03-2020، ص9.

[4] لعروسي قرين زهرة وبوقرة رابح، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك** –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص6.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر الإئتمانية

كما سبق ورأينا فإن المخاطر البنكية تتعدد وأهمها التي تصيب القرض، ولهذا فإن هدف أي بنك هو الحد منها وهذا من خلال عدة إجراءات وتدابير، ولهذا تتطلب عملية إدارة المخاطر تطبيق أربعة خطوات أساسية على النحو التالي:[1]

- **تحديد المخاطر**: من أجل إدارة المخاطر لابد من تحديد كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها مخاطر مثل المخاطر الإئتمانية ويجب أن تكون العملية مستمرة مع تحديد المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
- **قياس المخاطر**: حيث يجب النظر إليها بأبعادها الثلاثة وهي حجمها، مدتها وإحتمالية حدوث هذه المخاطر، وأن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب له درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- **ضبط المخاطر**: حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة، وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية والمتمثلة في تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات لتقليل المخاطر أو إلغائها.

على الإدارة أن توازن بين العائد والمخاطر وبين النفاقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

- **مراقبة المخاطر**: بشكل عام تعني الرقابة على المخاطر إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر الإئتمانية بدقة وبنفس الأهمية، أي تطوير انظمة التقارير في البنك التي تبين التغييرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وماهي الإستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات، على سبيل المثال إذا توقف العميل عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات.

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي، الطبعة الثانية، الإمارات، 2010، ص 45-ص46.

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر الإئتمانية

تحتاج إدارة المخاطر الإئتمانية إلى مبادئ وأسس لتحقيق وتشكيل الأساس المتين لبناء نظام متكامل لإدارة المخاطر، ومن بين المبادئ التي تعتمد عليها إدارة المخاطر مايلي:[1]

- يتعين ان يولي البنك إهتماما كبيرا لمخاطر الإئتمان، وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية بالحكمة والحذر، فالثقة الإئتمانية والإلتزام والملائمة هي محور العلاقة بين الممول وطالب التمويل وبدونها لايمكن أن تقوم علاقة بينهما مهما كانت ربحية أو ثروة طالب التمويل الحالية والمستقبلية.
- التأكد من أن صحة إجراءات الموافقات الإئتمانية والدفعات والسندات الإئتمانية يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.
- تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الإئتمان يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها، وتتقيد كافة مخاطر الإئتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دوريا.
- يتعين أن تتم معالجة صيغ التمويل الصعبة على أساس إعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الإئتمان المختلفة في هذا المجال.

كما نشير ان حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الإلتزام بالمبادئ الأساسية التالية:[2]

- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك و تحديد الأسقف الإحترازية للإئتمان والسيولة.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر الإئتمانية وتحديد الأسقف الإحترازية للإئتمان والسيولة.

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص 129.

[2] قبايلي حورية، **إدارة المخاطر الإئتمانية**، مرجع سبق ذكره، ص 12- 13.

المطلب الثالث: تقدير المخاطر الإئتمانية

بعد تحديد خطر الإئتمان ينبغي دراسة بعض العوامل التي يعتمد عليها البنك في تقديره لخطر الإئتمان، هذه العوامل تتعلق بشخصية العميل أو المحيط الإقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه أو الملاءة المالية له.

أولا: دراسة الجدارة الإئتمانية:

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بإلتزاماته عندما يحين ميعاد إستحقاقها مستقبلا، وتلخص هذه العوامل في خمسة وتسمى بC5 نظرا لأن جميع عناصرها تبدأ أسمائها كلها بحرف C (باللغة الإنجليزية)، وفيما يلي نتناول موجز لكل منها:

- **شخصية العميل:** إن أمانة وسمعة العميل الحسنة ونزاهته وسلوكه القديم يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في نجاح الإئتمان بغض النظر عن حجم الإئتمان أو نوع الضمانات التي يوفرها العميل، ويصعب التأكد التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية ولكن يمكن التحقق من ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض ومعاملاته السابقة.[1]
- **قدرة العميل:** تقيس الطاقة الإقتراضية للعميل مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدّين (فوائد القرض)، ويمكن لمحل الائتمان الوصول إلى تلك الطاقة من خلال التحليل المالي لقوائم العميل المالية وربحية النشاط لعدد من السنوات المتتابعة.[2]
- **رأس المال:** يعبر راس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القروض الممنوحة له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه، ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والإحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة.[3]
- **الضمان:** يقصد به الأصول التي يقدمها العميل إلى المصرف كضمان بغرض الحصول على القرض، بحيث إذا توقف عن السداد يحق للمصرف الرجوع والتصرف فيها.

---

[1] محمد محمود عبد ربه، **محاسبة التكاليف–قياس تكلفة مخاطر الإئتمان المصرفي**، دار الجامعية،مصر، 2000، ص 52.

[2] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[3] فتيحة بلجيلالي وصابرينة بنية، **التحوط للمخاطر الإئتمانية باستخدام الإبتكارات المالية الحديثة**– حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 1، العددا الأول، جانفي 2018، ص 4.

- **الظروف المحيطة:** تأثير الحالة الإقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي أو القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل.[1]

ثانيا: دراسة الوضعية المالية

يعتمد البنك على الوثائق المالية والمحاسبية في تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة القرض، وذلك من خلال حساب جملة من المؤشرات المالية التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن الحساب جملة من المؤشرات المالية التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن الإستقلال المالي للعميل في عملية التشخيص المالي، وعليه سنذكر أهم هذه النسب كالتالي:

1- مؤشرات التوازن المالي: ومن أهمها مايلي:

1-1: رأس المال العامل: هو جزء من الأموال الدائمة على الأصول الثابتة لتمويل الأصول المتداولة، فهو يستخدم لتقدير جدارة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل، فكلما إنخفضت قيمة رأس المال العامل يزيد مستوى المخاطر المالية، ويحسب كالتالي:[2]

راس المال العامل = الأصول الدائمة – الأصول الثابة

راس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

- ويمكن تقسيم راس المال العامل إلى 4 أصناف:

راس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة – قيم الإستغلال +القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة

راس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

راس المال العامل الدائم = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة – الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

[1] فتيحة بلجيلالي وصابرينة بنية، **التحوط للمخاطر الإئتمانية بإستخدام الإبتكارات المالية الحديثة– حالة القرض الشعبي الجزائري**، مرجع سابق، ص 4.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير– التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص45.

راس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون – ديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل +ديون قصيرة الأجل

1-2: إحتياجات راس المال العامل: على المؤسسة في دورة نشاطها أن تغط مخزونات مدينها (إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، إذا كان هناك فرق موجب فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهي ما تسمى بإحتياجات رأس المال العامل، فهو راس المال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في تاريخ محدد، ويحسب بالعلاقات التالية:[1]

إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات التمويل – موارد التمويل

إحتياجات رأس المال العامل =(قيم الإستحقاق + قيم قابلة للتحقيق)– (ديون قصيرة الأجل – سلفيات)

إحتياجات رأس المال العامل =(أصول متداولة – القيم الجاهزة)– (ديون قصيرة الأجل – السلفيات)

1-3:الخزينة: تعبر عن مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الدورة، فهي توضح العلاقة بين رأس المال العامل وإحتياجات رأرس المال العامل، كم تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن قصير الأجل، وتحسب كالآتي:

الخزينة =راس المال العامل – إحتياجات رأس اللمال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

- ✓ إذا كان $TR > 0$ فإن المؤسسة تجمد رؤوس أموال دائمة لتغطية إحتياجات رأس المال العامل، ولا يجب تجميد أموال كبيرة لأأن هناك فرصا ضائعة في إستثمارها والتي تعود بفوائد على المؤسسة.
- ✓ إذا كان $TR = 0$ المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة بإستحقاقية الديون.
- ✓ إذا كان $TR < 0$ فإن المؤسسة تعاني عجز كبير في توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة، أي أنها تواجه مشاكل في تغطية دورة الإستقلال.

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير– تحليل المالي**، نفس المرجع، ص 51.

2- نسب التوازن المالي: يشير التحليل النسب إلى عملية إستخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء طالبي الإئتمان المصرفي، وذلك من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية، ويمكن تصنيف النسب لأغراض التحليل المالي إلى خمس مجموعات رئيسية وهي:

2-1:نسب السيولة

تقيس نسب السيولة مدى قدرة العميل على سداد إلتزاماته قصيرة الأجل دون التعرض لخسائر في القيمة الحقيقية للأصول، وأهم هذه النسب مايلي[1]:

- **نسب التداول:**

$$CR = \frac{CA}{CL}$$

حيث:

CA: الأصول المتداولة

CL: الخصوم المتداولة

- **نسبة التداول السريع:**

$$ATR = \frac{CA - I}{CL}$$

I: المخزون

2-2: نسب النشاط: تقيس نسب النشاط مدى كفاءة العميل في إدارة أصوله، لذا يطلق عليها نسب الكفاءة.[2]

- **معدل دوران رقم الأعمال (المخزون):**

$$ITR = \frac{S}{I}$$

S: صافي المبيعات

[1] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية- مدخل إتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص 405- ص420.

I: المخزون

- **معدل دوران الأصول الثابتة**

$$FATR = \frac{S}{NFA}$$

NFA: صافي الأصول الثابة

- **معدل دوران إجمالي الأصول:**

$$TATR = \frac{S}{TA}$$

TA: إجمالي الأصول

2-3: نسب الربحية: تظهر مدى قدرة المنظمة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة.

- **معدل العائد على إستثمار:**

$$Roi = \frac{NI}{TA}$$

NI: صافي الدخل

TA: إجمالي الأصول

- **معدل العائد على الملكية:**

$$ROE = \frac{NI}{E}$$

E: حقوق الملكية

- **هامش الربح:**

$$PM = \frac{NI}{S}$$

S: صافي المبيعات

- **معدل القوة الإرادية الأساسية:**

$$BEP = \frac{EBIT}{TA}$$

EBIT: الربح قبل الفوائد والضرائب

2-4: معدل القيمة السوقية: تقوم نسب القيمة السوقية بإيجاد علاقة بين سعر السهم وبين كل من ربحيته وقيمته الدفترية، ومن أهمها:[1]

- **معدل السعر للربحية:**

$$P/E = \frac{M/S}{E/S}$$

M/ S : السعر السوقي للسهم

E/ S : ربحية السهم

- **نسبة القيمة السوقية الدفترية:**

$$M/B = \frac{M/S}{B/S}$$

B/S: القيمة الدفترية الحالية للسهم

5-: نسب الرفع المالي: تقيس المدى الذي وصل إليه وصل إليه العميل طالب الإئتمان في تمويل إحتياجاته من خلال أموال الإقراض، ومن أهم نسب الرفع المالي المعاصرة مايلي:[2]

- **معدل الإقراض:**

$$DR = \frac{TD}{TA}$$

TD: إجمالي القروض

[1] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، مرجع سبق ذكره، ص 426-ص427.

[2] منير منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية- مدخل إدارة القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 229.

- **معدل تغطية الأعباء الثابتة:**

$$FCOR = \frac{EBIT + LP}{IC + LP + SFPBT}$$

EBIT: الربح قبل الفوائد والضرائب

LP: الإيجارات المدفوعة

IC: الفوائد

SFPBT: الإحتياطي المطلوب لسداد القروض قبل إحتساب الضريبة

- **معدل تغطية الفوائد**

$$TIE = \frac{EBIT}{IC}$$

خلاصة الفصل:

المخاطر تمثل التحديات التي تواجه البنوك في الوقت الراهن والتي تعتبر وليدة التطورات الكبيرة التي عرفها النشاط البنوك والعمليات التي تقوم بها على المستوى الدولي، وتنجم هذه المخاطر من كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي وعلى أثر التطور التكنولوجي الحديث يقتضي على البنوك إتباع سياسات صحيحة لمواجهتها.

والإدارة السليمة والجيدة للمخاطر البنكية تستلزم تحديد ومتابعة وقياس المخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الإئتمانية بصفة خاصة وتطبيق المبادئ الخاصة لإدارتها والحد منها، ويعد تحليل الإئتمان أساس متابعة وإدارة المخاطر الإئتمانية.

ولتجنبها لابد من إتباع طريقة أخرى ربما تكون طريق أنجع لتقدير هذه المخاطر الا وهي طريقة القرض التنقيطي scoring والتي تعد من الطرق الحديثة والمستعملة في الدول المتطورة نظرا لدقتها بالنسبة للطرق التقليدية.

الفصل الثاني:

تسيير المخاطر الإئتمانية بإستخدام القرض التنقيطي

تمهيد

بالرغم من الاجراءات التي يبدلها المصرفي في دراسة وتحليل المخاطرة التي يتعرض لها البنك خاصة فيما تعلق بمنح الائتمان إلا ان الخطر يبقى دائما فالمصرفي يتخذ قرار منح الائتمان دائما في حالة عدم التأكد رغم تقديره للمخاطرة الناجمة عن ذلك لذا يلجأ الى اتخاذ اجراءات وقائية كأخذ ضمانات وتكوين مؤونات من اجل تقليص هذه المخاطر إلا ان هذا لا يحمي البنك بشكل تام لذى يقوم المصرفي بتحديد وباكبر دقة ما يمكن ان يتعرض له البنك من مخاطر عند منح الائتمان، عن طريق القيام بدراسات اقتصادية بالاضافة إلى الاستعانة بالطرق الاحصائية التي اصبحت جد مهمة لها أثبتته من دقة النتائج وسهولة في الاستعمال

وتعتبر طريقة التنقيط او القرض التنقيطي إحدى الطرق الاكثر فعالية والمتبعة في تحديد نسبة الخطر والتي يمكن ان تساعد البنك كثيرا في اتخاذ قراراته، سنتناول في هذا الفصل طريقة التنقيط لتقدير المخاطر البنكية وذلك كما يلي:

المبحث الاول: ماهية القرض التنقيطي

المبحث الثاني: اساسيات القرض التنقيطي

المبحث الاول: ماهية القرض التنقيطي

تعتبر عملية دراسة ملفات الزبائن الخاصة بمنح القروض من بين العمليات لدى البنوك التجارية والتي تستدعي منها حد كبير عناية تامة ودراسة شاملة لتلك ملفات وذلك بهدف تقليص مخاطرة القرض الى ادنى حد ممكن وهو يتطلب من البنوك البحث عن انجع الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها لذلك فقد تم الوصول الى طريقة احصائية تعرف بطريقة التنقيط.

المطلب الاول: تعريف القرض التنقيطي طريقة التنقيط

تعد طريقة التنقيط أحد الاساليب الاحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة القرض و التي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

لا يوجد تعريف شامل للقرض التنقيطي متفق عليه بل توجد عدة تعاريف له نذكر منها:

كلمة **سكورينغ scoring**: تعود الى أصل انجليزي ومعناها التنقيط وتحمل في مضمونها فكرة التقييم والترتيب حسب معايير و مقاييس معطاة، و التنقيط هو نظام لتقديم الخطر المرتبط بالتزامات ملخص في نقطة تسمح هذه النقطة بتصنيف طبيعة و خصائص الالتزام .

التعريف الاول : طريقة التنقيط أو ما يسمى credit scoring هي طريقة ألية في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الاحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يضاف في احدى المجموعتين. [1]

التعريف الثاني: هي التقنية التي تحدد لكل طالب قرض نقطة قياسية لاحتمال فشل مقترض.[2]

التعريف الثالث: طريقة التنقيط هي طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص نقطة علامة لكل زبون هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك بحيث ظهرت هذه الطريقة في اختيار الزبائن في الولايات المتحدة الامريكية خلال الخمسينات وانتشرت تدريجيا في اوروبا في السبعينيات وهي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية. [3]

---

[1]- A m percie dueert، **risque et contrôle de risacue e economive** ،paris.1999 p39 .

[2] – عبد العزيز شرابي ومهدي بلوطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ**، مجلة الاقتصاد و المجتمع العدد 2قسنطينة .

[3] -صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الاردنية ، ايام 16/18 افريل،2007 ، ص26.

التعريف الرابع: القرض التنقيطي هو اعطاء نقطة score للزبون طالب القرض لتحديد وضعيته و تقييمه من خلال نموذج تقييمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات النسب المالية، طبيعة القرض، قطاع النشاطات ..... حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا وعلى هذا الاساس يكون رفض او قبول طلب القرض.[1]

التعريف الخامس:تعد طريقة القرض التنقيطي إحدى الاساليب الاحصائية التي تساعد البنوك في مواجهة مخاطر القرض و التي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض او عدم منحه وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها:[2]

- هي طريقة تحليل احصائية تسمح بإعطاء نقطة لكل زبون تعبر عن درجة ملائته المالية.
- طريقة من طرف التنبؤ الاحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة اذ أنها تساعد مؤسسة الاقراض على تخفيض مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم.

التعريف السادس: القرض التنقيطي هو الرقم او العدد الذي يتم تعينه لمقترض وقد تم انشائه بواسطة مكاتب الائتمان وهذا من خلال الاستعراض التاريخي الخاص بالمقترض أي ماضي المقترض في معاملاته مع المؤسسة المالية لإرجاع المال أو دفع مستحقاته وسداد القرض خلال فترة زمنية معينة وما يعرف بالجدارة الائتمانية للمقترض.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للقرض التنقيطي:

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي بأنها ألية للتنقيط تعتمد على التحليل الاحصائي والتي تسمح بإعطاء نقطة اوفر لكل طالب قرض ليحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملائمة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن ان تصيب المنظمات التي تتعامل معها.

---

[1] – حاتم كريم بلحاوي، **قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق القروض التنقيطية مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية**، العدد 25، جامعة الواسط ،2017، ص 12 .

[2] – بن عمر خالد، **دراسة اقتصادية حول تقدير مخاطر القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دار الخلدونية**، العدد 13، الجزائر، سبتمبر 2009، ص51.

[3] – Jason Holmes and Peter samuls. **crédit score**. 2005/2009de btconsolidet com 9/1،2013،p5

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن طريقة القرض التنقيطي وأهم الدراسات حوله

أولا: نبذة تاريخية عن طريقة التنقيط

ان فكرة طريقة التنقيط انبثقت عن الدراسات التي قام بها فيتزباترك p j .fitz patrick سنة 1932 حول مؤشرات افلاس المؤسسات ثم تبعتها دراسات سميث ورينكوف clt wrinot et rf smaith. سنة 1935 لكن اول ظهورلها كان في سنوات الستينات وذلك نتيجة الدراسات التي قام بها كل بافير wh .beaver سنة 1966 وألتمان altmane سنة 1968 واللذان اعتمد على مبدأ التحليل التمييزي ثم تلتها دراسة أيدمسر admister سنة 1972 وبعد نجاح هذه الطريقة اتسعت رقعتها الجغرافية الى الدول الاوروبية وبالضبط الى فرنسا حيث قام كولون y. colloynes بأبحاث حول طريقة التنقيط 1977 ثم تلتها أمال كونان وهولدر conan et holer سنة 1979 ونظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنك الفرنسي سنة 1984 والنماذج المتحصل عليها لدى bdfi.

ونظرا للأخطاء المرتكبة في تلك الدراسات فقد ظهرت دراسات تصحيحية لتلك الاخطاء و أهم هذه الاعمال اعمال ايزنبيس eisenbeis سنة 1977 واعمال فوستر foster سنة 1980 .

و لكن سنحاول شرح هذه الدراسات والنتائج التي كللت بها.

ثانيا: اهم الدراسات حوله

1- **اعمال بافير w beaver**: يعتبر اول من تطرق لطريقة التنقيط وذلك سنة 1966 و قد اجرى دراسة على 158 مؤسسة من نفس القطاع منها 79 مؤسسة سليمة و 79 مؤسسة عاجزة على المعلومات الخاصة بها خلال الفترة 1954- 1964 وقد اختاره 3 نسبة مالية من العينة المسحوبة على اساس انها الاكثر تعبير عن الوضعية المالية للمؤسسات و في الاخير توصل الى النسب الاكثر دلالة على الملائمة المالية للمؤسسة والتي تمكن من التنبؤ بإفلاس المؤسسة وهي:

X = (التدفق النقدي)/(مجموع الديون)

X = (مجموع الديون)/(مجموع الأصول)

X = (رأس المال العامل)/(مجموع الأصول) [1]

[1]- W.beaver. financial ratios as predictors of failure. journal of accounding research.1966.

وهذه النسبة تستعمل كل واحدة منها على حدى أي مستقلة على بعضها البعض و لقد حققت الدراسة نسبة تخنيف صحيح للمؤسسات تقدر ب 87 % لسنة واحدة قبل وقوع الافلاس و نسبة 78% لخمس سنوات قبل الافلاس .

2- اعمال ألتمان ED.altman

يعتبر نموذج ألتمان من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بفشل المؤسسات و يطلق عليه نموذج التحليل التمييزي و هو اسلوب احصائي من خلال اختيار أفضل النسب المالية المميزة للأداء و المحددة للاحتمالات الفشل و من ثم صياغة المعادلة الخاصة بالتنبؤ .

بحيث قام ألتمان باختيار 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات في السنة الاولى قبل الفشل و الافلاس و كانت هذه النسب مرتبطة بدراسة و تقييم كل من السيولة و النشاط والربحية و مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية الاقتراض و شملت عينة الدراسة 33 مؤسسة ناجحة و 33 مؤسسة فاشلة و من خلال استخدام 22 نسبة مالية فقد تم ترجيح و انتقاء 5 نسب مالية اعتبرت و فقا لوجهة نطره افضل النسب المميزة الاداء و التي يمكن ان يتم استخدامها في التنبؤ بالفشل فالنسب المالية تم اعطاؤها رمز **X1** الى **X5**.

الجدول رقم(02-01): النسب المالية الخاصة بنموذج ألتمان

الرمز	النسب المالية
X1	رأس المال العامل / مجموع الاصول
X2	الاحتياطات / مجموع الاصول
X3	الارباح قبل خصم الفوائد و الضرائب / مجموع الاصول
X4	الاموال الخاصة /مجموع الديون
X5	رقم الاعمال الاجمالي (بدون ضريبة) / مجموع الاصول

المصدر: محمد داود عثمان ص457.

بحيث استطاع ألتمان باستخدام اسلوب التحليل الاحصائي ان يضع نموذجا كما يعطي امكانية التنبؤ بالفشل في حالة تطبيقه و سمي بنموذج **Z.SCORE** وفقا للمعادلة التالية :[1]

[1]- محمد داود عثمان، **ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، مرجع سبق ذكره، ص 457.

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.0X5$$

حيث أن :

X: دليل أو مؤشر الاستمرارية من عدمه .

X5-X1 : تعتبر **X** عن النسب المالية الخمسة المشار اليها اعلاه

حيث توصل ألتمان الى النتائج الآتية:

1- $2.99 \leq \mathbf{Z}$: المؤسسة في حالة جيدة

2- $1.81 \leq \mathbf{Z}$: المؤسسة في طريقها الى الافلاس.

3- $1.81 < \mathbf{Z} \leq 2.99$: المؤسسة غير متأكدة من حالتها .

وقد حقق هذا النموذج 97 % من التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة 94% من المؤسسات العاجزة تصنيف جيد.

3- أعمال ادميستر **R.edmister**:

اجرى دراساته سنة 1972 على 84 مؤسسة صغيرة و متوسطة 42 سليمة، و 42 عاجزة كما اختار 19 نسبة مالية وتحصل على نموذج من 7 نسب فقط وهو:[1]

$$Z=9.5-4.23X1-2.93X2-4.82X3+2.77X4-4.52X5-3.52X6-9.24X7.....(2-2)$$

وما يميز اعماله هو ادخال نظام الترميز على قيم متغيرات نموذجه كما هو مبين في الجدول الأتي:

[1] - العايب ياسين، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008، ص 36-37.

الجدول رقم(02-02): قيم متغيرات نموذج Edmister وفق نظام الترميز:

المتغيرات	الشرط	في حالة تحقق الشرط	في حالة عدم تحقق الشرط
X1	تدفق نقدي / ديون قصيرة الاجل < 0.05	1= X1	0= X1
X2	اموال خاصة / رقم الاعمال <0.07	1= X2	0= X2
X3	رقم الاعمال / مجموع المبيعات متوسط النسب في القطاع < -0.02	1= X3	0= X3
X4	ديون قصيرة الاجل / اموال خاصة متوسط النسبة في القطاع <0.48	1= X4	0= X4
X5	[مخزونات / مجموع المبيعات]/ متوسط النسبة في القطاع < 0.04	1= X5	0= X5
X6	[قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الاجل]/متوسط النسبة في القطاع <0.34	1= X6	0= X6
X7	[قيم جاهزة /ديون قصيرة]متوسط النسبة في القطاع <0.20	1= X7	0= X7

المصدر : العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير المخاطر، ص37.

وقد حققت اعمال ادميستر نجاح ب 95%

4- اعمال كولنجس 1976:

اعتمد كولنجس في دراسته على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات اشغال عمومية صناعية ، بناء... وعددها 70 مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة و 35 مؤسسة عاجزة

توصل الى تكوين دالة سكورينغ (Z1)المتكونة من ثلاثة نسب [1]

Z=4.983R1+66.036R2–11.834R3

حيث :

R1 = (مصاريف المستخدمين) / (القيمة المضافة)

R2= (المصاريف المالية) / (رقم الأعمال خارج الرسم)

R3= (رأس المال العامل الصافي)/(مجموع الميزانية)

حيث اذا كانت Z<5.455 يعني ان المؤسسة عرفت صعوبات مالية.

ويهدف معرفة و ضعية المؤسسة بدقة لابد من معرفة او دراسة دالة اخرى Z2 تعتمد عى النسب التالية:

Z2=4.61R1 -22R4 –196R5

حيث ان:

R1 = (مصاريف المستخدمين)/(القيمة المضافة)

R2 = (نتيجة الاستغلال)/(رقم الأعمال خارج الرسم)

R3 = (رأس المال العامل الصافي)/المخزون

حيث اذا كانت:

Z2 > 3.077 هذا يعني ان المؤسسة في وضعية سيئة.

5– اعمال كونان وهولدر y collongnes

قام كل من كونان وهولدر سنة 1978 بدراسة 190 مؤسسة مستخدمان 50 نسبة مالية بالآعتماد على معلومات خاصة بالمؤسسات خلال 1970–1975 والشيء المميز في عملها هو صياغة دوال التنقيط لكل قطاع على انفراد وهذا ما اعطى لمتخذ القرار الحرية ذاتية في اخذ قراراته، زيادة الى مساعدة في تشكيل محفظته المالية وتنويعها حسب احتمال عجز كل فرد ونماذج التنقيط الخاصة بكل قطاع

[1]- Herve hutin ia **gestion financière** .Parise .éditions d organisation 2000.p192.

هي كالتالي:[1]

أ- قطاع الصناعة:

$$Z=0.24X1+0.22X2+0.165X3-0.87X4-0.1X5$$

حيث:

X1 = (فائض الاستغلال الخام الاستغلال)/(مجموع الديون)

X2 = (الأموال الدائمة)/(مجموع الاصول)

X3 = (القيم الجاهزة +القيم القابلة للتحقيق للتحقيق)/(مجموع الاصول)

X4 = (المصاريف المالية)/(رقم الأعمال خارج الضريبة)

X5 = (تكاليف العمال)/(القيم المضافة)

ب- المؤسسات التجارية :

$$Z=0.0136X2+0.0197X3+0.034X6+0.0185X7-0.0185X8-0.01222$$

حيث :

X6 = (الاموال الخاصة)/(مجموع الميزانية)

X7 = (فائض الاستغلال الخام)/(مجموع الميزانية)

X8 = (احتياجات راس مال العامل)/(رقم الاعمال خارج الضريبة)

ج- مؤسسات الاشغال العمومية

$$Z=0.0136X2+0.0197X3+0.034X6+0.0185X7-0.0185X8-0.01222$$

[1]- j cononet m holder.variables explatives se performance et contrôle de gestion dans les PME.cerguniversite paris dauphine.1979.

حيث :

X9 = (نتيجة صافية)/(مجموع الميزانية)

X10 = (أصول متداولة)/(ديون قصيرة الأجل)

X11= موردون/مشتريات

X12 = (مصاريف مالية –فائض الاستغلال الخام)/(مجموع الديون)

X13 = (الزبائن)/(رقم الأعمال خارج الضريبة)

X14 = (مصاريف مالية)/(رقم خارج الاعمال)

د- مؤسسات النقل :

$$\mathbf{Z=0.0098X3+0.0177X3+0.0496X4-0.018X8-0.1735X8-0.0062}$$

حيث :

X15 = (مصاريف مالية)/(رقم خارج الأعمال)

و يتم توظيف هذه النماذج من اجل تصنيف المؤسسات و احتمال افلاسها في كل قطاع كما بيه الجدول التالي :

الجدول رقم(02-03): العلاقة بين دالة التنقيط و احتمال افلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج كونان و هولدر

الحالات المختلفة	الصناعة	التجارة	الاشغال العمومية	النقل
وضعية جيدة	Z≥ 9 PR<30%	Z≥0.2 PR>40%	Z≥0.5 PR<40%	Z≥0.25 PR>35%
وضعية حذرة	4≤Z<9 30%≤PR<69 %	0.30≤Z<0.2 35%≤PR<65 %	0.5≤Z<0.5 40%≤PR<70 %	0.35≤Z<0.2 5 35%≤PR<65 %
وضعية خطيرة	Z < 4 PR > 65 %	Z<-0.3 PR>65%	Z<-0.5 PR>65%	Z<-0.35 PR>65%

المصدر: J.R Edrghoffer et E.Morin.Cit.1993.P149.

6- اعمال كولون Y.collongnes

قام كولون بوضع نموذجين سنة 1977 وهذا بعد ان أخذ عينة من 70 مؤسسة بصفة عشوائية من نفس قطاع النشاط 35 منها حالة جيدة و35 حالة عاجزة وطبق عليها 19 نسبة ثم انتهت الى اختيار خمس نسب مكونة للدالتين الاتيتين: [1]

Z1=4.9583X1+60.66X2-11.8348X3

Z2=4.159X1-22X4-1.9623X5

[1] - Y.collongnes .**rations financieres et prevision de faillite des PME** .revue banque 1977.

بحيث :

X1 = (مصاريف العمال)/(القيمة المضافة)

X2 = (المصاريف المالية)/(رقم الأعمال الاجمالي)

X3 = (رأس المال العامل الصافي)/(مجموع الميزانية)

X4 = (نتيجة الاستغلال)/(رقم الأعمال الاجمالي)

X5 = (رأس المال العامل الصافي)/المخزونات

التمييز بين المؤسسات السليمة العاجزة حسب نموذج Z1 يكون كالأتي:

- $Z1 < 5.455$ المؤسسة في حالة سليمة
- $Z1 \geq 5.455$ المؤسسة في حالة العجز

اما التصنيف حسب الدالة Z2 فهو كما يلي:

- $Z2 < 3.0774$ المؤسسة في حالة سليمة
- $Z2 \geq 3.0774$ المؤسسة في حالة عجز
- يمكن تلخيص نسب النجاح النموذجين السابقين في الجدول الأتي:

الجدول رقم(02-04): نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون Y.collongnes

عدد السنوات قبل الافلاس	نسب التصنيف الصحيح	
	Z1	**Z2**
1	94.00%	96.00%
2	84.00%	75.00%
3	69.00%	57.00%
4	59.00%	64.00%

المصدر: Y.collongnes .rations financières et prévision de faillite des .PME .revue banque 1977

7- **اعمال شيرود**1987 **Sherrod**:

يعتمد هذا النموذج على نسب مالية و يستخدم كأداة لتقييم مخاطر محفظتها لقروض وتصنيفها.[1]

Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6

حيث ان:

X1 = (رأس المال العامل)/(مجموع الموجودات)

X2 = (الموجودات السائلة)/(مجموع الموجودات)

X3 = (حقوق المساهمين)/(مجموع الموجودات)

X4 = (صافي الربح قبل الضريبة)/(مجموع الموجودات)

X5 = (مجموع الموجودات)/(مجموع ديون الخصوم)

X6 = (حقوق المساهمين)/(مجموع الموجودات الثابتة)

[1] - سوفران سمير ذيب، **ادارة الائتمان**، الطبعة الاولى، دار الفكر، الاردن، 2011، ص258.

ويمكن استخدام هذا النموذج للأغراض التالية:

- تقييم المركز الائتماني للشركات التي تتقدم بطلب الحصول على الائتمان.
- يستخدم من قبل ادارة الدقيق الداخلية والادارة المالية لتقييم المخاطر المحيطة بمحفظة البنك الائتمانية وبالتالي تقدير مخصص القروض المتعثرة.
- يستخدم لتحديد معدل الفائدة الخاصة بالائتمان وكذلك في تصميم جداول متابعة او مراجعة الائتمان.

وفقا لهذا النموذج يمكن تصنيف القروض حسب درجة المخاطرة في خمس فئات على النحو التالي:

- **الفئة الأولى**: (قروض ممتازة عديمة المخاطرة) تكون $Z > 25$
- **الفئة الثانية**: (قروض قليلة المخاطرة) تكون $20 < Z < 25$
- **الفئة الثالثة**: (قروض متوسطة المخاطرة) تكون $5 < Z < 20$
- الفئة الرابعة: (قروض مرتفعة المخاطرة) تكون $-5 < Z < 5$
- الفئة الخامسة: (قروض خطرة جدا) تكون $Z < -5$

حيث يتبين من خلال النموذج اعلاه ما يلي:

- ان الوزن الترجيحي الاكبر لنسب لسيولة ونسب الملاءة والرفع المالي لان الغرض الاساسي للنموذج هو استخدامه في التحليل الائتماني.
- كلما ارتفعت قيمة Z كلما انخفض مخاطر القرض.
- ان مؤشر الجودة او النوعية المستخدم في تصنيف الشركة طالبة الائتمان او في التصنيف محفظة الائتمان يسير في اتجاه عكس المخاطرة بمعنى ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة الائتمان الممنوح او على قوة المركز المالي للشركة طالبة الائتمان ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة والعكس بالعكس.
- من خلال النموذج يمكن القول ان الشركة التي تنخفض فيها قيمة Z عن 5 نقاط قد تتعرض الى مشاكل مستقبلية وبذلك فهي تحتاج الى مراقبة وتحليل بشكل اكثر عمقا.

8 – اعمال Bathory

قام بها **Bathory** سنة 1981 لتطوير نموذج ألقمان وغيره من النماذج، للوصول الى نموذج لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. [1]

ولقد بدأت نماذج تحليل الائتمان بنموذج ألتمان سنة 1968 وظل نموذج التمان من افضل النماذج التي يمكن استخدامها علميا وعمليا فلقد استخدم في الكثير من المجالات كتحديد الضعف المالي والتنبؤ بالفشل المالي وتحليل الإئتمان، وفي غير ذلك من إستخدمه الأخرى ومع اختلافات بين سوق رأس المالي الامريكي والإنجليزي فقد تم تعديل نموذج ألتمان سنة 1972 ليلائم سوق الائتمان الإنجليزي.

فأصبح النموذج :

Z=0.63X1+0.92X2+0.57X3+0.014X4

حيث ان:

X1 = (نسبة رأس المال العامل)/(اجمالي الاصول)

X2 = (نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب)/(اجمالي الاصول)

X3 = (نسبة الأرباح المحتجزة)/(اجمالي الاصول)

X4 = (نسبة صافي الثروة)/(اجمالي الديون)

ولقد قام Bathory من سنة 1980 الى 1981 بتعديل النموذج باستخدام 24 نسبة وبإجراء 40 اختبارا ومن خلال الدراسات السابقة لائتمان وغيرها من الدراسات للوصول الى نموذج الآتي: (W5XI)

$$Y=0.20$$

حيث أن:

X1 = (اجمالي التدفقات)/(الديون التجارية)

X2 = (الأرباح قبل الضرائب)/(رأس مال المستخدمين)

X3 = (حقوق الملكية)/(اجمالي الخصوم)

[1] -محمد محمود عبد ربه، **محاسبة التكاليف**، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر 2000 ص 86.

X4 = (صافي الثروة الملموسة)/(اجمالي الخصوم)

X5 = (رأس مال العامل)/(اجمالي الاصول)

9 – **نموذج بنك فرنسا:**

هي دراسة قام بها البنك الفرنسي واستعمل فيها 3 انواع من المؤسسات (سليمة – عاجزة – حساسة) في الفترة مابين 1972-1985 واستعمل فيها 19 نسبة لتشكيل 3 دوال نقطية (Y2.Y1.Z) تستعمل حسب حاجة التحليل وتكن بداية الدالة Z التي تشمل 8 نسب؛

وهي كالتالي: [1]

100Z=-1.225X1+2.003X2-0.824X3+5.22X4-
0.686X5+1.164X6+0.706X7+1.408X8-85.44.....(10-8)

ويكون التصنيف كما يلي:

- Z>0.125: حالة المؤسسة سليمة
- Z<0.25:تحمل المؤسسة مؤشرات الافلاس.
- 0.125≥ Z≥ 0.25:حالة المؤسسة غير متأكد منها.

تعتبر النسبة X1 (المصاريف المالية / النتيجة الاقتصادية الخاصة) من اقوى النسب تمييزا فهي تمثل وحدها 41.7 % من اجمالي النسب تمييزا اساسها تحديد Y1.Y2 كما يلي :

عندما تكون Z<0.250 يتم حساب Y1

اذا كان X1>0.215<0 فإما المصاريف المالية منخفظة او REB مرتفعة وهنا نحسب

Y2، يتم حساب Y1.Y2 للتأكد من التقييم الجيد لكل المؤسسات العاجزة والحساسة هذا اضافة الى بعض الدراسات التي قامت بها البنوك الفرنسية مثل نموذج AF SCC الذي أنشأته الجمعية الفرنسية لقروض التسيير سنة 1995 ودالته هي:

Z=b+ai*xi

[1]- Edighoffer jean rêne et Morin et inné. crédit management – prévention et gestion d impayés -dans l entreprise. ed vathan. paris. 1993p150.

وكذلك نموذج **CCH Crédit commercial de France** سنة 1980 واسفرت صياغة دالتي التنقيط الاولى تستطيع التنبؤ بخطر العجز قبل حدوثه وشملت نسب الاستغلال.[1]

10- اعمال:Altmane MC Gough 1974

يقوم هذا النموذج على مايعرف بالتحليل التمييز التدريجي

Analyse discriminate progressive الذي بموجبه تم التوصل الى معادلة التالية:[2]

Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5

الجدول رقم(02-05): نموذج Altmane MC Gough للنسب المالية

المتغير	النسبة
X1	راس المال العامل / مجموع اصول سنة النشاط
X2	الارباح المحتجزة / مجموع الاصول
X3	الفائض الاجمالي لاستغلال/ EBEمجموع الاصول سنة ربحية
X4	القيمة السوقية لسهم/ مجموع الخصوم
X5	المبيعات/ مجموع الاصول
X6	دليل او مؤشر الاستراتيجية

المصدر: حسين بلعجوز، ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها

الجدول رقم (02-06): تصنيف المؤسسات حسب نموذج ألتمان

تصنف المؤسسات، بموجب هذا النموذج الى ثلاث فئات حساب قدرتها على الاستمرارية حيث:

وضعية المؤسسة	قيمة Z
1-المؤسسات الناجحة و القادرة على الاستمرار	Z<2.6875
2- المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها	2.6875<Z<1.81
3- المؤسسات الفاشلة التي يحتمل افلاسها	Z<1.81

[1] J.P jobard et G depablens, gestion finantier de l'entreprise de serey 1997 p653.

[2] حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مرجع سبق ذكره، ص32.

اثبت هذا النموذج اثناء تطبيقه قدرة على التنبؤ بحوادث الافلاس بنسبة 82% قبل سنة من وقوعها ونسبة 85% قبل سنتين.

المصدر: من إعداد الطالبتين

11- اعمال ARGENTTI 1976

ان صياغة هذا النموذج مبنية على التحليل الوصفي لتحديد الفشل حيث انه على المتغيرات او المؤشرات النوعية اكثر من المؤشرات الكمية و فكرة هذا النموذج انه يعطي اهمية بالغة للقرارات الادارية والنواحي الضعف ولا قصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المؤسسة، وبالتالي فان لا معرفة الوثيقة بمركز صنع القرار في الشركة اهم ما يحتاجه هذا النموذج.

ويعتبر هذا النموذج اداة لإستشراف المخاطر اكثر منه نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي وما يؤخذ على هذا النموذج هو تركيزه فقط على ظروف المؤسسة المقترضة، وحسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة عادة بالمراحل التالية: [1]

حدوث عيوب تقود الى حدوث اخطاء يترتب ظهور اعراض الفشل.

باستفحالها تؤدي الى الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية او الافلاس.

وقد اعتبر ARGENTTI العوامل التالية احد اهم اسباب فشل المؤسسات.

[1] -- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتمان، الاساليب و الادوات و الاستخدامات العملية**، الطبعة الاولى، دار وائل ،2004، ص373.

الجدول رقم(02-07): اسباب فشل المؤسسات حسب ARGENTTI

الادارة	
	ادارة المعلومات، الاستجابة للتغير، التوسع في العمل، المحاسبة الابداعية
	ادارة الشخص الفرد التي تجمع رئاسة المجلس و المدير العام
	الادارة التي تشل قدرة مجلس الادارة على المشاركة الفعلية
ادارة المعلومات	الادارة غير المتوازنة والتي تعمل لصالح الاداريين او الفنيين
	الادارة المفتقدة الى العمل
الاستجابة للتغير	ضعف النظام المحاسبي، الرقابة المالية، التدفقات النقدية، محاسبة التكاليف تدفق المعلومات عن ما يحدث في السوق وعن المنافسين.
	عدم الاستجابة للتغيير من المستجدات والمنافسة والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية يؤدي الى الفشل.
	التوسع الى حد اكبر من امكانيات المؤسسة يؤثر على الربحية والتدفقات النقدية وارتفاع المديونية.
التوسع في العمل	العمل على زيادة الدخل وتخفيض النفقات محاسبية
المحاسبة الابداعية	

المصدر : محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف القرض التنقيطي

أولا: مبادئ طريقة التنقيط:

ان القرض التنقيطي عبارة عن تقنية تحليل موجهة لتشخيص الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وهذا لمعرفة اي من المؤسسات متذبذبة عن طريق حسابات للمؤسسة وهو يقوم على عدة مبادئ اهمها:[1]

- تعيين عدد معين من النسب الاقتصادية والمالية والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين او ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات.
- القيام بتحليل احصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون.
- اختيار عدد مناسب من النسب المالية.
- تشكيل توليفة خطية تسمى بدالة التنقيط SCORING شكلها Z=XI.RI+B
- اعطاء نقطة او علامة SCORE لكل مؤسسة انطلاقا من هذه النقطة حيث نصف المؤسسة سليمة او عاجزة.

ثانيا: اهداف طريقة التنقيط

تعتبر طريقة التنقيط حاليا ووسيلة لتحسين عمليات معالجة ملفات طلبات القروض والتي تتمثل في كونها طريقة منهجية الى حد بعيد ويسعى البنك من خلالها الى تحقيق الاهداف التالية:[2]

- التقليل من مخاطر الخسارة الكلية للقروض الممنوح و ذلك بضمانه الاختيار الجيد للعملاء
- الاسراع في العمليات الادارية في اتخاذ القرار، وذلك من خلال استعماله المعلوماتية التي تسمح بتحديد سريع للنقطة SCORE
- تنظيم قاعدة من المعلومات المتجانسة حول المؤسسات تأكيدا للتلاحم في السياسة المتبعة من قبل البنك.
- اعداد الملاحظات صغيرة عن الاخطاء التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تؤتي ثمارها مستقبلا

---

[1] - العايب ياسين، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] -سمير درويش، **محاولة التنبؤ بخطر القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي**،مذكرة مهندس دولة، فرع مالية وحساب المخاطرة، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر 2006، ص51.

حيث تساعد في الرؤيا الواضحة للمخاطر وتسهل تسييرها.

- تقليص فترة الرد على طلبات القروض نسبيا، حيث يتحصل العميل على الرد في ظرف قصير وهذا ما يسمح له باستغلال الفرص المتاحة.
- عدم وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات التمييزية في النموذج والتي ينجم عنها الازدواج الخطي المتعدد.[1]

[1] – كافي ميمون مولاي امينة، **تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6، العدد 1، الجزائر 2021 ص430.

المبحث الثاني: أساسيات القرض التنقيطي

يعد القرض التنقيطي من بين الطرق الاحصائية الاكثر شيوعا في العالم لمساعدة البنوك التجارية في مواجهة مخاطر الائتمان بحيث تزيد ثقتها قرار منح الائتمان او عدم منحه و يمر ذلك بعدة مراحل بحيث تتم معالجة تلك المعلومات وفق تقنية التحليل التمييزي للوصول الى النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض او القبول للقرض التنقيطي مميزات وعيوب نتعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الاول : إستعمالات القرض التنقيطي

تتم منظمات القروض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي لأنها اكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، اذ تطبق خصوصا على القروض الإستهلاكية، على انها تستعمل في الحالات التالية:[1]

أولا: حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي والذي يعتبر كمنهج احصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، ان يميز بين مجموعتين من الفئات المتجانسة وفق معيار ثم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي اليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ثانيا: حالة القروض الموجهة للمنظمات

يتم تقسيم المنظمات الى مجموعتين:

- مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة.
- مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة.

وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية و كفاءة مسيري المنظمة.

[1]- sylvie conssergeurs .**la banque**:**struture** .**marche** .**gestio**n. edition dalloz .paris .1996 p 173.

- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

المطلب الثاني: مراحل اعداد النموذج التنقيطي

ان اعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس وتتكون من عينتين جزئيتين الاولى تضم المؤسسات العاجزة والثانية تضم المؤسسات السليمة والتي يتم معالجتها باستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي الذي يحدد المتغيرات الاكثر تمييزا التي لها القدرة على التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وربطها بمعاملات ترجيحية مكونة بذلك دالة التنقيط.

يتم استخراج النقطة الموافقة للمؤسسة بتعويض قيمة متغيراتها في الدالة، تلك النقطة تقارن مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قرار الرفض والقبول و للتأكيد من كفاءة النموذج يتم اختبار نتائجها على عينة مستقلة من عينة الدراسة فان اثبتت نجاعته استطعنا الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المستقبلية وبالتالي فان اعداد نموذج القرض التنقيطي يتطلب تتبع المراحل التالية: [1]

اولا: تشكيل قاعدة المعطيات

ان تشكيل قاعدة المعطيات او بمفهوم اخر المعاينة من اهم مراحل اعداد نموذج اذ يتم خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف نظرا لعدم امكانية دراسته.
ولكن يجب ان تكون العينة ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها عند استعمالها قابلة للتعميم .

ولتحقيق ذلك يتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل فيما يلي:

- يجب غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف اصناف المجتمع اي انها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء.
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن للنموذج اعطاء نظرة حقيقية على المجتمع

[1] - محمد عبادي ، **القرض التنقيطي و تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية و دورها في تقدير مخاطر القرض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية 2012، ص 195.

اذا اخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية:

1- عينة الانشاء: يتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط.

2- عينة الاثبات: وهي العينة التي تفيد في التأكيد من النتائج المتحصل عليها و تسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي لعينة الانشاء.

3- عينة التنبؤ: وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترة المستقبلية.

ثانيا: التحليل التمييزي Analyse Discriminant

التحليل التمييزي هو اسلوب احصائي يستخدم لتصنيف مشاهدة ما، ضمن مجموعة من عدة مجموعات يتم تحديدها مسبقا، وذلك بالاعتماد على الخصائص الفردية لهذه المشاهدة، ويستعمل الاسلوب لأجراء التصنيف او التنبؤ في المسائل التي يكون فيها المتغير التابع نوعيا، مثل ذكر او انثى ،فاشل او غير فاشل.[1]

ويعرف التحليل التمييزي على انه اداة احصائية يمكن استخدامها لأغراض وصفية ولتصنيف وتحليل مجموعة متنوعة من الحالات في مجالات مختلفة مثل التمويل والتسويق، وهو يستخدم لنموذج قيمة المتغير تابع نوعي وعلاقته بمتغير واحد او اكثر من المتغيرات التفسيرية.[2]

كما يعرف اسلوب التحليل التمييزي بأنه: وسيلة احصائية متعددة المتغيرات تقوم على تحليل الفروقات بين المجموعات وذلك بالاعتماد على العلاقة الخطية بين المتغيرات المرتبطة بهذه المجموعات ففي هذا التحليل يجب التمييز بين نوعين من المتغيرات التي تستخدم به فالنوع الاول من هذه المتغيرات المتمثلة في المتغيرات التابعة وهي متغيرات نوعية اما النوع الثاني فيتمثل في المتغيرات التمييزية المستقلة والتي هي متغيرات تمثل الخصائص المميزة لكل مجموعة من المجموعتين الداخليتين في التحليل وهي المجموعتان التي يراد ايجاد معادلة تنجح في التمييز بينهما كي يستخدم فيما بعد في التنبؤ و تصنيف الحالات المستقلة عن العينة التي يتم استخدامها لإيجاد المعادلة.[3]

يهدف التحليل التمييزي لدراسة الفروق بين مجموعتين او اكثر بالنسبة لعدد من المتغيرات ايا وهو

---

[1] - هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ،كلية التجارة ماجيستير، الجامعةالاسلامية ، فلسطين 2004.ص 73.

[2]- Khadidja sadi .Elaboration d un modelé d évaluation du risque de cridit d exploitation a l aide des reseaux de neurones artificiel et de l analyse discriminante lineaire .sciences économiques .these de doctorat.univarsiet d alger .p66

[3] - الشريف ريحان ،النماذج الكمية التنبؤ بالإفلاس و مدى مساهمتها في تحسن اداء المؤسسة الاقتصادية ، ملتقى و طني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، المركز الجامعي سوق اهراس ،الجزائر ،يومي 22-23 مارس، 2012 ص05.

اسلوب احصائي متقدم يستخدم لدراسة متغير مقسم الى مجموعات وهو المتغير الاصلي مع مجموعات من المتغيرات المستقلة وهو من الاساليب المتعددة المتغيرات.

هدفه التوصل الى تصنيف عدة مفردات الى مجتمع معين من عدة مجتمعات وبناء قاعدة يمكنها المساعدة في تحديد المجتمع الذي تنتمي اليه مفردات جديدة مستقبلا ومن بين استخداماته نذكر ما يلي:[1]

- تقدير احتمالات النجاح لمنتج جديد.
- تحديد قبول او عدم قبول طالب في الدراسات العليا.
- تقسيم الطلاب حسب اهتماماتهم.
- تحديد فئة المخاطرة التي يقع فيها طالب الائتمان.
- تعيين ما ان كانت الفروق ذات المعنوية الاحصائية بين متوسطي قيم الدرجات للمجموعات او المجموعتين المحددة مقدما لاختبار معنوية الفروق بين المتوسطات او غير ذلك.
- تطبيق اجراءات التصنيف المفردات موضوع دراسة بالمجموعات المناسبة وذلك تبعا للدرجة المحسوبة من دالة التميز.
- تحديد المتغيرات المستقلة، التي يجب ان تدخل في دالتي التمييز تبعا لأوزان المعاملات والتي يحققها كل متغير.
- ترشيد تصنيف كل مفردة جديدة للمجموعة المناسبة لها، مما يجعل التحليل التمييزي عاملا مساعدا في المساهمة في عملية الترشيد هذه في مجال التحليل التقديري.

ويسعى الباحثون من خلال استخدام هذا الأسلوب الى تحقيق اهداف نذكر منها:[2]

- **التمييز**: هو عملية الحصول على نموذج او دالة او قاعدة مثالية، تفصل بين المجموعات من العناصر او المشاهدات التي اجريت عليها عدة قياسات او متغيرات.
- **التصنيف**: المقصود به اسناد عنصر جديد لا نعلم الى اي مجتمع ينتمي الى احد المجتمعات بواسطة النموذج او الدالة او القاعدة التي تم ايجادها بالاعتماد على المجموعات المصنفة سابقا، بحيث تكون نسبة الخطأ في اعادة التصنيف اصغر ما يمكن:

✓ فحص مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة.

[1] – حوري زينب ، تحليل و تقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية ،دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص164.

[2] - زوبيري نورة، فعالية استخدام اسلوب التحليل التمييزي في تقدير مخاطر الائتمان، اطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 103.

✓ تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات التغير التابع.

✓ تقييم دقة التقسيم.

ومن مزيا هذا التحليل التمييزي انه قادر على تحليل مجموعة كاملة من الخصائص التي تميز بها المنشآت اضافة الى تحليل العلاقة بين هذه الخصائص وتمر عملية التحليل التمييزي بعدة خطوات هي:

1- تحديد متغيرات النموذج:

كخطوة اولى للتحليل التمييزي يلجأ البنك الى فرز كل معلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات الى متغيرات تنقسم بين صنفين يتمثل الصنف الاول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل قيم، اما الصنف الثاني فأنه يتمثل في المتغيرات الكيفية التي لا يمكن في الغالب ايجادها على شكل ارقام وانما هي نوعية، وتتم عملية اختيار المتغيرات الاكثر دلالات على الملاحظة المالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة، وتستعمل هذه الطريقة في حالة و جود متغيرات كثيرة، ترتكز على الاختيار بين متغيرين كفيين للتفسير ل n متغير تفسيري من بين p متغير معطى، حيث تقوم على اختيار المتغيرات واحد بواحد حسب الاكثر تفسيرا تتوقف في الاختيار عند عتبة التفسير المعطاة وتنتج هذه الطريقة عدة مراحل : [1]

- تقوم بتطبيق الانحدار البسيط للمتغيرات الكمية على المتغير الكيفي هذا الاخير يعطينا المعامل R1 معامل الارتباط، تحتفظ بالمتغيرات التي تعطينا نتيجة تطبيق الانحدار R2 ذو قيمة صغيرة.
- نستمر في تكرار نفس العملية في كل مرحلة من هذه العملية يتناقص عدد المتغيرات المختارة مسبقا الى ان يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج.

2- صياغة الدالة Z وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتم ربطها بمعاملات ترجيحية تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فانه يكون بالإمكان و ضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z=a1R+5aR2+.....anRn+b$$

حيث: Z : النقطة النهائية SCORE

ai :معامل الترجيح

Ri:النسب الداخلية في النموذج

[1] - بن جلول خالد، استخدام الاساليب الاحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2 الجزائر، ص 206 .

b : ثابت

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز او سلامة المؤسسة مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(02-01): يمثل منحى دالة التنقيط

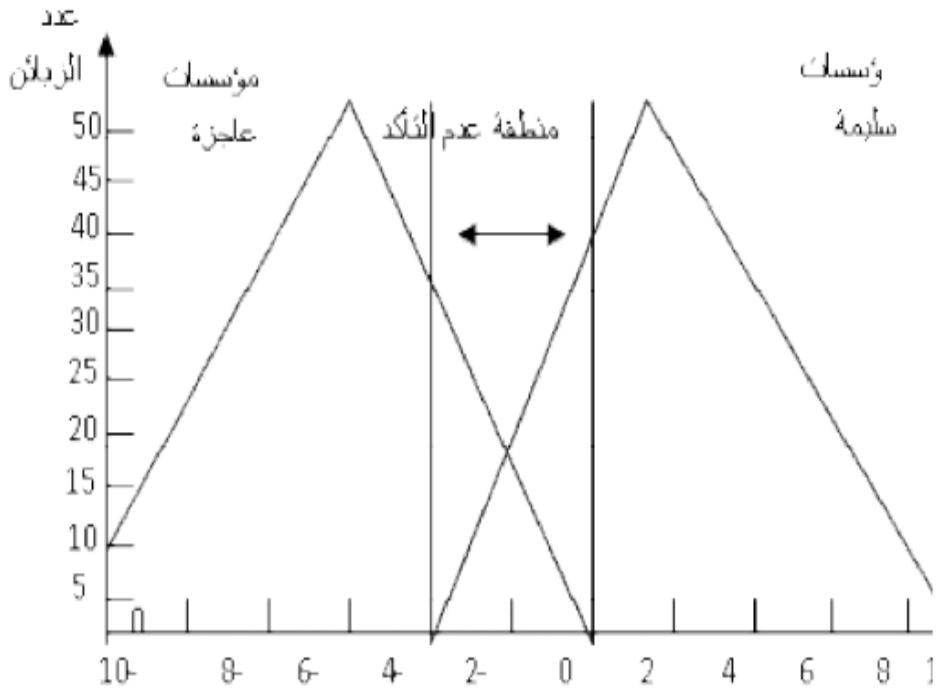

المصدر: من إعداد الطالبتين

شرح المنحى:

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة، ما اذا كانت سليمة او عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ وبالتالي فان احسن دالة تنقيط التي تعطي احسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

3- تحديد النقطة الحرجة:

يعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة يتم تحديد النقطة الحرجة التي على اساسها يتم الفصل بين قراري الرفض والقبول ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية: [1]

Z = (آخر نقطة للمؤسسات العاجزة + آخر نقطة للمؤسسات السليمة) /2

[1] - محمد عبادي ، مرجع سبق ذكره ص 98.

وبعد ذلك يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار.

كخطوة موالية يتم حساب مؤشر اساسي يسعى بمعدل التصنيف الصحيح الذي يمكن من معرفة دقة النموذج.

4 – اختبار دقة النموذج :

وكخطوة موالية، يتم حساب مؤشر اساسي يمسى بمعدل التصنيف الصحيح الذي يمكننا من معرفة دقة النموذج [1]

لدينا عينة مكونة من N مؤسسة مقسمة الى:

- N1 عدد المؤسسات السليمة.
- N1a التي صنفت سليمة،N1b التي صنفت عاجزة
- N2 عدد المؤسسات العاجزة
- N2a التي صنفت عاجزة N2b التي اخفقت وصنفت سليمة

والجدول الموالي يبين ذلك :

الجدول رقم (02–08): عينة الانشاء وفق معدلات التصنيف

التصنيف الاصلي	التصنيف المقدر			
البيان	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	المجموع	المجموع الصحيح
المؤسسات السليمة	N1a	N1b	N1	N1a
المؤسسات العاجزة	N2a	N2b	N2	N2a
المجموع	**X**	**Y**	**N**	**N1a+N2a**

SOURCE: B.Gerilot.la methode des scores interets et limites .Revue banque .paris .1986.p975.

اذن نسب التصنيف الصحيح هو:

[1] - محمد عبادي، الشبكات العصبية الاصطناعية اداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية : منافسة تقنيات مخاطر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المركز الجامعي جيجل يومي 6-7 جوان 2005 ص5.

- المؤسسات السليمة: 100- (N1a/N1)
- المؤسسات العاجزة:100 (N2b/N2)
- التصنيف الصحيح الاجمالي:100 [(N1a+N2b) /N]

بالتالي فان نموذج الامثل هو ذلك النموذج الذي يعطي اكبر نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات وليس هذا فقط بل ولاستعماله يجب التأكد من قدرة على التنبؤ بعجز المؤسسات وذلك من خلال اختباره على عينة مستقلة من عينة الانشاء.

ومقارنتها بها وذلك كمرحلة ثانية قبل استعماله فعلا من طرف البنك التجاري.[1]

وتتبع المراحل السابقة يصبح النموذج صالحا لاستعماله في اتخاذ القرارات المستقبلية فيوضح في خدمة البنكين الساهرين على دراسة طلبات الاقراض وبالتالي استخدامه لتحليل المخاطرة عن كل طلب جديد، وفي الغالب فان كل زبون له نقطة نهائية اكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، اما الذي لديه نقطة اقل من النقطة الحرجة فانه يرفض طلبه.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي.

أولا: مزايا القرض التنقيطي

إن لطريقة القرض التنقيطي مزايا عديدة اهلتها لتكون بهذا الانتشار الواسع من حيث التطبيق نذكر منها مايلي:[2]

1-بساطة استعمال طريقة القرض التنقيطي باعتبارها عملية الية يمكن استعمالها بكل بساطة لا تتطلب مستوى كبير من المعرفة وخبراء لتطبيقها.

2**-سرعة التحليل واتخاذ القرار:** سرعة معالجة ملفات الزبائن من خلال النموذج التنقيطي مما يجعل مدة اتخاذ القرار قليلة ولعلى السرعة واجبة في مثل هذه القرارات البنكية نظرا لسرعة العمليات الاقتصادية خاصة عمليات الاستغلال.

3**-التجانس:** طريقة القرض التنقيطي تعطي معالجة للزبائن وبدون تغير القرار من وكالة لأخرى او تغير من طلب القرض، وبهذا يكون باستطاعته البنك تقييم للزبائن وبالتالي تقييم الخطر وبذلك انتاجها سياسة لمنح

[1] - محمد عبادي ،الشبكات الاصطناعية اداة لتقدير المخاطرة البنكية في البنوك التجارية ، مرجع سابق ، ص7.

[2] - صوار يوسف،محاولة تقدير خطر البنوك عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ،2008 ص 132.

القروض مستقرة ودائمة.

4-تخفيض نسبة التعامل مع المؤسسات العاجزة: يتم هذا التخفيض اعتمادا على التحليل الاحصائي الموضوعي للميزات خطر منح القرض، اذا الدالة الاستقصائية المتبعة هي ذات فعالية اكبر في اتخاذ القرار الصائب مقارنة بالقرار المتخذ بالطريقة التقليدية.

5-بالنسبة لمستعمل طريقة القرض التنقيطي اختيار النسب لا يطرح ابدا كذلك الاهمية الواجب اعطائها لكل نسبة باعتبار ان النموذج القرض التنقيطي يختار النسب المؤثرة في قرار منح القرض الائتمان وترجع هذه الاخيرة بمعامل يمثل ثقل كل نسبة في اتخاذا هذا القرار.

6- يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة، كما يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لأثراء الدراسة ودقة النموذج ويتم اختيار المتغيرات بطريقة احصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.

ثانيا: عيوب طريقة القرض التنقيطي

على الرغم من وجود مجموعة من المزايا تتصف بها طريقة القرض التنقيطي الا انها توجد مجموعة من العيوب اهمها: [1]

- يجب ان تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب ان تكون دقيقة ومتجانسة.
- مرحلة العمل يجب ان تكون طويلة وذلك من اجل التمكن من معرفة تطور العمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الاكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الاحصائي الى انقاض المعلومات القاعدية، وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار طوال الملاحظة.
- دالة score ليس دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محددة في اطار اقتصادي مالي سياسي محدد.
- الطرق الرياضية والاحصائية جد معمقة.
- تتطلب طريقة القرض التنقيطي متابعة دائمة لتغير الظروف الخارجية التي تؤثر على فعاليته وبالتالي يجب مراقبة متواصلة لدقة قياسه ونتائجه.[2]

[1]- N.Van parage .le crédit management et le crédit scoring Ed économie .paris .p44.

[2] - محمد عبادي ،الشبكات الاصطناعية اداة لتقدير المخاطرة البنكية في البنوك التجارية ، مرجع سابق .

خلاصة الفصل

بعد دراستنا في هذا الفصل لطريقة القرض التنقيطي، وتعرضنا لاهم جوانبها، إرتاينا ان هذه الطريقة هي احسن بديل للطريقة التقليدية، فهي تحاول تصنيف مجال الخطر على البنك من خطر الائتمان، فطريقة القرض التنقيطي هي عبارة عن نظام تحذيري وقائي يقدم للبنك النظرة الواضحة لطالب الاتمان وهنا بواسطة متغيرات حسابية وعلى هذا الاساس يتم تشكيل دالة خطية بواسطتها يتم اتخاذ القرار بقبول او رفض ملف طلب الائتمان ورغم اهمية ونجاعة هذه الطريقة إلا انها لا تخلو من بعض النقائص والعيوب كالأخطاء التقنية التي تؤدي الى تقدير وتحليل خاطئ يؤدي بالوقوع في مخاطر مختلفة.

ولكي نقوم باثراء دراستنا في هذا المجال سنقوم في الفصل الموالي بدراسة حالة تطبيقية والمقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة تيارت وذلك قصد تجسيد كل ما درسناه على ارض الواقع اي

مقارنتها مع نماذج حقيقية.

الفصل الثالث:

تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي

-دراسة حالة في بنك BEA

تمهيد:

باعتبار ان طريقة القرض التنقيطي من احدى الطرق الاكثر فعالية والمتبعة في تحديد نسبة الخطر والتي يمكن ان تساعد البنك كثيرا في اتخاذ قراره ،وبعد اتمام الدراسة النظرية التي تطرقنا فيها الى نظرة عامة حول المخاطر البنكية وانواعها وطرق تسييرها اضافة إلى مخاطر القروض والأساليب المتبعة للحد منها.

أردنا أن نختم دراستنا هذه بالجانب التطبيقي الذي سنقوم فيه بإسقاط الجانب النظري وذلك بتجسيد عملي لأسلوب القرض التنقيطي ميدانيا، وبدراسة تطبيقية حول البنك الخارجي الجزائري بوكالة تيارت كعينة لتوضيح ماسبق ذكره وهذا بدءا بتقديم بطاقة فنية حول البنك الخارجي الجزائري bea.

وعلى هذا الاساس سنتناول في هذا الفصل مبحثان

المبحث الاول: عموميات حول البنك الخارجي الجزائري

المبحث الثاني: تطبيق القرض التنقيطي

المبحث الاول :عموميات حول البنك الخارجي الجزائري BEA

يعتبر البنك الخارجي الجزائري احد اكبر البنوك مكانة في الجهاز المصرفي نظرا للمهام والنشاطات التي يقوم بها في المجال الاقتصادي وتعد المعاملات الخارجية احد اكثر الانشطة التي يعمل على انجازها من خلال احترام التزاماته ومسؤولياته اتجاه الاطراف المتدخلة في كل عملية

المطلب الاول: تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الحارجي الجزائري بنك ودائع ملك للدولة ويخضع للقانون التجاري، يهدف أساسا إلى تشجيع و تمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف و نشأة البنك الخارجي الجزائري، وكذا أهم المهام التي يقوم بها وأهدافه.

أولا: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري

1: نشاة البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري بنكا تجاريا، تم إنشاؤه بحسب مرسوم 66 /78 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية، تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري وكذا التشريع الذي يخص شركات التضامن ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنتمي لها، ولقد ضم هذا البنك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له والمتمثلة في كل من:[1]

- بنك التسليف العقاري الجزائري/التونسي في جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1966
- بنك باريس الوطني في جانفي 1967
- بنك باريس وهلندا في جوان 1968

ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي هذا الجانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فهو يقوم بمنح القروض للإستراد كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم.[2]

---

[1] وثائق مقدمة من البنك

[2] طاهر لطرش، **تقنيات بنكية–دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الطبعة السابعة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص190.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى، ففي هذا البنك تركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل السوناطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية وقطاعات إقتصادية أخرى على عكس ماهو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.

وبعد إصدار القانون المتعلق بإستقلالية المؤسسات العمومية في سنة 1988 أصبح البنك الخارجي الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم إبتداء من 5 فيفري 1989، قسم البنك إلى 1600سهم يملكها اربع مساهمين وزعو رأس مال البنك كمايلي:[1]

- ✓ 30% صندوق مساهمة " بناء وتعمير "
- ✓ 35% صندوق مساهمة " إلكترونيك وإتصال "
- ✓ 20% صندوق مساهمة " خدمات "
- ✓ 10% صندوق مساهمة "كيمياء وبيتروكيمياء وصيدلة "

وتشير بعض المعطيات حول نشاط البنك الخارجي الجزائري إلى:

- تطورات أعباء الإستغلال ومخصصات الإهتلاك ب 10%، حيث تجاوزت 4.8 مليار دج.
- أصبح معامل الإستغلال يمثل نسبة 12% مقابل 20% سنة 2004.
- تم رفع المؤونات المشكلة لتغطية أخطار المقابلات إلى 33.2 مليار دج، أي بمقدار مرتين مما كانت عليه سنة 2004.
- إرتفاع مقدار الأموال الخاصة نهاية سنة 2005 إلى 34.1 مليار دج، وبإضافة الأموال المخصصة لتغطية الأخطار البنكية العامة يصبح المقدار الإجمالي 44.9 مليار دج، هذه الأموال الخاصة تسمح بإحترام النسب القانونية بإستثناء المتعلقة بتقسيم المخاطر.
- نمو الناتج البنكي الصافي بنسبة 82% بين سنتي 2004 و2005.
- فاق إجمالي الميزانية نسبة 09%.
- نمو المنتج البنكي ب 40%.
- بلغ الهامش البنكي إرتفاعا بنسبة 86%.
- تحسن الأرباح بنسبة 51%.

[1] وثائق مقدمة من قبل البنك الخارجي الجزائري.

الجدول رقم (03-01):تطور رأس مال البنك الخارجي الجزائري bea.

السنة	قدر رأس المال
1967	20 مليون دج
1986	600 مليون دج
1993	1.6 مليار دج
1996	5.6 مليار دج
2000	12 مليار دج
2004	16.5 مليار دج
2006	24.5 مليار دج
2011	76 مليار دج
2016	150 مليار دج
2019	230 مليار دج

المصدر: وثائق مقدمة من البنك.

2: تعريف البنك الخارجي الجزائري

هو بنك مكلف بتسوية العمليات بين الدول والعالم الخارجي، وهو يستقبل مئات من زبائنها يوميا لتلبية حاجاته، كفتح حسابات بمختلف أنواعها ويمكن تعريفه بأنه "عبارة عن مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود من إقراض وتسوية الدفع ...إلخ.

وهو كباقي البنوك التجارية هدفه الأساسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك من خلال مختلف نشاطاته وخدماته المصرفية، كما يعمل هذا الأخير على فتح أبواب العلاقات الدولية بين العام والجزائر مانحا بذلك من خلال مهامه في تمويل التجارة الخارجية مختلف الضمانات الدولية لمختلف الصفقات المتوقعة من قبل الدولة والمؤسسات المحلية والخارجية، يملك البنك الخارجي الجزائري شبكة ب 127 وكالة متفرقة على حدود التراب الوطني عبر التجمعات البنكية الكبرى ومناطق الإنتاج للمحروقات، ويقدر عدد موظفيها 4140 عامل له علاقة بالشبكة، كذلك1200 مراسل بنكي موزعين بين 41 بلد.

وتجدر الإشارة إلى أنه للبنك الخارجي فرعين في الخارج هما:

- البنك الدولي العربي مابين القارات (bia) مقره بباريس
- البنك العربي للإستثمارات التجارية الخارجية (arbift) المتواجدة بأبوظبي

الشكل (03-01): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

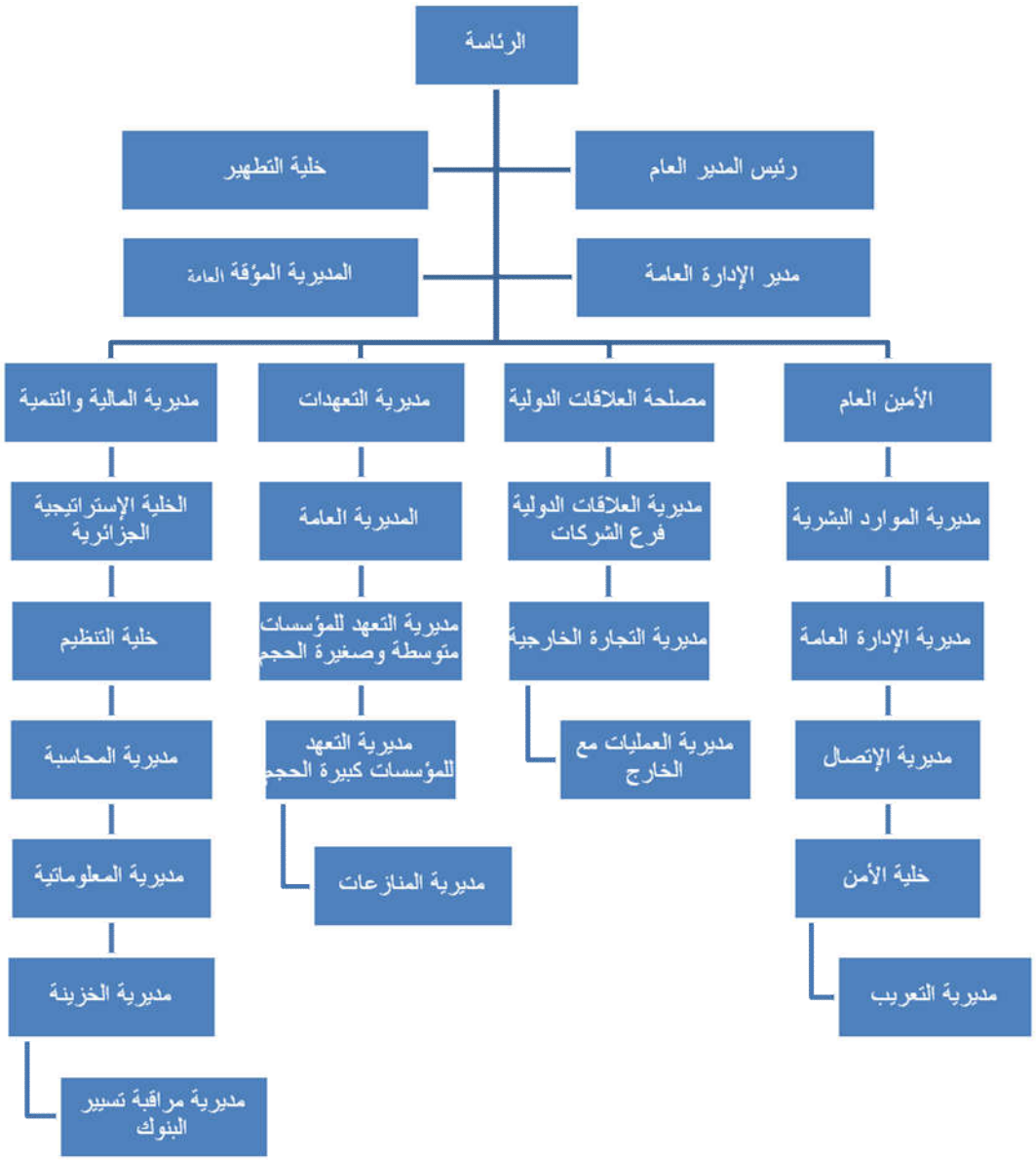

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الموظفة في مصلحة القروض بالبنك

ثانيا: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري

يقوم البنك الخارجب الجزائري بتنفيذ عدة مهام وخدمات بنكية وذلك للوصول إلى تحقيق أهداف مسطرة سنتطرق اليها فيما يلي:

1: مهام البنك BEA

يقوم البنك الخارجي الجزائري بنفس اعمال البنوك التجارية الاخرى، وبهذا فهو يطبق قواعد القانون التجاري ويخضع لقوانين المنافسة، ومن وظائفه مايلي:[1]

- ✓ ترقية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول العالم الاخرى.
- ✓ يمكّن من عقد صفقات مع البنوك الأجنبية، والمشاركة في المشاريع الأجنبية وكذلك ضمان الصفقات للمستوردين الأجانب والجزائريين.
- ✓ مكلف بمسك حسابات الشركات الكبرى، في ميادين المحروقات والكيمياء والحديد والصلب....لخ.
- ✓ يضع تحت تصرف كل المؤسسات المهتمة بمصلحة الخدمة المركزية للمعلومات التجارية عن الخارج، ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج.
- ✓ تحت رقابة وزارة المالية والتخطيط يمكن للبنك الخارجي الجزائري إنشاء فروع له ووكالات في الخارج، كما يمكنه كذلك عن طريق قرار مشترك من وزارة المالية والتخطيط ووزارة التجارة الخارجية أن تأخذ لها أسهمها في الخارج في مؤسسات مهمتها ترقية وتوسيع التجارة الخارجية.
- ✓ يختص البنك الخارجي الجزائري بالتبادلات الخارجية المتعلقة بالبترول وتكرير المحروقات.
- ✓ يمكن البنك الخارجي الجزائري القيام بالعمليات العقارية أو العقارية متصلة بنشاط الشركة وإتخاذ إجراءات إجتماعية لصالح مستفديها.

2: أهداف بنك BEA

من خلال تنفيذ بنك الخارجي الجزائري لمختلف الوظائف والخدمات البنكية يهدف هذا الأخير إلى تحقيق أهداف مسطرة أهمها:

- ✓ تنمية الارباح وتحقيق الإستمرارية.
- ✓ الزيادة في الوساطة المالية على المستويين الوطني والدولي.
- ✓ الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المتأنية عن طريق الأفراد.

[1] وثائق مقدمة من البنك.

- ✓ تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والإقتصادية.
- ✓ تعزيز آليات الرقابة الداخلية والمحافظة عليها.
- ✓ ربط الجزائر بالعالم الخارجي ودعم التجارة الخارجية، مع تسهيل المعاملات المختلفة بينها وبين الدول الأخرى.
- ✓ المحافظة على مكانة البنك وسمعته بين البنوك وطنيا وعالميا.
- ✓ تحسين وتطوير الخدمات الموجهة للعملاء وجودتها.

المطلب الثاني: تقديم الوكالة 108 لبنك الخارجي الجزائري بتيارت

يتضمن هذا المطلب تعريف للوكالة 108 واهم المهام التي تقوم بها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي الخاص بها.

أولا: تعريف ومهام وكالة 108 للبنك الخارجي الجزائري بتيارت

1: تعريف الوكالة

وكالة بنك الخارجي الجزائري رقم 108 بولاية تيارت هي وكالة حديثة النشأة تم تأسيسها في شهر فيفري من سنة 2016، مقرها 02 شارع غلام الله نور الدين بتيارت، بلغ راس مالها في ماي 2006 (150مليون دج)، وتعتبر الوكالة واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية لولاية مستغانم، وقد جاء تاسيسها بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.

2: **مهام الوكالة:** تقوم الوكالة بعدة نشاطات ومن اهمها مايلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الاموال من طرف الاشخاص.
- استقبال عملية الدفع التي تتم نقدا او عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطين والاعتماد وجميع عمليات البنك.
- تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الخواص والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- يمنح قروض بجميع اشكالها سواء كانت قروض بضمانات او تسبيقات او بدون ضمانات وذلك من اجل اهداف معينة.
- يقوم البنك بدور المراسل مع البنوك الاخرى.
- يقوم بجميع العمليات،الخصم وشراء الاوراق التجارية والوصلات، والمبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة او الشركاء العموميين والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق.

- تاسيس، تحليل وتسيير ملفات القروض للخواص وكذلك للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري "وكالة تيارت"

يوجد لكل بنك هيكله التنظيمي الخاص به، وهو يختلف من بنك لآخر وهذا حسب الوظائف التي يمارسها هذا الأخير، وكذلك القوانين التي تفرض عليه تنظيم هيكله وفق المتطلبات الراهنة، ويمكن تنظيم الوكالة وفق الشكل التالي:

- **مدير الوكالة:** يعتبر المسؤول الأول على ضمان السير الحسن للوكالة وعلى مستوى نوعية الخدمة المقدمة للزبائن، وهو يمثل البنك الخارجي الجزائري على المسنوى المحلي.
- **مصلحة المحاسبة:** ومن خلال إسم هذه المصلحة يتبين لنا مهامها، فهي تسعى إلى التسيير المحاسبي الحسن للوكالة، ومن بين مهامها نجد:
  - ✓ تقوم بالتأكيد على صحة اليومية المحاسبية.
  - ✓ المراقبة العامة لسير حسابات الوكالة.
  - ✓ إنجاز المعالجات المحاسبية ومراقبة مسار العمليات في الوكالة.
- **المدير المساعد:** حيث يعمل على تمثيل المدير في حالة غيابه وأيضا يحرص على تطبيق القانون الخاص بالعمليات البنكية والإدارية في الوكالة.
- **مصلحة التجارة الخارجية:** تعالج هذه المصلحة مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية كم أنها تسير الحسابات الخاصة، ولها أربعة أقسام:

قسم التوطين: يقوم هذا القسم بالعمليات والإجراءات الإلزامية المطابقة لقوانين وقواعد التجارة الخارجية السارية المفعول.

قسم الإعتماد المستندي: في هذا القسم يقوم البنك بتطبيق تعليمات زبونه.

صندوق العمليات بالعملة الصعبة: يقوم هذا الصندوق بعدة وظائف أهمها:

- ✓ فتح حسابات بالعملة الصعبة.
- ✓ إصدار شيكات المسافرين.
- ✓ دفع مستحقات التقاعد بالعملة الصعبة.

- **مصلحة الصندوق:** تعمل هذه المصلحة لضمان خدمة بنكية رفيعة، لأنها تعتبر من أهم وأكثر نشاطات البنك إرتباطا بالعملاء وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

قسم أمام الشباك: يضمن هذا القسم السير الحسن للعمليات التي تتطلب الحضور المباشر للزباين، يتم فيه معالجة عمليات السحب والصرف يدويا.

قسم خلف الشباك: لايتطلب حضور الزبائن، أي يقوم بمتابعة العمليات التي أمام الشباك، يقوم بعمليات التحويل والقبض وخصم وتسيير خزينة الوكالة.

- **مصلحة الإلتزامات:** تحدد مهامها إنطلاقا من متطلبات نشاط الوكالة وحسب معايير الإنتاجة، ويتجلى عملها في:

✓ تطبيق قوانين الضمانات المطلوبة.

✓ السهر على آجال إستحقاق القروض المسموح بها ومتابعة إستعمالها.

✓ إستدعاء المستفيدين من القروض ومعرفة الأسباب الحقيقية لعدم التسديد.

- **مصلحة القروض:** ينحصر نشاط هذه المصلحة في مجال الإعتماد ومن بين مهامه نذكر.

✓ ضمان أحسن إستقبال للزبائن بالإضافة إلى تحضير مدقق للزيارات.

✓ تأمين الأموال المقترضة بأخذ الضمانات اللازمة.

✓ تطبيق قرارات الإعتماد المتخذة من طرف اللجان.

الشكل (03-02): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة 108 بتيارت.

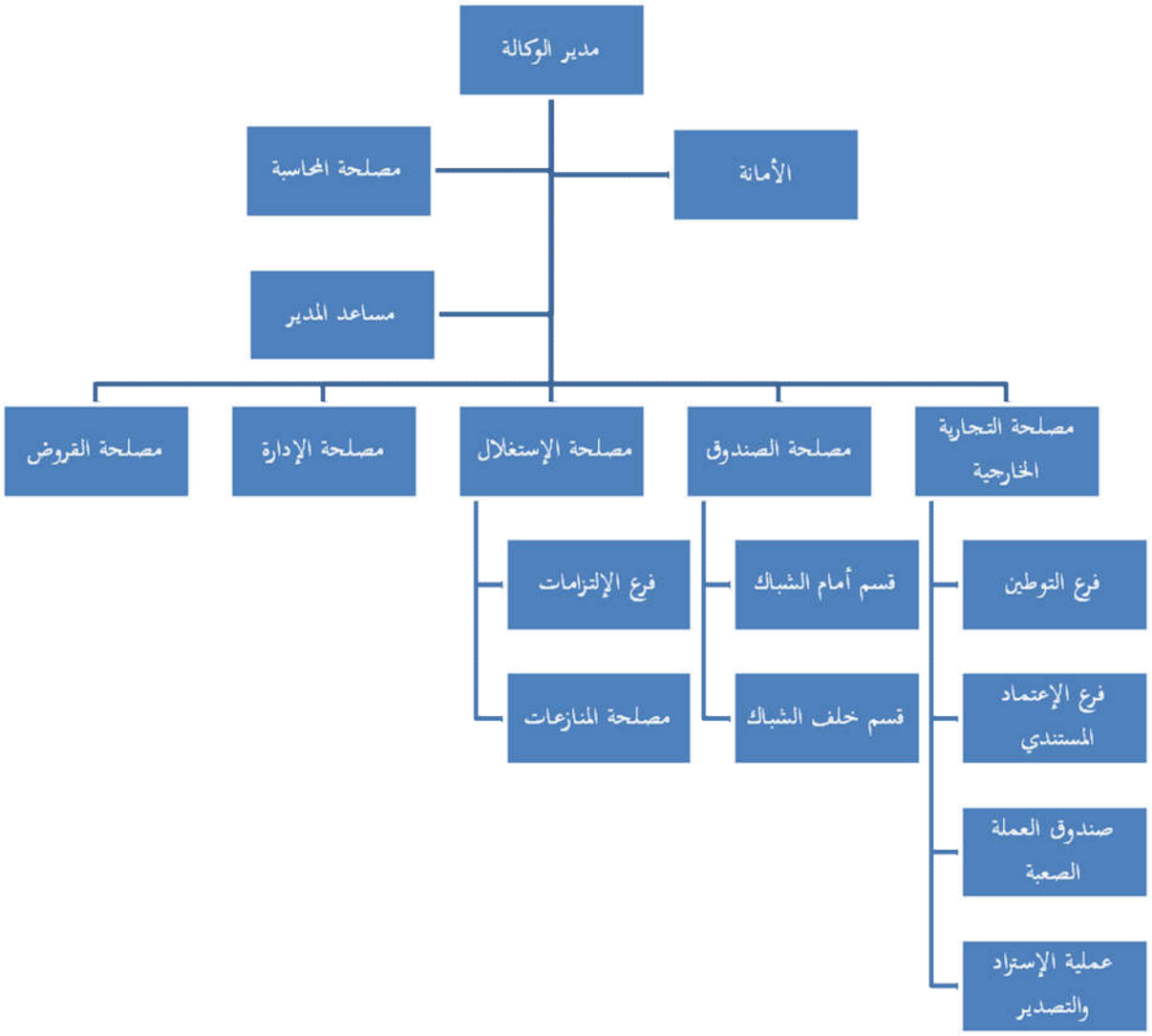

المصدر: الوثائق المقدمة من البنك.

المطلب الثالث: انواع القروض المقدمة في الوكالة 108 وخطوات منحها

تقدم الوكالة قروض متنوعة وذلك من خلال عدة خطوات ومراحل في بنك الدراسة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أنواع القروض المقدمة في الوكالة

وتتمثل هذه القروض في:[1]

1– **قروض الإستغلال**: هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل يقوم بتقديمها بنك محل الدراسة والتي تسمح بمواجهة عسر مالي مؤقت في دورة الإستغلال، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- قروض الصندوق.
- إعتمادات بالتوقيع.
- قروض خاصة.

2– قروض الإستثمار: هي عبارة عن قروض طويلة الأجل نسبيا توجه لتمويل دورة الإستثمار والتي تحتوي على وسائل الإنتاج بصفة عامة والتسديد، هذا النوع من القروض لايكون مؤكدا إلى عن طريق الأرباح التي تكون محصورة وتنقسم إلى:

- عملية القرض الكلاسيكية لتمويل الإستثمارات.
- قروض الإيجار.

3– قروض عقارية: هي قروض متوسطة وطويلة الأجل تتراوح مدتها مابين 10 سنوات إلى 30 سنة كحد أقصى، توجه لتمويل العقارات الموجهة للأفراد، وتتمثل في:

- قرض عقاري لشراء سكن جديد؛ ويقدر في حدود 10.000.000 دج بالفوائد.
- قرض عقاري لبناء سكن؛ يمكن أن يصل إلى 10.000.000 دج.
- قرض عقاري لشراء سكن مستعمل؛ ويقدر في حدود 10.000.000 دج، حيث المساهمة الشخصية للمقترض تكون بنسبة 10% على الأقل.
- قرض عقاري لتأثيث السكن؛ أكبر مبلغ يمكن تقديمه في القرض 3000.000 دج، المساهمة الشخصي 10%.
- قرض عقاري بسعر فائدة مخفض؛ يمكن الحصول على سكن بتخفيضات جماعية.

[1] وثائق مقدمة من البنك.

ثانيا: خطوات منح القرض في الوكالة

تسبق عملية منح القرض العديد من الخطوات تتمثل في مايلي:[1]

1-الدراسة الأولية لطلب القرض: ويتم فحص ملف طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من إحتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، بالإضافة إلى الدراسة القانونية والإقتصادية للملف، وتضم هذه المرحلة:

أ- الفحص الأولي لملف طلب القرض: ويتم التأكد من جميع الوثائق اللازمة لعملية منح القرض، وتتمثل هذه الوثائق في:

-وثائق إدارية وقانونية: تتمثل في:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية وعقود الإيجار.
- نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.

-وثائق محاسبية ومالية: وتتمثل في:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- الميزانية التقديرية للسنة القادمة.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري للسنة الموالية.
- مخطط الخزينة التقديري للسنة القادمة.

-وثائق جبائية وشبه جبائية:

- مستخرج الضرائب لمدة أقل من 3 أشهر لتوضيح الوضعية إتجاه مصلحة الضرائب.
- وثيقة من صندوق الضمان الإجتماعي لمدة أقل من 3 أشهر.

ب- الدراسة القانونية لطلب القرض: و هنا تهتم الوكالة بمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة، نوعها، تاريخ إنشائها وقيمة رأس مالها، عدد المساهمين فيها ونسب مساهماتهم، مجلس إدارة المؤسسة.

ج- **الدراسة الإقتصادية لطلب القرض:** تهتم الوكالة هنا بدراسة المؤسسة من حيث نوع نشاطها رقم أعمالها، اهم العملاء والموردين الذين تتعامل معهم وطرق تسديد بالإضافة إلى حصتها السوقية

[1] وثائق مقدمة من البنك.

ومركزها التنافسي ، كما تقوم الوكالة بالإطلاع على مختلف الأدوات و وسائل الإستغلال في المؤسسة من أراضي ومباني ومعدات وألات.

د- **التحري عن طالب القرض**: تقوم الوكالة بإستعلام شامل عن جميع معاملات المؤسسة طالبة القرض وذلك من خلال اللجوء إلى قاعدة معلومات لدى مركزية المخاطر، تضم أسماء جميع المستفيدين من القروض ومبالغها والضمانات المقدمة، كما تقوم في هذه المرحلة بإرسال موظفين لإجراء زيارة ميدانية لمكان التواجد وذلك لتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

هـ- **دراسة الضمانات المقدمة**: حيث تهتم الوكالة في هذه المرحلة بدراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة، وذلك من حيث نوعها وطبيعتها وقيمتها ويشترط البنك أن تكون القيمة السوقية للضمانات المقدمة أكبر من مبلغ القرض حتى يكون للبنك هامش أمان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

2-الدراسة المالية لطلب القرض: في هذه المرحلة تحرص الوكالة على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض، وذلك من خلال دراسة مخطط الخزينة التقديري الخاص بالمؤسسة للسنة n+1 والميزانيات المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات، بالإضافة إلى حساب مختلف النسب وتفسيرها ومقارنتها مع المعايير المستهدفة، كما تلجأ الوكالة في هذه المرحلة إلى تقييم المؤسسة طالبة القرض بطريقة القرض التنقيطي scoring التي تسمح بتخصيص نقطة للمؤسسة يتم على أساسها تقدير الملاءة المالية للمؤسسة من أجل إتخاذ قرار المنح أو الرفض للقرض.

3-إتخاذ القرار: حيث يقوم المحلل الإئتماني بإعداد تقرير يوضح فيه أهم النتائج المتوصل إليها بعد دراسة كافة الجوانب المختلفة لطلب القرض.

المبحث الثاني: تطبيق نموذج القرض التنقيطي

سيتم من خلال هذا المبحث شرح المنهج المتبع في هذه الدراسة وتوضيح مجتمع وعينة هذه الدراسة، كما سيتم تحليل مختلف البيانات التي قدمها الإستبيان والذي يعد الأداة الأساسية لإنجاز هذه الدراسة الميدانية، وتفسير نتائجه إعتمادا على التكرارات والنسب المئوية للإجابات المتحصل عليها، مما يساعدنا على إختبار الفرضيات الخاصة به.

المطلب الأول: الإطار المنهجي وعينة الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

سيتم فيه شرح المنهج المتبع وتوضيح مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: منهج الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي نظرا لملاءمته لهذا النوع من الدراسات، وتم الإعتماد على أداة الإستبيان الذي أختير لوصف موضوع الدراسة وتصويره كميا.

ثانيا: عينة الدراسة

تم إختيار البنك الخارجي الجزائري Bea بتيارت كمجال للدراسة، إذ تم إختيار عمال الوكالة كعينة مكونة من 40 عامل وذلك بهدف تطبيق الدراسة عليها والوصول إلى نتائج يمكن الحكم بها على بقية مفردات المجتمع، وذلك من خلال توزيع إستمارات الإستبيان للإجابة على فرضياته وتأكيد مدى صعوبة التحكم في مخاطر القروض ومحاولة تجنبها أو التخفيف منها بواسطة القرض التنقيطي.

ثالثا: أدوات الدراسة: تتمثل في مختلف الأدوات التي تم اللجوء إليها من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها، وتتمثل في:

- **الإستبيان:** يضم مجموعة من الأسئلة المشتقة من إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية وفرضياتها، والذي تم العمل على صياغتها في صورة واضحة قدر الإمكان، والغرض من هذه الأسئلة جمع البيانات التوضح أهمية القرض التنقيطي في ترشيد قرار منح الإئتمان.
- **الأدوات الإحصائية:** الهدف منها تحليل البيانات والتأكد من صحة الفرضيات من خلال الإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss بعد تفريغ محتويات الإستبيان.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

من أجل الدراسة الشاملة لعينة موضوع البحث وتحديد مصادر المعلومات المقدمة للدراسة من خلال الإستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بأفراد العينة من خلال العناصر المبينة في الجداول التالية:

أولا: البيانات الشخصية لأفراد العينة: وقد أظهرت نتائج spss فيما يتعلق بالمعلومات التعريفية لأفراد العينة مايلي:

1-تحليل خصائص العينة من حيث متغير الجنس:

الجدول (03-02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

البيان	النسبة المئوية%	التكرار
ذكر	65.0	26
انثى	35.0	14
المجموع	**100**	**40**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذكور 65% أكبر من نسبة الإناث التي قدرت نسبتها ب 35%، أي أن البنك يستقطب الرجال أكثر من النساء في التوظيف.

الشكل(03-03): توزيع افراد العينة حسب الجنس.

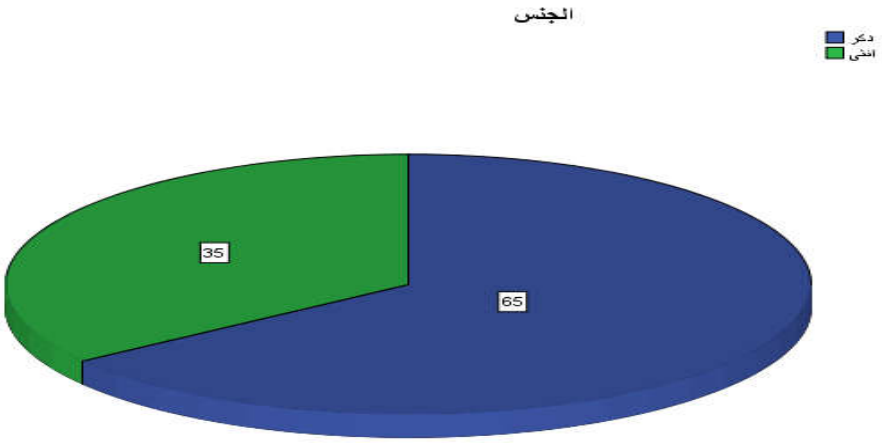

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS.

2- تحليل خصائص العينة من حيث متغير السن:

الجدول(03-03): توزيع أفراد العينة حسب السن.

العمر	النسبة المئوية	التكرار
من 25 إلى 29	15	6
من 30 إلى 35	37.5	15
من 35 فأكثر	47.5	19
المجموع	100	40

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية الشائعة بين افراد العينة هي الفئة الاكثر من 35سنة اذ مثلوا ما نسبته 47,5%، أما الفئة مابين 25 إلى 29 سنة إذ مثلوا ما نسبته 15% وفئة ما بين 30 إلى 35 سنة مثلوا نسبة 37.5%، مما يدل على أن فئة العمرية الأكثر من 35 سنة هي المهيمنة نظرا لقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستمرة في البنك.

الشكل(03-04): توزيع افراد العينة حسب السن.

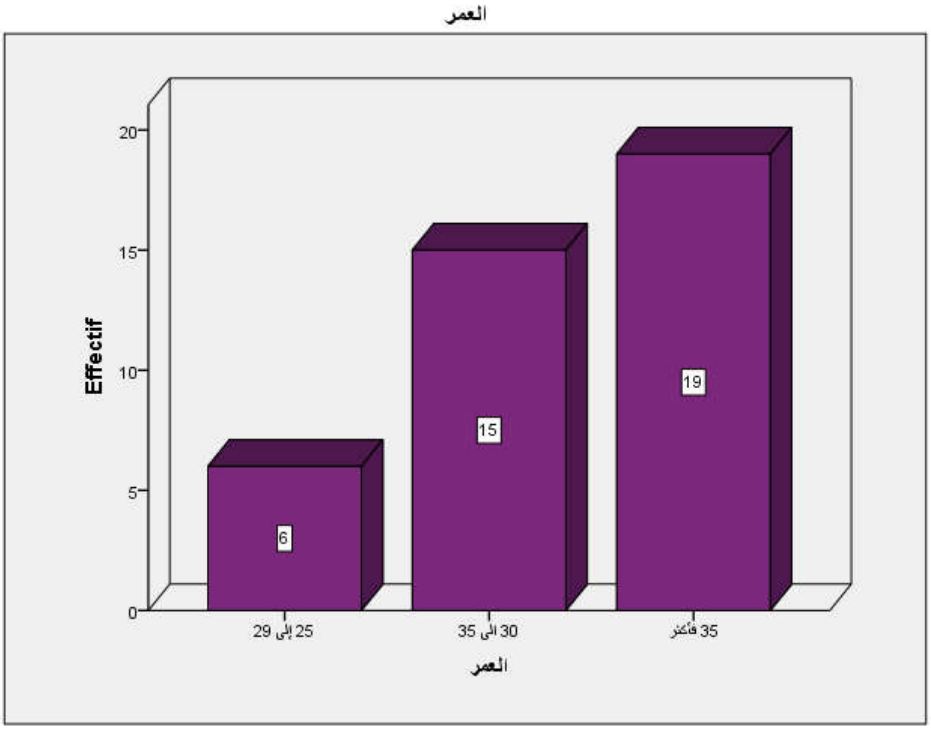

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

3-تحليل خصائص العينة من حيث متغير المؤهل العلمي:

الجدول(03-04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	النسبة المئوية	التكرار
ماجستير	12.5	5
ليسانس	32.5	13
تقني سامي	15.0	6
ماستر	40.0	16
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على مستخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن أكبر نسبة قدرت ب 40% والتي تعود إلى أصحاب شهادات الماستر، أما الأقل نسبة فهم أصحاب شهادة الماجستير والتي تقدر بنسبة 12.5%،اذ نستنتج أن الفئة السائدة بين أفراد العينة هي فئة درجة ماستر.

الشكل(03-05): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

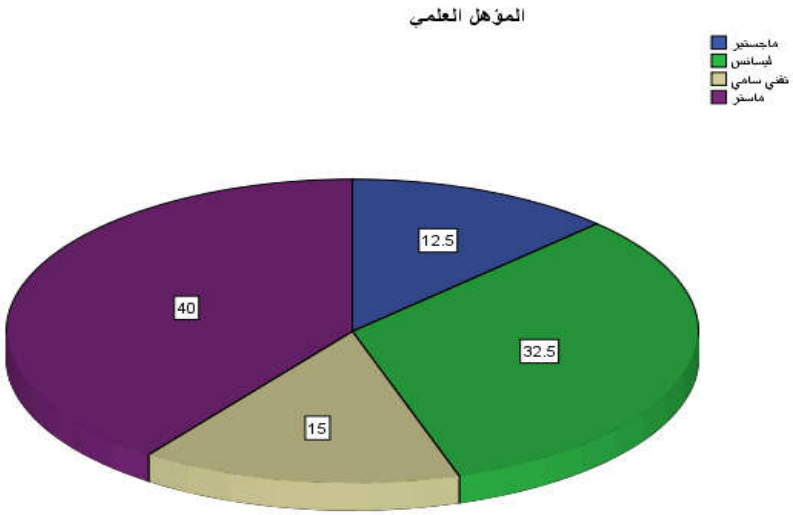

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج ال SPSS.

4-تحليل خصائص العينة من حيث الوظيفة:

الجدول (03-05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	النسبة المئوية	التكرار
مدير	2.5	1
رئيس مصلحة	27.5	11
إطار بالبنك	55.0	22
عون إداري	15.0	6
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفئة الأكثر نسبة في البنك هي فئة الموظفين العاديين بالبنك المقدرة بنسبة 55%، تليها المهن الأخرى أما الفئة الأقل درجة هي المدير المتمثلة بنسبة 2.5%.

الشكل(03-06): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

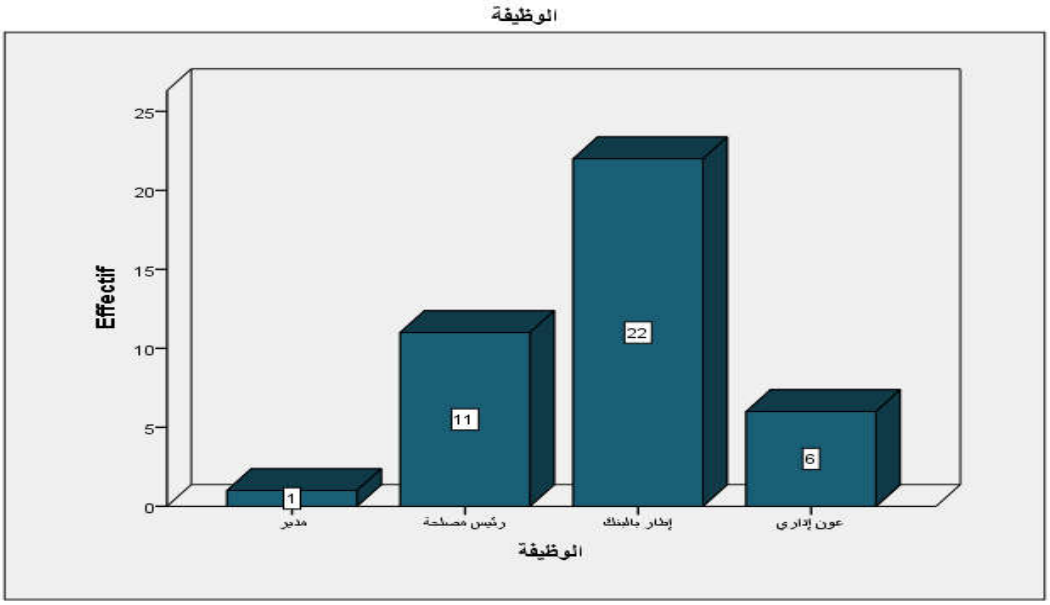

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج **spss**.

5-تحليل خصائص العينة من حيث التخصص العلمي:

الجدول (03-06): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	النسب المئوية	التكرار
إدارة مالية	30.0	12
بنوك وتأمينات	27.5	11
محاسبة	40.0	16
حقوق	2.5	1
المجموع	100	40

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج **spss**.

من خلال الجدول نلاحظ أن التخصصات الشائعة في البنك هي تخصص المحاسبة بنسبة 40% ثم يليها تخصص إدارة مالية بنسبة 30%، أما التخصص الأقل نسبة هو تخصص الحقوق بنسبة 2.5، وذلك حسب النشاط الممارس في البنك.

الشكل(03-07): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

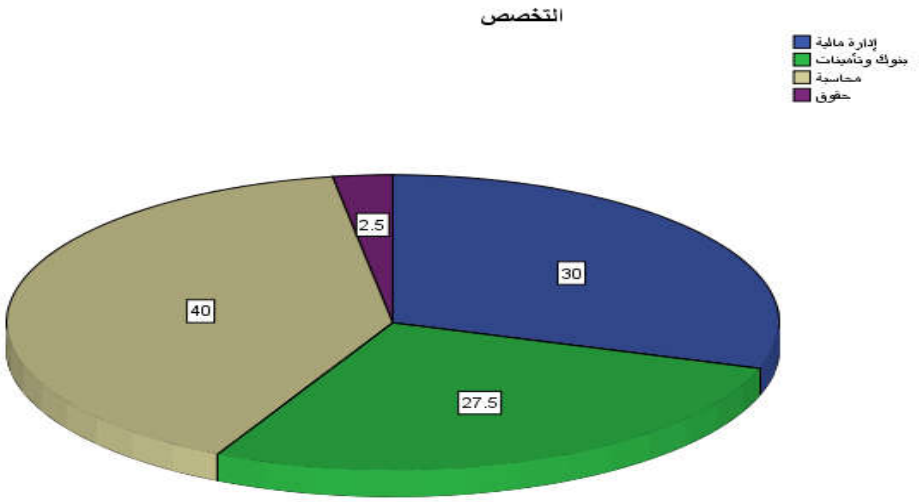

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج **spss**.

6-تحليل خصائص العينة من حيث سنوات الخبرة:

الجدول(03-07): توزيع أفراد العينة من حيث الخبرة.

سنوات الخبرة	النسب المئوية	عدد التكرارات
اقل من 05 سنوات	45.0	18
من 05 الى 10 سنوات	22.5	9
من 10سنوات فما فوق	32.5	13
المجموع	100	40

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج spss.

يبدو من خلال هذا الجذول نلاحظ أن أغلب موظفي البنك ذو خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 45%، ثم تليها فئة الأكثر من 10 سنوات بنسبة 32.5%، في حين فئة خبرة من 5 سنوات 10إلى قد بلغت نسبة 22.5%، وهذا يعني أن البنك يراهن كثيرا على عنصر الأكثر خبرة مع توظيف فئة الشباب لتطوير الخبرات والقدرات في القطاع.

الشكل(03-08): توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

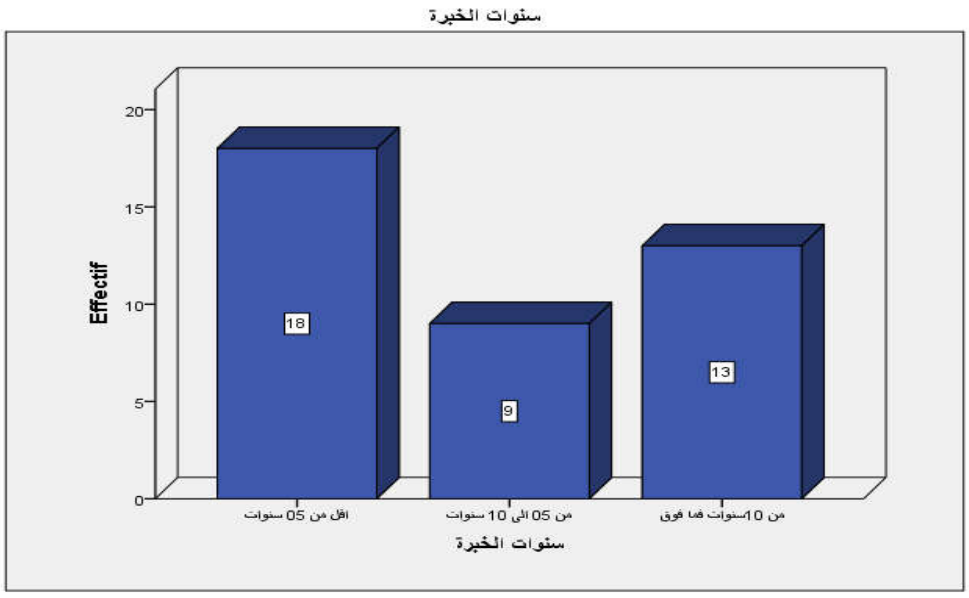

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج **spss**.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسة

1- عدد العمال في المؤسسة:

الجدول(03-08): توزيع افراد العينة حسب عدد العمال.

عدد العمال	النسبة المئوية	التكرار
من 1إلى 20	37.5	15
من 21 إلى 40	42.5	17
أقل من 100	20.0	8
المجموع	100	40

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج spss

يبين هذا الجدول أنن عدد عمال البنك يتراوح ما بين 21 إلى 40 عامل بنسبة 42.5% كأكبر نسبة، أما الفئة الأقل نسبة هي الفئة الأقل من 100 عامل بنسبة 20%، وذلك راجع إلى أن البنك عبارة عن فرع حديث النشأة.

الشكل(03-09): عدد العمال في المؤسسة.

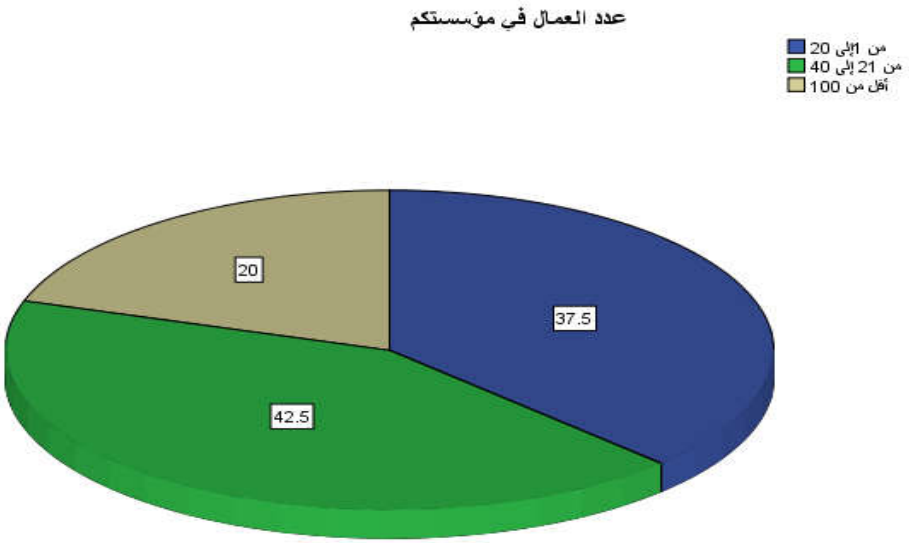

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

2- القطاعات المستهدفة والمستفيدة من البنك:

جدول(03-09): طبيعة النشاط الإقتصادي الممول.

القطاعات	النسبة المئوية	التكرار
الصناعي	40.0	16
الفلاحي	35.0	14
خدماتي	25.0	10
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات نتائج Spss.

المؤسسات الأكثر إستهدافا من البنك هي القطاع الصناعي بنسبة 40%، ثم يليها القطاع الفلاحي بنسبة 35% ثم الخدماتي بنسبة 25%، ومن الواضح أن المعيار المتبع في هذا الترتيب هو مردودية القطاع التي تمثل عنصرا هاما للبنك لتقديم القرض والتي تعبر عن قدرة مؤسسات القطاع على تغطية إلتزاماتها المالية، إلى جانب عزوف بعض البنوك عن القطاع الخدماتي.

الشكل(03-10): القطاعات المستهدفة من طرف البنك.

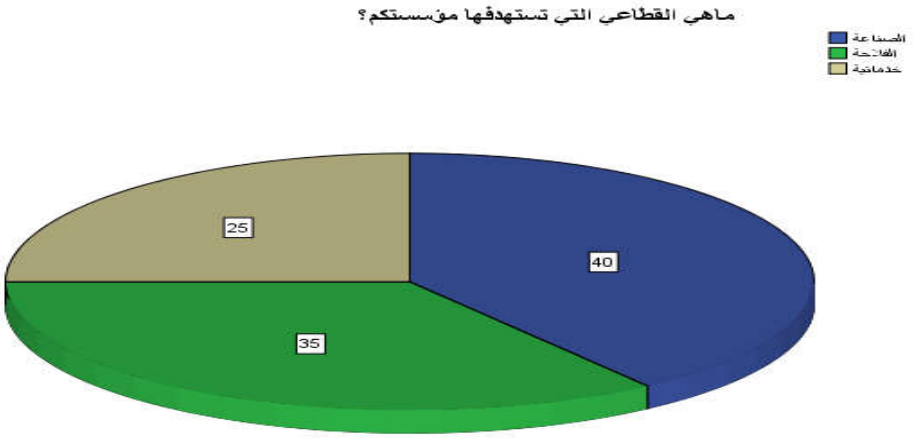

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجspss.

3- المؤسسات المستفيدة من القرض:

الجدول(03-10): أنواع حجم المؤسسات المستفيدة من القرض:

نوع المؤسسة	النسبة المئوية	التكرار
مؤسسات صغيرة	47.5	19
مؤسسات متوسطة	45.0	18
مؤسسات كبيرة	7.5	3
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسات الاكثر استفادة من القروض بنسبة 47.5% تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 45%، ثم المؤسسات الكبيرة بنسبة 7.5% وذلك راجع الى محدودية الموارد المالية للبنك التي قد لا تكفي لتغطية احتياجاتها.

الشكل(03-11): المؤسسات المستهدفة في منح القرض :

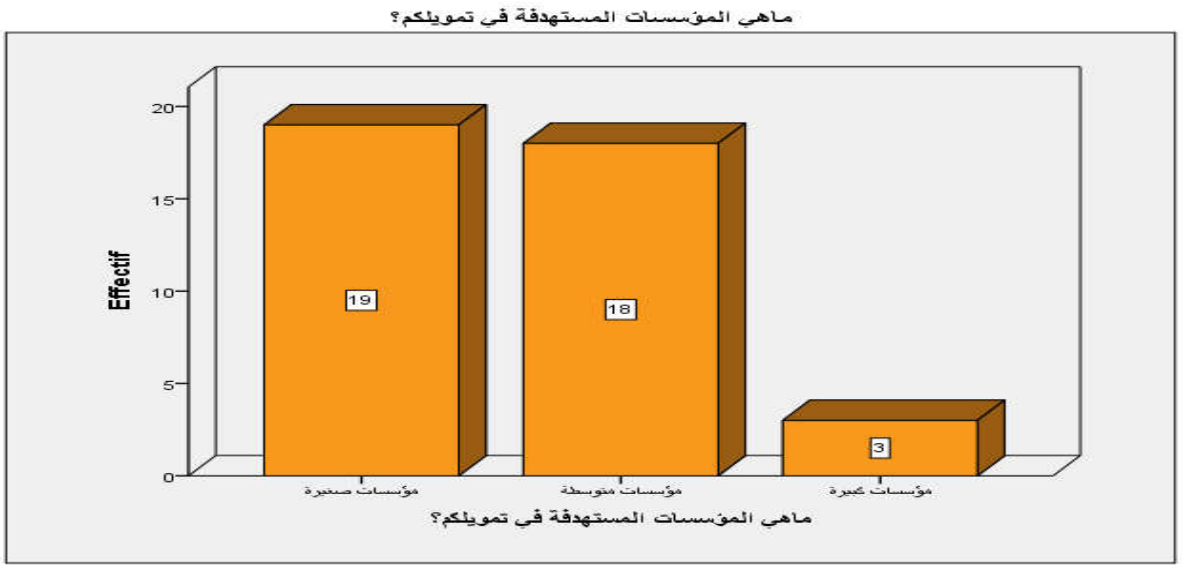

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات spss.

4- القروض المقدمة من طرف البنك:

الجدول(03-11): توزيع القروض المقدمة من طرف البنك.

نوع القرض	النسبة المئوية	التكرارات
قرض تجاري	22.5	9
قرض إستثماري	45.0	18
قرض عقاري	7.5	3
قرض إستهلاكي	25.0	10
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على مخرجات برنامج spss.

يبين هذا الجدول أن القرض الإستثماري الأكثر منحا من طرف البنك بنسبة 45%، ثم يليه القرض الإستهلاكي بنسبة 25%، اما القرض الأقل منحا هو القرض العقاري المقدر نسبته ب7.5%، ومن خلاله نلاحظ أن عامل الزمن هو المحدد لنوع القرض المقدم.

الشكل(03-12): أنواع القروض المقدمة في البنك.

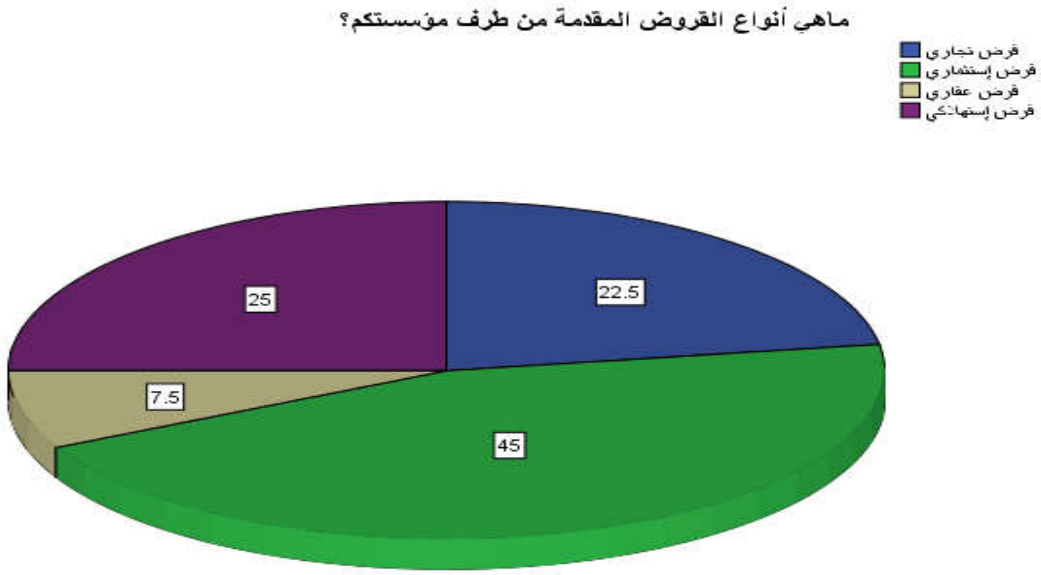

المصدر: من الطالبتين إستنادا على مخرجات البرنامج Spss.

5- سعر الفائدة المطبق

الجدول (03-12): سعر الفائدة المطبق.

نوع الفائدة	النسب المئوية	التكرارات
ثابت	45.0	18
متغير	22.5	9
محدد	32.5	13
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح ان البنك يتعامل أكثر بسعر فائدة ثابت في منح القروض والمقدر بنسبة 45% ثم يليها سعر الفائدة المحدد من قبل السلطة النقدية بنسبة 32.5%، وفي الأخير سعر الفائدة المتغيرة بنسبة 22.5%.

الشكل(03-13): سعر الفائدة المطبق.

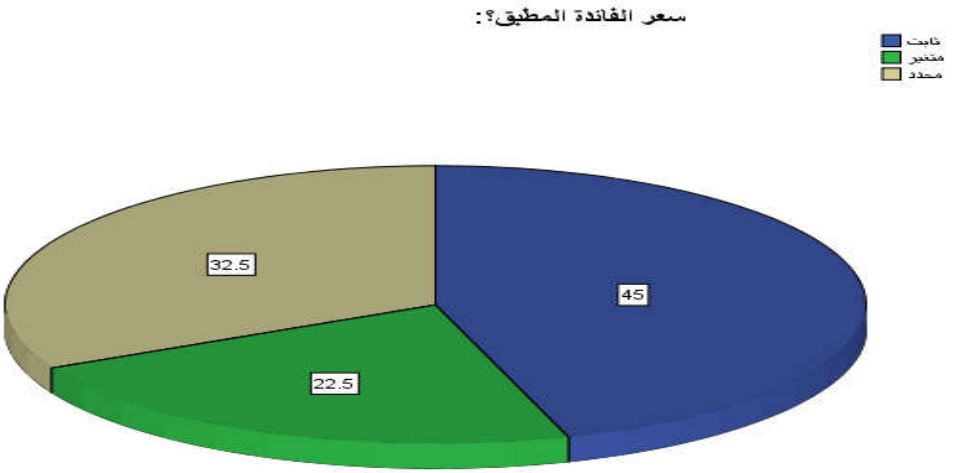

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss.

6- عوامل تحديد سعر الفائدة:

الجدول(03-13): عوامل تحديد سعر الفائدة.

سعر الفائدة	النسبة المئوية	التكرار
مدة القرض	77.5	31
قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح	22.5	9
المجموع	100	40

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss.

يبين هذا الجدول أن مدة القرض هو العامل المهم المؤثر على تحديد سعر الفائدة المتغير بنسبة 77.5%، ثم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بنسبة 22.5% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع أهمية هذا العامل كونه مؤشر للبنك عن كيفية ومدى قدرة المؤسسة المستفيدة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاهه.

الشكل(03-14): عوامل تحديد سعر الفائدة.

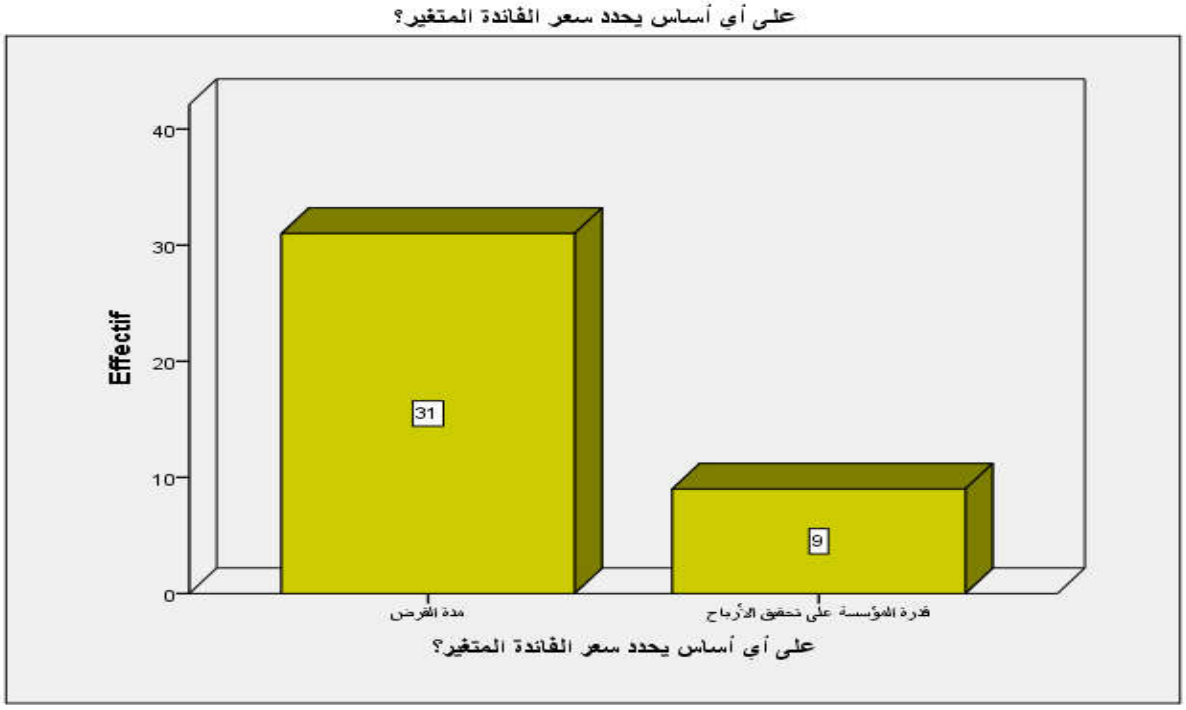

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج spss.

المطلب الثالث: تحليل المحاور وإختبار الفرضيات

أولا: تحليل بيانات المحاور

1: ثبات الاستبيان

تم تقدير ثبات الاستبيان على العينة الاختيارية باستخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك لان هذه الطريقة تسعى الى قياس معامل التباين الداخلي بين اجابات افراد المجتمع، وتعتبر القيمة مقبولة احصائيا لمعامل الفا كرونباخ اذا بلغت 60% فاكثر اما اذا كانت اقل من ذلك فانها تعتبر ضعيفة مما يعني ان هذا الاختبار يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لاداة القياس.

الجدول رقم (03-14): معاملات الثبات للاستبيان والمحاور الدراسة باستخدام الثبات كرونباخ- الفا

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات كرونباخ- الفا
المحور 01	11	0.954
المحور 02	10	0.956
المجموع	21	0.977

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 02.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الاستبيان العام مرتفع بلغ (0.977) ، و هي القيمة الأكبر من معدل المعيار (0.7)، و هذا يعني أن الدراسة بشكل عام تتمتع بالثبات الممتاز، أوبصفة اخرى 97% من العينة المختارة سيكونون ثابتين في الإجابتهم في حالة ما إذا تم إستجوابهم من جديد وفي نفس الظروف، وهي نسبة توضح مصداقية النتائج التي يمكن إستخلاصها.

و بالنسبة لمعامل الثبات الخاص بكل محور من المحاور الدراسة (المخاطر الائتمانية والقرض التنقطي) بلغ على التوالي (0.954 و 0.956)، وهي القيمة التي تدل على أن المحورين يتمتعان بالثبات الممتاز.

المحور الأول: إدارة المخاطر الإئتمانية

إعتمادا على المجالات الموضحة في هذا الجدول سنقوم بدراسة مدى صحة كل فرضية.

مستوى المتوسط الحسابي	ضعيف	متوسط	جيد
المتوسط المرجح	[2.32-1]	[3.65-2.33]	[5-3.66]

الجدول رقم(03-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات افراد العينة حول المحور الأول.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
1	تهدف إدارة المخاطر إلى إستقرار الأرباح و إستمرار النمو.	2.8250	1.35661	11	متوسط
2	تهدف ادارة المخاطر الى وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر.	3.9250	0.82858	6	جيد
3	تقييم موجودات البنك و خاصة الإستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر البنكية.	3.9250	0.82858	7	جيد
4	يتعرض البنك الى جملة من المخاطر لكن الاختلاف يكمن في درجتها.	3.8500	1.16685	9	جيد
5	يمكن القول ان خطر الإئتمان (عدم التسديد) هو أهم مخاطر القروض.	3.7750	0.53048	10	جيد
6	تعتبر إدارة مخاطر الإئتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان إستمرارية البنك في آن واحد.	4.0500	0.63851	2	جيد
7	الإجراءات الوقائية تقلل من مخاطر الإئتمان ولكنها لاتقضي عليها.	4.0000	0.50637	5	جيد

8	من الأسباب الرئيسية لإرتفاع مخاطر الإئتمان هي عدم متابعة وضعية العملاء بعد تقديم القروض.	4.1750	0.63599	1	جيد
9	يقوم البنك الخارجي الجزائري بوكالة تيارت بمعالجة خطر عدم السداد عن طريق الضمانات	4.0500	0.55238	3	جيد
10	وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.	3.9250	0.47434	8	جيد
11	تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.	4.0000	0.50637	4	جيد
الدرجة كلية		3.86	0.72		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 04.

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على مجال المحور الرضى الوظيفي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.86) والإنحراف المعياري (0.72) وهذا يدل على أن مجال الرضى الوظيفي جاء بدرجة مرتفعة.

المحور الثاني: حول القرض التنقيطي

جدول رقم(03-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول لإجابات افراد العينة حول المحور الثاني.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة	النتيجة
01	طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح الإئتمان.	4.1000	0.59052	**6**	جيد
02	للقرض التنقيطي دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.	3.9500	0.45007	7	جيد
03	يستخدم البنك القرض التنقيطي لقياس المخاطر الإئتمانية والحد منها.	3.6250	0.83781	9	متوسط
04	يستخدم القرض التنقيطي كأداة للحماية والتحوط ضد التعثرات الإئتمانية.	3.6250	0.80662	10	متوسط
05	يساعد إستخدام القرض التنقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة عن السليمة مما يسمح للبنك بالتنبؤ بمخاطر التسديد المتوقعة من طرف العملاء.	3.9250	0.57233	8	جيد
06	يعتبر القرض التنقيطي أهم الطرق الإحصائية إستخداما للحد من المخاطر الإئتمانية.	4.2250	0.65974	3	جيد
07	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في نمو حجم محفظتها الإئتمانية.	4.5250	0.50574	2	جيد
08	إن إستعمال البنك الخارجي الجزائري لطريقة	4.4250	0.50064	4	جيد

	القرض التنقيطي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات ومدى قدرتها على السداد.				
09	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك.	4.1750	0.71208	5	جيد
10	مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية.	4.7500	0.43853	1	جيد
الدرجة الكلية		4.1325	0.607408		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 04.

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابة أفراد عينة الدراسة على مجال المحور الرضى الوظيفي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.1325) والإنحراف المعياري (0.6074) وهذا يدل على أن مجال الرضى الوظيفي جاء بدرجة مرتفعة.

ثانيا: صدق البناء الداخلي:

1- المحور الأول: إدارة المخاطر الإئتمانية.

الجدول رقم(03-17): مستوى دقة محور إدارة المخاطر الإئتمانية.

الفقرات	الإحصائيات	تقارير حول: إدارة المخاطر الإئتمانية	الدلالة الإحصائية
الفقرة 01	معامل بيرسون	0.821**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 02	معامل بيرسون	0.926**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 03	معامل بيرسون	0.926**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 04	معامل بيرسون	0.891**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 05	معامل بيرسون	0.840**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 06	معامل بيرسون	0.910**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 07	معامل بيرسون	0.891**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	

	حجم العينة	40	
الفقرة 08	معامل بيرسون	0.905**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 09	معامل بيرسون	0.915**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 10	معامل بيرسون	0.856**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 11	معامل بيرسون	0.891**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
** مستوى الدلالة (a=0.01).			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS و الملحق رقم 05.

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية معاملات الارتباط كانت بين كل فقرة والقيمة الكلية لفقرات المحور الأول تقارير حول إدارة المخاطر الإئتمانية ذو دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، حيث أن أعلى قيمة كانت للفقرة رقم 02 و 03، أما أقل قيمة فقد كانت في الفقرة رقم 01، وهذا يعني أن فقرات هذا المحور تحتوي على مستوى عالي من الدقة، مما يدل على صدق فقرات الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

المحور الثاني: حول القرض التنقيطي

الجدول رقم(03-18): مستوى دقة محور القرض التنقيطي.

الفقرات	الإحصائيات	تقارير حول : حول القرض التنقيطي	الدلالة الإحصائية
الفقرة 01	معامل بيرسون	0.872**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.0000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 02	معامل بيرسون	0.819**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 03	معامل بيرسون	0.860**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 04	معامل بيرسون	0.929**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 05	معامل بيرسون	0.893**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 06	معامل بيرسون	0.916**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 07	معامل بيرسون	0.772**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	

الفقرة 08	معامل بيرسون	0.754**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 09	معامل بيرسون	0.935**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
الفقرة 10	معامل بيرسون	0.825**	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	0.000	
	حجم العينة	40	
** مستوى الدلالة (a=0.01).			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS والملحق رقم 06.

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية معاملات الارتباط كانت بين كل فقرة والقيمة الكلية لفقرات المحور الثاني تقارير حول القرض التنقيطي ذو دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، حيث أن أعلى قيمة كانت للفقرة رقم 09، أما أقل قيمة فقد كانت في الفقرة رقم 08، وهذا يعني أن فقرات هذا البعد تحتوي على مستوى عالي من الدقة، مما يدل على صدق فقرات الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

الانحدار البسيط01

1- إختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H_0: لا يوجد أثر بين القرض التنقيطي والمخاطر الإئتمانية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد اثر بين القرض التنقيطي والمخاطر الائتمانية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

جدول رقم (03-19): نتائج تحليل التباين للانحدار.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	10.413	1	10.413	1001.239	0.000^b
الخطأ	0.395	38	0.010		
المجموع الكلي	10.808	39			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss ملحق رقم07.

*مستوى الدلالة (α=0.05)

جدول رقم (03-20): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الاولى.

معامل التحديد R^2	0.96 ≃ 0.963
معامل الارتباط R	0.982
تقدير النموذج	$Y = 1.041 + 0.80X1 + ei$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

نجد أن معامل الارتباط بين القرض التنقيطي و المخاطر الائتمانية ككل تبلغ قيمته (0.982) وهذا يدل على وجود إرتباط موجب وقوي بين المتغيرين، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.96) وهذا يعني أن 96% من التغيرات التي تحل على محور القرض التنقيطي يفسرها المخاطر الائتمانية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائية.

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (1001.239)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية.

الشكل رقم(03– 15): العلاقة بين الاخطاء المعيارية والقيم الحقيقية للفرضية الاولى

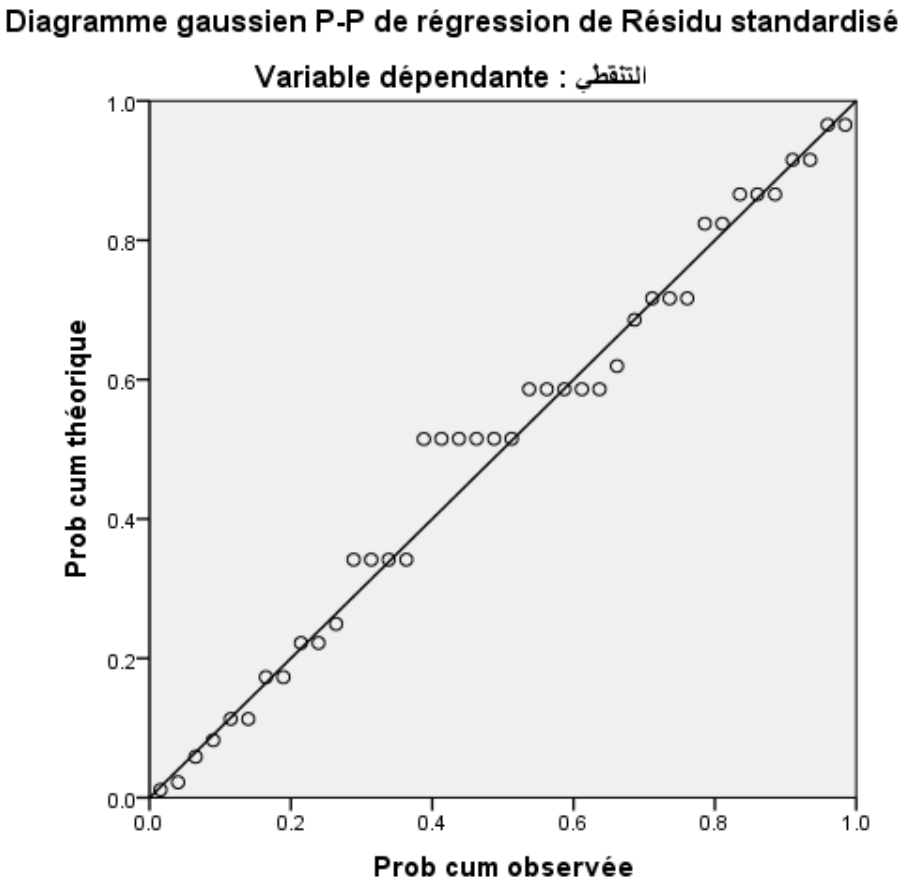

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامجspss.

الشكل(03-16): ثبات التوزيع

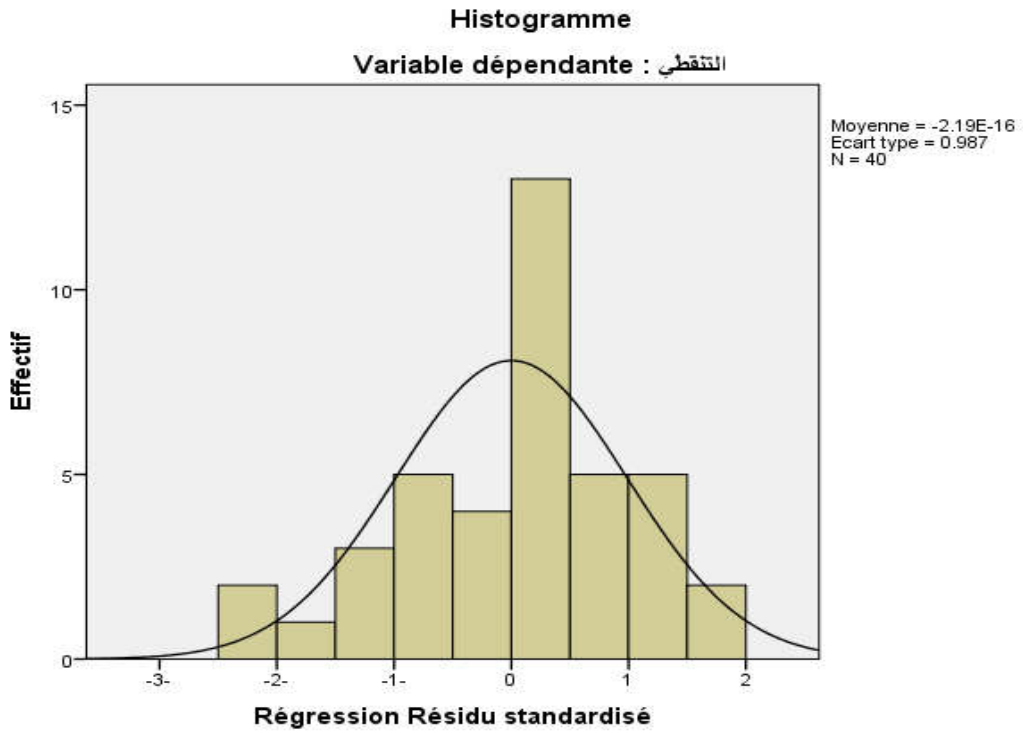

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مخرجات برنامج spss.

يظهر من خلال الشكلين أن: معظم نقاط الانتشار قريبة من الخط المستقيم وهذا دليل على ان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا.

ملاحظة: وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفرية H0

التي تأكد على وجود اثر بين القرض التنقيطي والمخاطر الائتمانية من وجهة نظر موظفي البنك الخارجي الجزائري لولاية تيارت.

خلاصة الفصل

من خلال محاولتنا النظر في كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنك الخارجي الجزائري وكالة 108 تيارت حاولنا تطبيق ما تم الوصول إليه في الجانب النظري على الواقع، وذلك بإختيار عينة عشوائية ومنها محاولة إختبار صحة الفرضيات الموضوعة، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتضح لنا مدى فعالية هذه الطريقة وسهولة تطبيقها يساعد على متخذ القرار أن يكون أكثر دقة في تجنب منح الإئتمان للعميل العاجز، وذلك للوصول إلى أكبر ربحية ممكنة والتقليل من التكاليف الناتجة عن الأخطار المصرفية بشتى أنواعها.

ولكن مهما بلغت درجة فعالية الطريقة إلى أنه لا يمكن أبدا من إلغاء المخاطرة بصفة كلية وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

الخاتمـــــــــــــة

الخاتمـــــة:

لقد تطورت النشاطات البنكية من مجرد عمليات ضيقة النطاق تشمل عددا معينة من المتعاملين إلى مجال واسع يمس الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، فالدول اليوم تشهد تحولات عميقة وإصلاحات إقتصادية في هذا المجال نتيجة فتح أبواب إقتصادياتها أمام المنافسة الشديدة التي يهيمن عليها قانون العرض والطلب.

وتعد البنوك من أهم القطاعات الإقتصادية التي من الضروري عليها مواكبة هذه التطورات، وذلك من خلال تقديم خدمات مختلفة ترفع مواردها وخاصة فيما يخص العمليات الإئتمانية، كما تعمل جاهدة للتقليل من الأخطار المترتبة على منح الإئتمان، رغم أنها تعتمد على تشخيص الوضعية العامة للمؤسسة من خلال الدراسة المالية معتمدة في ذلك على النسب المحاسبية مما قد يسبب إمكانية عدم إتخاذ القرار الصائب والرشيد الذي يخول للبنك القدرة بالموافقة على قبول الطلب المقدم له أم لا.

من خلال هذا البحث تم التطرق إلى طريقة إحصائية حديثة تعتمدها الدول المتقدمة لتقييم الخطر الذي يواجهه البنك من خلال عملية منح القرض المتمثلة في طريقة القرض التنقيطي Scoring والتي أثبتت نجاعتها من حيث تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة وأخرى عاجزة، حيث سمحت لنا طريقة التنقيط بمعرفة حالة كل مؤسسة بنسبة تصنيف صحيح مرتفعة جدا وسرعة فائقة في إتخاذ القرار، ومن خلال النتائج المتحصل عليها عند تطبيق طريقة scoring على عينة مأخوذة من البنك الخارجي الجزائري وكالة تيارت، ربما هي خير دليل على مدى سهولة تطبيق هذه الطريقة ودقتها في تصنيف المؤسسات سليمة وأخرى عاجزة وذلك بإتخاذ قرار المنح من عدمه.

يمكننا القول بأن تطبيق طريقة التنقيط في القطاع البنكي الجزائري يبقى مرهونا بمدى إستعداد وقابلية القطاع على توفير ملف دقيق وشامل يتضمن معلومات كافية من خلالها يمكن تشخيص حالة المؤسسة تشخيصا دقيقا وبالتالي إمكانية تطبيقها على أرض الواقع ومن ثم تساهم في عملية التنبؤ بالمخاطر لتفاديها والتقليل منها.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة، طريقة القرض التنقيطي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد على معرفة الحالة المالية للمؤسسة إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تحقيق المراقبة وتوقع عجز المقترضين.

الفرضية الثانية: صحيحة، التمييز بين المجموعتين السليمة والعاجزة يستند على عدد من المتغيرات المستقلة التي تعبر خصائص بارزة في هذه المجموعة.

الفرضية الثالثة: صحيحة، تعتبر مسألة إدارة المخاطر الإئتمانية الشغل الشاغل للبنوك في الوقت الحالي وذلك كون أن الإدارة السليمة للمخاطر الإئتمانية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة مردودية البنك ومن ثم زيادة تنافسيتها وحصتها السوقية.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها وكذلك التطبيقية في البنك الخارجي الجزائري وكالة تيارت نستنتج مايلي:

- نستنتج مما سبق أن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعني تحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث تسمح بالتعرف على مصدر الخطر واحتمال إحتمالية وقوعه.
- تمثل المخاطر الجزء الأخطر الذي يهدد كيان البنك ويهدم وضعه المالي خاصة مخاطر الإئتمان والتي تتعرض لها البنوك التجارية والناجمة عن عدم التسديد.
- يتم تسيير مخاطر القرض على مرحلتين أساسيتين تسييرا وقائي يكون خلال الفترة التي تسبق تاريخ الإستحقاق من خلال الكشف المبكر عن مخاطر القرض والعمل على الوقاية منها والتقليل من حدتها بالإضافة إلى مرحلة ثانية تتمثل في التسيير العلاجي وذلك في حالة تحقق مخاطر القرض للتخفيض من حدتها.
- نظرا لأن المخاطر الملازمة للقروض والنشاط البنكي حيث لا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض فإنه عند قيام البنوك بمنح القرض لعملائها تتحمل المخاطر المترتبة عن القرض والتي لا يمكن إلغاؤها بصفة نهائية وإنما التقليل من حدتها فقط.
- محدودية طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في التنبؤ بمخاطر القرض ذلك بما يتخللها من نقائض.
- إن إستخدام طريقة القرض لاتنقيطي من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة.
- استخدام المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية ضروري في قاعدة المعطيات والتي بإمكانها التقليل من نسبة الخطأ في التقدير.

- النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية دليل على نجاعة طريقة القرض التنقيطي في التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.
- يستعمل البنك الخارجي طريقة Scoring في تقييم العميل طالب القرض حيث تعتبر هذه الطريقة أحدث وأدق الطرق المستخدمة من طرف البنك.

التوصيات:

- يجب إعداد نماذج مهيئة لكل قطاع وذلك لتعدد الأنشطة الإقتصادية وإختلاف طبيعة الزبائن.
- تغير الأوضاع الإقتصادية يؤثر حتما على القطاعات الإقتصادية التي على أساسها تم إنشاء النموذج التنقيطي مما يستوجب المراجعة الدورية لنماذج القرض التنقيطي.
- إعادة هيكلة المصارف التجارية بما ينسجم مع التوجيهات الجديدة للإصلاح الإقتصادي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية.
- وجوب توافق السياسات الإئتمانية بالمصارف مع التغيرات في الأوضاع الإقتصادية.
- ضرورة إجراء دراسات موسعة والبحث حول أسباب تعثر المؤسسات المقترضة من البنوك والخروج بمجموعة من الحلول لتفادي الإفلاس.
- ضرورة قيام البنك بإلزام المؤسسات طالبة القرض بتقديم معلومات مالية لأكثر من سنة ويجب أن تكون مدققة ولا يجوز إخفاء أي معلومات مالية تتعلق بالوضع المالي للمؤسسة من شأنها التأثير على قرار منح الإئتمان.

آفاق الدراسة:

- نظرا لأهمية وإتساع موضوع المخاطر البنكية فإنه من غير الممكن الإحاطة بكل جوانبه، لذلك تبقى مجالات البحث أمام طلبة السنوات القادمة للتوسع في مجالاته ولإثرائه، لأنه من المؤكد أن هناك نقاط لم نتعرض لها والتي نتمنى أن تؤخذ بعين الإعتبار في أبحاث لاحقة ونذكر منها على سبيل المثال:
- إستخدام طريقة القرض التنقيطي في تقدير مخاطر قروض البنك.
- المفاضلة بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الإئتمانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية- مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوري، العراق، 2013، ص357.
2. بلعزوز علي، إدارة المخاطر- المشتقات المالية -الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2013، ص185.
3. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة، إدارة المصادر الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2010، ص 313.
4. خالد وهيب الراوي، إدراة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 1999.
5. دريدر كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص242.
6. زياد رمضن ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الإئتمان، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008.
7. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، مصر، 2005.
8. سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الإئتمان، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.
9. صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الاداء الماليللمصارف التجارية، دار اليازوري، الأردن، 2012.
10. صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال- تقييم أداء البنوك ومخاطر المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص246.
11. صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطرة المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص23.
12. طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر 2007.
13. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، دار الجامعية، مصر، 2001، ص 30.
14. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
15. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البنوك والنقود، دار الجامعية، مصر، 2007.

16. عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل، الأردن، 1999.
17. فضيل فارس، التقنيات البنكية- محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار المساك رشيد، الجزائر، 2013، ص 106.
18. محمد الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2006.
19. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2013، ص221.
20. محمد عقل مفتاح، وجهات النظر المصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2006.
21. محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية، مصر، 2012.
22. محمد محمود ربه، محاسبة التكاليف- قياس تكلفة مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية، دار الجامعية، مصر، 2000.
23. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتمان- الأساليب والأدوات والإستخدامات العالمية، الطبعة الأولى، دار وائل، 2004.
24. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، 1966.
25. مهند حنانولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية، الطبعة الاولى، دار الراوي، الأردن، 2010.
26. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

ب- المجلات العلمية:

27. بن جلول خالد، إستخدام الأساليب الكمية الإحصائية في تسيير مخاطر القروض البنكية- دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي، مجلة حوليات جامعة بشلر في العلوم الإقتصادية، المجلد 4، العدد 2.
28. حاتم كريم بلحاوي، قرارات منح الإئتمان في المصالح التجارية من خلال تطبيق القروض التنقيطية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية، العدد 25، جامعة الواسط، 2017.
29. حيدر يونس الموسوي، إدارة المخاطرة والسيولة المصرفية- دراسة تحليلية مقارنة للمصارف التجارية الإسلامية، مجلة كربلاء، المجلد 9، العدد 2، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

30. زناقي بشير ومعاريف محمد، أثر آليات الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، دراسة إستطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت، مجلة البديل الإستراتيجي، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة، 2018.

31. عبد العزيز شراوي ومهدي بلوطار، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، قسنطينة.

32. عبد الجليل بوداع، معالجة موضوع المخاطر في مجال منع القروض، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة المنتوري قسنطينة، 2002.

33. فتيحة بلجيلالي وصابرينة بنية، التحوط للمخاطر الائتمانية بإستخدام الإبتكارات المالية الحديثة–حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة، مجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2018.

34. قبايلي حورية، إدارة المخاطر الإئتمانية، مجلة الدفاتر الإقتصادية، المجلد 5، العدد 8، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2014.

35. كافي ميمون ومولاي أمينة، تسيير المخاطر البنكية بإستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الإقتصادية، مجاد السادس، العدد الأول، الجزائر، 2021.

36. لعروسي قرين زهرة وبوقرة رابح، دور إدارة مخاطر الإئتمان في المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، جامعة زيان العاشور، الجلفة.

37. محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الإصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الإقتصادية المالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، 2012.

38. مصطفى إبراهيم عبد النبي، دور السلطات التنفيذية في مواجهة مخاطر الصيرفة الإلكترونية، مجلة المصرفي، العدد 32، السودان المركزي، جوان 2004.

ج- المذكرات العلمية:

39. حوري زينب، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، مذكرة دكتوراه، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
40. زوبير عياش، تأثير تطبيق إتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير جامعة أم البواقي، 2012.
41. زوبيري نورة، فعالية إستخدام أسلوب التحليل في تقدير مخاطر الإئتمان، اطروحة دكتوراه، الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، المسيلة، 2018.
42. سمير درويش، محاولة التنبؤ بخطر القروض البنكية بطريقة القرض التنقيطي، مذكرة مهندس دولة، فرع مالية وحساب المخاطرة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2006.
43. العايب ياسين، إستعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008.
44. عبد الجليل بوداح، إستخدام الأنظمة الخبيرة في مجال إتخاذ قرار منح القروض البنكية، مذكرة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
45. هلا بسام عبد الله الغصين، إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات كلية التجارة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004.

د- المؤتمرات والملتقيات:

46. بوعشة مبارك، مداخلة حول المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009.
47. حدوش شروق، محاضرة حول إدارة المخاطر المالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 31 مارس 2021.
48. حرفوش سهام وصحراوي إيمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في تخفيف من شدة الأزمات الحالية، ملتقى عليمي دولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20و 21 أكتوبر 2009.
49. حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر التقنيات، يومي 6و7 جوان، جامعة جيجل.

50. حنبين عتوم، مقالة ماهية المخاطر الإئتمانية ووسائل الحد منها، 2020.
51. الشريف ريحان، النماذج الكمية للتنبؤ بالإفلاس ومدى مساهمتها في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22و 23 مارس 2012.
52. صالح مفتاح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009.
53. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية بإستعمال طريقة القرض التنقيطي-دراسة حالة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007.
54. محمد عبادي، الشبكات العصبية الإصطناعية اداة لتقدير المخاطرة في البنوك التجارية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية: منافسة تقنيات المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي جيجل، يومي 06و 07 جوان 2005.
55. مفتاح صالح ومعارفي فريدة، المخاطر المخاطر الإئتمانية- تحليلها قياسها إدارتها ووسائل الحد منها، المؤتمر العلمي السنوي السابع، حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

56. A-M-Percie dueert, risque et contrôle de risacue de économie, paris, 1999.
57. Celime bonola , annececile richard, choix de portefeuille et allocation d'actifs universite chanude bernord lyon 1, lyon France.
58. E dighoffer (jeahene) et morin (E tienne) credit mangement, prevention et gestion d'impayes, dans l'entreprise, ed nathan,paris,1993.
59. Gason holmes and peter samules, cridit score, 2015.

60. Herve hutinia gestion financiere editions diorganisttions, parise, 2000.
61. jobard et gdepablens , gestion finantiere , de l'entreprise de serey,1997.
62. j'onanet M holder, variables explcative se performance et controle de gestion dans les PME, cereg universite, paris dauphine, 1979.
63. khadija sadi, elaboration d'un modele devoluation du risque de cridit dexplotation a l'aide des reseaux de neurodéle artificiels et de l'analyse discriminante linéaire, sciences économique, thése de doctorat, université d'alger.
64. laurent condamin and others, risk owontifiction management diagnosis and hedging, john wiley sont, the atriun gate, 2006.
65. N, van prage, le credit managment et le crédit scoring edéconomi , paris.
66. shannon p,poatt, cost of capital, 2nd edition, john wiley, sons, inc Canada, 2002.
67. sylvie conssergeurs, la banque: structire, marche, gestion, edition dalloz, paris, 1996.
68. w beaver, financial rateios as predictorc of faulure, journale of accounting research, 1966.
69. Y-cllongues, ratiors financieres et prevision de faillite des PME revue banque,1977.

الملاحق

ملحق رقم 01: استمارة الاستبيان

جامعة إبن خلدون

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير والمحاسبة

إستمارة إستبيان

الأخ الكريم ، الاخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بيت أيديكم هذا الاستبيان لانجاز بحث علمي، بغرض الحصول على درجة ماستر في قسم التسيير

تخصص **مالية وبنوك** –كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون بتيارت

حول: **تسيير المخاطر البنكية باسخدام القرض التنقيطي؛**

دراسة حالة: بالبنك الخارجي الجزائري

نظرا لأهمية رأيكم وخبرتكم العلمية ورغبتنا في مشاركتكم في انجاز بحثنا فإننا نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، حيث ان صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة اجابتكم، لذلك يرجى قراءة فقرات الاستبيان المرفق واختيار الاجابة التي تعكس الواقع فعليا، علما ان كافة المعلومات التي تعبأ من قبلكم سوف لا تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام لمساهمتكم البناءة

إعداد الطالبتين:

زروقي صبرينة

بن حليمة أم الخير

تحت إشراف الأستاذة:

بن حليمة هوارية

القسم الأول: البيانات الشخصية

نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات التالية بوضع اشارة (X) في المربع المناسب لاختيارك.

1- الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

2- العمر:

25 إلى 29 ☐ 30 الى 35 ☐ 35 فأكثر ☐

3- المؤهل العلمي:

ماستر ☐ ماجستير ☐ ليسانس ☐ تقني سامي ☐

4- الوظيفة:

مدير ☐ رئيس مصلحة ☐ إطار بالبنك ☐ عون إداري ☐

5- التخصص:

إدارة مالية ☐ بنوك وتأمينات ☐ محاسبة ☐ حقوق ☐

6- سنوات الخبرة:

أقل من 5سنوات ☐ من5سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 10سنوات فما فوق ☐

القسم الثاني: خصائص المؤسسة

1- عدد العمال في مؤسستكم:

من 1إلى 20 ☐ من 21 إلى 40 ☐ أقل من 100 ☐

2- ماهي القطاعي التي تستهدفها مؤسستكم؟

الصناعة ☐ الفلاحة ☐

خدماتية ☐

3- ماهي المؤسسات المستهدفة في تمويلكم؟

مؤسسات صغيرة ☐ مؤسسات متوسطة ☐

مؤسسات كبيرة ☐

4-ماهي أنواع القروض المقدمة من طرف مؤسستكم؟

قرض تجاري ☐ قرض إستثماري ☐

قرض عقاري ☐ قرض إستهلاكي ☐

5- سعر الفائدة المطبق؟:

ثابت ☐ متغير ☐ محدد ☐ - إذا كانت الإجابة متغير يرجى الإنتقال إلى:

6- على أي أساس يحدد سعر الفائدة المتغير؟ :

مدة القرض ☐ قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ☐

المحورالأول: إدارة المخاطر الإئتمانية

الرقم	العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تهدف إدارة المخاطر إلى إستقرار الأرباح و إستمرار النمو.					
2	تهدف ادارة المخاطر الى وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر.					
3	تقييم موجودات البنك و خاصة الإستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر البنكية.					
4	يتعرض البنك الى جملة من المخاطر لكن الاختلاف يكمن في درجتها.					
5	يمكن القول ان خطر الإئتمان (عدم التسديد) هو أهم مخاطر القروض.					
6	تعتبر إدارة مخاطر الإئتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان إستمرارية البنك في آن واحد.					
7	الإجراءات الوقائية تقلل من مخاطر الإئتمان ولكنها لاتقضي عليها.					
8	من الأسباب الرئيسية لإرتفاع مخاطر الإئتمان هي عدم متابعة وضعية العملاء بعد تقديم القروض.					
9	يقوم البنك الخارجي الجزائري بوكالة تيارت بمعالجة خطر عدم السداد عن طريق الضمانات					
10	وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.					
11	تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.					

المحور الثاني: حول القرض التنقيطي

الرقم	العبـــــــــــارة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
01	طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح الإئتمان.					
02	للقرض التنقيطي دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.					
03	يستخدم البنك القرض التنقيطي لقياس المخاطر الإئتمانية والحد منها.					
04	يستخدم القرض التنقيطي كأداة للحماية والتحوط ضد التعثرات الإئتمانية.					
05	يساعد إستخدام القرض التنقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة عن السليمة مما يسمح للبنك بالتنبؤ بمخاطر التسديد المتوقعة من طرف العملاء.					
06	يعتبر القرض التنقيطي أهم الطرق الإحصائية إستخداما للحد من المخاطر الإئتمانية.					
07	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في نمو حجم محفظتها الإئتمانية.					
08	إن إستعمال البنك الخارجي الجزائري لطريقة القرض التنقيطي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات ومدى قدرتها على السداد.					
09	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك.					
10	مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية.					

الملحق رقم 02

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.977	21

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.954	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.956	10

الملحق رقم 03

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	26	65.0	65.0	65.0
	انثى	14	35.0	35.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ماجستير	5	12.5	12.5	12.5
	ليسانس	13	32.5	32.5	45.0
	تقني سامي	6	15.0	15.0	60.0
	ماستر	16	40.0	40.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إدارة مالية	12	30.0	30.0	30.0
	بنوك وتأمينات	11	27.5	27.5	57.5
	محاسبة	16	40.0	40.0	97.5
	حقوق	1	2.5	2.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

عدد العمال في مؤسستكم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 1إلى 20	15	37.5	37.5	37.5
	من 21 إلى 40	17	42.5	42.5	80.0
	أقل من 100	8	20.0	20.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

ماهي القطاعي التي تستهدفها مؤسستكم؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	الصناعة	16	40.0	40.0	40.0
	الفلاحة	14	35.0	35.0	75.0
	خدماتية	10	25.0	25.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

ماهي أنواع القروض المقدمة من طرف مؤسستكم؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قرض تجاري	9	22.5	22.5	22.5
	قرض إستثماري	18	45.0	45.0	67.5
	قرض عقاري	3	7.5	7.5	75.0
	قرض إستهلاكي	10	25.0	25.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

سعر الفائدة المطبق؟:

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثابت	18	45.0	45.0	45.0
	متغير	9	22.5	22.5	67.5
	محدد	13	32.5	32.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

Tableau de fréquences

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	25 إلى 29	6	15.0	15.0	15.0
	30 الى 35	15	37.5	37.5	52.5
	35 فأكثر	19	47.5	47.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	1	2.5	2.5	2.5
	رئيس مصلحة	11	27.5	27.5	30.0
	إطار بالبنك	22	55.0	55.0	85.0
	عون إداري	6	15.0	15.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 05 سنوات	18	45.0	45.0	45.0
	من 05 الى 10 سنوات	9	22.5	22.5	67.5
	من 10سنوات فما فوق	13	32.5	32.5	100.0

	Total	40	100.0	100.0	

ماهي المؤسسات المستهدفة في تمويلكم؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مؤسسات صغيرة	19	47.5	47.5	47.5
	مؤسسات متوسطة	18	45.0	45.0	92.5
	مؤسسات كبيرة	3	7.5	7.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

على أي أساس يحدد سعر الفائدة المتغير؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدة القرض	31	77.5	77.5	77.5
	قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح	9	22.5	22.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

الملحق رقم 04

Statistiques

		تهدف إدارة المخاطر إلى إستقرار الأرباح و إستمرار النمو	تهدف ادارة المخاطر الى وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر.	تقييم موجودات البنك و خاصة الإستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر البنكية.	يتعرض البنك الى جملة من المخاطر لكن الاختلاف يكمن في درجتها.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2.8250	3.9250	3.9250	3.8500

Ecart-type	1.35661	.82858	.82858	1.16685

Statistiques

		يمكن القول ان خطر الإئتمان (عدم التسديد) هو أهم مخاطر القروض.	تعتبر إدارة مخاطر الإئتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان إستمرارية البنك في آن واحد.	الإجراءات الوقائية تقلل من مخاطر الإئتمان ولكنها لاتقضي عليها.	من الأسباب الرئيسية لإرتفاع مخاطر الإئتمان هي عدم متابعة وضعية العملاء بعد تقديم القروض.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.7750	4.0500	4.0000	4.1750
Ecart-type		.53048	.63851	.50637	.63599

Statistiques

		يقوم البنك الخارجي الجزائري بوكالة تيارت بمعالجة خطر عدم السداد عن طريق الضمانات	وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.	تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.	طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح الإئتمان.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		4.0500	3.9250	4.0000	4.1000
Ecart-type		.55238	.47434	.50637	.59052

Statistiques

		للقرض التنقيطي دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.	يستخدم البنك القرض التنقيطي لقياس المخاطر الإئتمانية والحد منها.	يستخدم القرض التنقيطي كأداة للحماية والتحوط ضد التعثرات الإئتمانية.	يساعد إستخدام القرض التنقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة عن السليمة مما يسمح للبنك بالتنبؤ بمخاطر التسديد المتوقعة من طرف العملاء.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3.9500	3.6250	3.6250	3.9250
Ecart-type		.45007	.83781	.80662	.57233

Statistiques

		يعتبر القرض التنقيطي أهم الطرق الإحصائية إستخداما للحد من المخاطر الإئتمانية.	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في نمو حجم محفظتها الإئتمانية.	إن إستعمال البنك الخارجي الجزائري لطريقة القرض التنقيطي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات ومدى قدرتها على السداد.	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك.
N	Valide	40	40	40	40
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		4.2250	4.5250	4.4250	4.1750
Ecart-type		.65974	.50574	.50064	.71208

Statistiques

		مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية.
N	Valide	40
	Manquante	0
Moyenne		4.7500
Ecart-type		.43853

Tableau de fréquences

تهدف إدارة المخاطر إلى إستقرار الأرباح و إستمرار النمو

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق بشدة	11	27.5	27.5	27.5
	موافق	7	17.5	17.5	45.0
	غير موافق	22	55.0	55.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.تهدف ادارة المخاطر الى وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	28	70.0	70.0	82.5
	غير موافق بشدة	7	17.5	17.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.تقييم موجودات البنك و خاصة الإستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر البنكية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	28	70.0	70.0	82.5
	غير موافق بشدة	7	17.5	17.5	100.0

	Total	40	100.0	100.0	

يتعرض البنك الى جملة من المخاطر لكن الاختلاف يكمن في درجتها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	10	25.0	25.0	25.0
	غير موافق	16	40.0	40.0	65.0
	غير موافق بشدة	14	35.0	35.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

يمكن القول ان خطر الإئتمان (عدم التسديد) هو أهم مخاطر القروض.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	11	27.5	27.5	27.5
	غير موافق	27	67.5	67.5	95.0
	غير موافق بشدة	2	5.0	5.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

تعتبر إدارة مخاطر الإئتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان إستمرارية البنك في آن واحد.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	7	17.5	17.5	17.5

	غير موافق	24	60.0	60.0	77.5
	غير موافق بشدة	9	22.5	22.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.الإجراءات الوقائية تقلل من مخاطر الإئتمان ولكنها لاتقضي عليها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	30	75.0	75.0	87.5
	غير موافق بشدة	5	12.5	12.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.من الأسباب الرئيسية لإرتفاع مخاطر الإئتمان هي عدم متابعة وضعية العملاء بعد تقديم القروض

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	23	57.5	57.5	70.0
	غير موافق بشدة	12	30.0	30.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

يقوم البنك الخارجي الجزائري بوكالة تيارت بمعالجة خطر عدم السداد عن طريق الضمانات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	28	70.0	70.0	82.5

	غير موافق بشدة	7	17.5	17.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	6	15.0	15.0	15.0
	غير موافق	31	77.5	77.5	92.5
	غير موافق بشدة	3	7.5	7.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	30	75.0	75.0	87.5
	غير موافق بشدة	5	12.5	12.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح .الإئتمان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	26	65.0	65.0	77.5

	غير موافق بشدة	9	22.5	22.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.للقرض التنقيطي دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	32	80.0	80.0	92.5
	غير موافق بشدة	3	7.5	7.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.يستخدم البنك القرض التنقيطي لقياس المخاطر الإئتمانية والحد منها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	8	20.0	20.0	20.0
	غير موافق	31	77.5	77.5	97.5
	غير موافق بشدة	1	2.5	2.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

يستخدم القرض التنقيطي كأداة للحماية والتحوط ضد التعثرات الإئتمانية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	5	12.5	12.5	12.5
	حيادي	8	20.0	20.0	32.5
	غير موافق	24	60.0	60.0	92.5
	غير موافق بشدة	3	7.5	7.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

يساعد إستخدام القرض التنقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة عن السليمة مما يسمح للبنك بالتنبؤ بمخاطر التسديد المتوقعة من طرف العملاء.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	8	20.0	20.0	20.0
	غير موافق	27	67.5	67.5	87.5
	غير موافق بشدة	5	12.5	12.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

يعتبر القرض التنقيطي أهم الطرق الإحصائية إستخداما للحد من المخاطر الإئتمانية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	5	12.5	12.5	12.5
	غير موافق	21	52.5	52.5	65.0
	غير موافق بشدة	14	35.0	35.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في نمو حجم محفظتها الإئتمانية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	19	47.5	47.5	47.5
	غير موافق بشدة	21	52.5	52.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.إن إستعمال البنك الخارجي الجزائري لطريقة القرض التنقيطي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات ومدى قدرتها على السداد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	23	57.5	57.5	57.5
	غير موافق بشدة	17	42.5	42.5	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حيادي	7	17.5	17.5	17.5
	غير موافق	19	47.5	47.5	65.0
	غير موافق بشدة	14	35.0	35.0	100.0
	Total	40	100.0	100.0	

.مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	10	25.0	25.0	25.0

غير موافق بشدة	30	75.0	75.0	100.0
Total	40	100.0	100.0	

Corrélations

		تقييم موجودات البنك و خاصة الإستثمارية يعتبر مبدأ أساسي لقياس المخاطر البنكية.	يتعرض البنك الى جملة من المخاطر لكن الاختلاف يكمن في درجتها.	يمكن القول ان خطر الإئتمان (عدم التسديد) هو أهم مخاطر القروض.
وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.	Sig. (bilatérale)	.000	.000**	.000**
	N	40	40	40
تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.	Corrélation de Pearson	.917	.651	.668
	Sig. (bilatérale)	.000**	.000	.000**
	N	40	40	40

Corrélations

		تعتبر إدارة مخاطر الإئتمان حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان إستمرارية البنك في آن واحد.	الإجراءات الوقائية تقلل من مخاطر الإئتمان ولكنها لاتقضي عليها.	من الأسباب الرئيسية لإرتفاع مخاطر الإئتمان هي عدم متابعة وضعية العملاء بعد تقديم القروض.
وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.	Sig. (bilatérale)	.000	.000**	.000**
	N	40	40	40
تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.	Corrélation de Pearson	.793	1.000	.796
	Sig. (bilatérale)	.000**	.000	.000**
	N	40	40	40

Corrélations

		يقوم البنك الخارجي الجزائري بوكالة تيارت بمعالجة خطر عدم السداد عن طريق الضمانات	وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.	تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.
وجود إدارة متخصصة في البنك مسؤولة عن إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لها يساعد على تخفيض من معدل المخاطر.	Sig. (bilatérale)	.000		.000**
	N	40	40	40
تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والسحب على المكشوف أو أي تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء.	Corrélation de Pearson	.917	.854	1
	Sig. (bilatérale)	.000**	.000	
	N	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم : معامل الارتباط لبرسن للمحور الثان

Corrélations

		التنقطي	طريقة القرض التنقيطي هي آلية تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح الإئتمان.	للقرض التنقيطي دور مهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح التسهيلات الإئتمانية.
يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك.	N	40	40**	40**
مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية.	Corrélation de Pearson	.825	.594	.585
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000
	N	40**	40	40**

Corrélations

		يستخدم البنك القرض التنقيطي لقياس المخاطر الإئتمانية والحد منها.	يستخدم القرض التنقيطي كأداة للحماية والتحوط ضد التعثرات الإئتمانية.	يساعد إستخدام القرض التنقيطي في تحديد المؤسسات العاجزة عن السليمة مما يسمح للبنك بالتنبؤ بمخاطر التسديد المتوقعة من طرف العملاء.
يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك.	N	40	40**	40**
	Corrélation de Pearson	.855	.815	.741
مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية.	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000
	N	40**	40	40**

Corrélations

		يعتبر القرض التنقيطي أهم الطرق الإحصائية إستخداما للحد من المخاطر الإئتمانية.	يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في نمو حجم محفظتها الإئتمانية.	إن إستعمال البنك الخارجي الجزائري لطريقة القرض التنقيطي ساهمت وبشكل كبير في التنبؤ بطبيعة المؤسسات ومدى قدرتها على السداد.
يساهم إستخدام البنك للقرض التنقيطي في زيادة العمليات الإئتمانية الممنوحة من قبل البنك.	N	40	40**	40**
	Corrélation de Pearson	.643	.607	.496
مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى القرض التنقيطي لتجنب الوقوع في المخاطر الإئتمانية.	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.001
	N	40**	40	40**

الملحق رقم6: معاملات الانحدار البسيط

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.982[a]	.963	.962	.10198

a. Valeurs prédites : (constantes), المخاطر

b. Variable dépendante : التنقطي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	10.413	1	10.413	1001.239	.000[b]
	Résidu	.395	38	.010		
	Total	10.808	39			

a. Variable dépendante : التنقطي

b. Valeurs prédites : (constantes), المخاطر

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	3.0778	4.9690	4.1325	.51671	40
Résidu	-.23244-	.18565	.00000	.10066	40
Erreur Prévision	-2.041-	1.619	.000	1.000	40
Erreur Résidu	-2.279-	1.821	.000	.987	40

a. Variable dépendante : التنقطي